مجلة
معهد المخطوطات العربية

علميَّة ، نصف سنوية محكَّمة ، تُعْنَىٰ بالتعريف بالمخطوطات العربية ، وفهرستها ، ونشر النصوص المحققة ، والدراسات القائمة عليها ، والمتابعات النقدية الموضوعية لها .

* الأفكار الواردة لا تعبر بالضرورة عن رأي المنظمة والمعهد ، وترتيب البحوث يخضع لاعتبارات فنية ، ولا علاقة له بمكانة الكاتب .

* يسمح بالنقل عن المجلة بشرط الإشارة ، وقواعد النشر وثمن النسخة في آخر المجلة .

المجلد ٤٩ – الجزآن ١، ٢ – ربيع الآخر – شوال ١٤٢٦هـ/ مايو – نوفمبر ٢٠٠٥م

معهد المخطوطات العربية

القاهرة

مجلة معهد المخطوطات العربية / معهد المخطوطات العربية (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) - مج ٤٩، الجزآن ١، ٢، ربيع الآخر - شوال١٤٢٦ هـ/ مايو-نوفمبر ٢٠٠٥م، ص .
ط / ٢٠٠٦ / ٠١ / ٠٠٣

ردمد ١١١٠ - ٢٢٠٩
I.S.S.N. 1110- 2209

مجلة
معهد المخطوطات العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

الفهرس

* * *

مخطوطات الخزانة الحسنية
(بعثة المعهد الرابعة إلى المغرب)

د. فيصل الحفيان

قبل نحو سبع سنوات ، وتحديدًا في منتصف عام ١٩٩٩ (١٢ يونيه - ١٩ يوليه) قامت بعثة من المعهد لتصوير المخطوطات ، وكانت وجهتها الخزانةَ الحسنية . وقد تشكَّلت البعثة من د . فيصل الحفيان منسق برامج المعهد (مفهرسًا) والأستاذ نبيل عبد الفتاح (مصوِّرًا) . وعلى الرغم من أن البعثة كانت تودُّ أن تمدَّ طرْفها إلى مجموعات أخرى غير « مجموعة الخزانة » فإنها لم تتمكَّن ، نظرًا لقلَّة عدد أفرادها ، وقِصر المدة ، لكنَّ ذلك لم يَحُلْ دون أن تعود محمَّلة بخير وفير من المخطوطات القيِّمة التي تحتفظ بها الخزانة .

لقد بلغ عدد المخطوطات التي تمَّ تصويرها ٣١٧ مخطوطًا ، روعي في اختيارها أن تكون ذات قيمة ، سواء في موضوعاتها ، أو في مؤلفيها ، أو في ارتباطها بتاريخ المغرب والأندلس ، أو في كونها من إنتاج مغاربة وأندلسيين ، وسيجد الباحث في هذه الاختيارات ما يفيده ، ويكشف له جانبًا من التراث لم يسبق أن عرفه من قبل .

وفي ما يلي ننشر الجزء الأول من حصيلة البعثة ، ونسجل المخطوطات المبدوءةَ بحرف الألف حتى نهاية حرف التاء ، على أن نواصل في المجلدات المقبلة من المجلة نشر ما تبقَّى .

ومما يذكر أنَّ هذه البعثة هي الرابعة في سلسلة بعثات المعهد إلى المغرب ، فقد سبقتْها ثلاث بعثات . وعليه يمكن لنا أن نقول : إن لدى المعهد ذخيرةً لا بأس بها من المخطوطات التي تحتفظ بها المملكة المغربية .

ولا يسع المعهد إلا أن يتوجه بالشكر والتقدير للدكتور أحمد شوقي بنبين محافظ الخزانة الحسنية ، وعضو الهيئة المشتركة لخدمة التراث العربي (إحدى آليات المعهد للتنسيق والتعاون في مجال العمل التراثي) ، فقد كان صاحب يد بيضاءَ في رعاية البعثة وتسهيل عملها .



«أ»

- إتحاف أشراف الملا ببعض أخبار الرّباط وسَلا

(أرجوزةٌ تقارب ثلاثة آلاف بيت)

لمحمد بن محمد بن الحاج محمد بن عليّ ، الدُّكّالي السَّلَاوي المغربي ، ت ١٣٦٤هـ.

نسخةٌ بقلم مغربي ، بخط الناظم ، كتبها لخزانة السلطان عبد الحفيظ.

٧٢ق	٢٠س	٢١,٥×١٧سم

[٢٢٧ تاريخ]

- إتحاف ذوي الأرب بمقاصد لامية العرب

لأبي جمعة ، سعيد بن مسعود ، الماغُوسي ، الصَّنهاجي المرَّاكُشي ، المتوفَّى بعد ١٠١٦هـ.

نسخةٌ بقلم مغربي ، فرغ من كتابتها أحمد بن عليّ بن أبي القاسم بن سودة ، الأندلسي ، الفاسي عام ١٠١٦هـ . عن نسخةٍ منقولةٍ من أصل المصنِّف.

١٩٣ق	٢٣س	٢٥×١٩سم

[٤٣١]

- إجازة أبي عبد الله محمد المِكْناسي لسيدي محمد بدر الدين بن يحيى القَرَافي

نسخةٌ بخطٍّ مشرقيٍّ ، فُرِغَ منها عام ١٠٠٣هـ . مقروءةٌ ، فواتحها بالحُمرة.

١١ق	١٩س

[٧١٦٢ إجازات]

– إجازة الشيخ عبد الرحمن التادلي للشيخ عبد السّلام الزّجْراجي

نسخةٌ بقلم مغربي ، كُتبتْ بمكة المكرمة عام ١١٩٠هـ . بها تذهيبٌ وحُمرة.

٢ق ١٨س ١٧,٥ × ٢٢سم

[١٠٢٥]

– إجازةٌ في ما أُخذ من العلوم

(مِنْ إدريس بن محمد المعروف بالمِنْجَرة الكبير ، إلى ولده عبد الرحمن ، المتوفَّى ١١٧٩هـ)

نسخةٌ بقلم مغربي ، فواتحها بالحُمرة والزُّرقة.

١ق ٣٣س ٣١,٧ × ٢٠

[٦٧٧٨ / مجموع (٥) – تاريخ]

– أجوبة ابن هشام

المسائل السَّفَرية[١]

(جمال الدين ، أبي محمد ، عبد الله بن يوسف ، ابن هشام النحوي ، ت ٧٦١هـ)

نسخةٌ بقلم مغربي ، فُرِغَ منها عام ١٣٢٤هـ.

٩ق ٢٢س ١٧ × ٢٢سم

[٥٧٣٢ نحو]

– أحكام الأواني والظروف وما فيها من المظروف

لشهاب الدين ، أبي العباس ، أحمد بن عِمَاد بن يوسف ، الأَقْفَهْسي ، ت ٨٠٨هـ .

---

[١] كشف الظنون ص ١٦٦٩ ، المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع ٥/ ٣٠٠ – ٣٠١ .

نسخةٌ بقلم النسخ ، فواتحها بالحُمرة ، وعلى ظهريتها تَمَلُّكٌ.

ق٧ ٢٣س ١٤,٣×١٩,٣سم

[١٢٩٩/مجموع (٥)]

- إِحكام الدلالة على تحرير الرسالة

(الرسالة القُشَيْرية في التصوف لعبد الكريم بن هوازن القُشَيْريِّ ت ٤٦٥هـ)

لأبي يحيى زكريا بن محمد الأنصاري ، المصري ، ت ٩٢٦هـ.

نسخة بقلم النسخ ، تنقصُ من آخرها ، مقابلةٌ ، مصححة ، والمتن المشروح بالحُمرة.

ق١٨٦ ١٧,٥×٢٧

[١١٦٧٢ تصوف]

- اختصار تذكرة الإمام السُّوَيْدي

(التذكرة الهادية في الطب ، لإبراهيم بن محمد بن طرخان ، السُّوَيْدي ، ت ٦٩٠هـ)

نسخةٌ بقلم مغربي ، عنواناتها بالحُمرة.

ق١٦٥ ٣٠س ٢٧,٥×٢١سم

[٣٢٨١طب]

- أرجوزة

(نظم في أشياخ المؤلف)

لأبي عبد الله ، محمد بن عبد السلام ، الفاسي ، ت ١٢١٤هـ.

نسخةٌ بقلم مغربي ، كتبها أحمد بن محمد بن محمد البسكتاني ، عن نسخةٍ بخط الناظم.

ق٥ ٢٣س ١٥×٢٠,٥سم

[١٠٥٧/مجموع (٣) علوم قرآن]

– أرجوزة في تعبير الرؤيا

(نظم المرقبة (المرقاة) العليا لابن رَاشِد القفصي ت ٧٣٦هـ)

لمحمد بن جابر ، الغساني المِكْناسي ، ت ٨٢٧هـ .

نسخةٌ بقلم مغربي ، فواتحها بالحُمرة والخُضرة .

١٧٢ق ١٦س ١٧×٢٢سم

[١٠١٧ تعبير رؤيا]

– إرشاد المريد في (إلى) ما يريد

لعلي جلبي بن خسرو الأَزنيقي ، ت ١٠١٨ هـ.

نسخةٌ نفيسةٌ ، بقلم مغربي ، كُتبتْ لخزانة الحسن الأول ، مذهبة مزخرفة.

٧٣ق ١٨س ١٧,٥×٢٢,٣ سم

[١١٧ كيمياء]

– إزالة الخفاء وكشف الأستار عن وجو أنوار السَّرائر وسرائر الأنوار

(شرح رائية الشَّرِيشي – ت ٦٤١ هـ – في السلوك)

لأبي العباس ، أحمد بن يوسف ، الفِهري الفاسي ، ت ١٠٢١ هـ .

نسخةٌ بقلم مغربي ، فُرِغَ منها عام ١٢٢٦ هـ ، عن نسخةٍ بخط المصنِّف.

٢٨٣ق ١٨س ١٥×٢١سم

[٤٠٠٤ تصوف]

– الاستشفاء من الألم بذكر صاحب العلم (يعني ابنَ مشيش)

لأبي عبد الله ، محمد بن قاسم بن زاكور الفاسي ، ت ١١٢٠هـ .

نسخةٌ بقلم مغربي ، كتبها عبد الجليل بن محمد السهلي ، وفرغ منها عام ١٢٠٩هـ . مقروءة ، مصححةٌ ، بعضُ فواتحها بالحُمرة.

٢٥ق ٢٤س ١٤,٥×٢٠سم

[٣٥٨٥ تاريخ]

– **الأسرار ونور الأفكار في رياض الأحجار**

نسخةٌ بقلم مغربي، مصحَّحةٌ، بها تذهيبٌ وحُمرة.

١٨ق ١٨س ١٧,٥×٢٢,٥سم

[١٣٧٧ / مجموع (٢٣) كيمياء]

– **الإسفار عن نتائج الأسفار**

لمحيي الدين، أبي بكر، محمد بن عليّ بن محمد، الحاتمي الطائي الأندلسي، المعروف بابن عربي، ت ٦٣٨هـ.

نسخةٌ مقروءةٌ، رؤوس كلامها بالحمرة.

٥٤ق ١٧س ٢٢×١٦,٥سم

[١٠٠٧ / مجموع (٢) تصوف]

– **الإشارة السَّمِيَّة في بعض المباحث الأصليَّة**

لأبي العباس أحمد بن محمد بن يوسف التجيبي

نسخةٌ مقروءة، فواتحها بالحمرة والزرقة.

١١ق ٢٤س ١٨×٢٣سم

[١١٥٠٢ / مجموع (٢) تصوف)

– **الإشارة الناصحة لمن طلب الولاية بالنِّيَّة الصالحة**

لأبي عبد الله، محمد بن سعيد، السوسي، المِرِغْتي، ت ١٠٨٩هـ.

نسخةٌ بقلم مغربي، مقروءةٌ، بها خروم.

١٢ق ٢١س ١٨,٥×١٥سم

[٧٣٨٠ أدب]

– الإِشرافُ على بعض مَنْ بفاس مِنَ الأَشراف

لمحمد الطالب بن حمدون بن الحاج، السلمي الفاسي، ت ١٢٧٣هـ.

نسخةٌ بقلم النسخ، مقروءةٌ، فواتحها بالحمرة، بأولها فهرسة، وعلى ظهريتها تملكٌ.

١١٤ق	٢١س	١٨,٥×٢٦سم

[١١٧٣٢ / ز]

– أشرف الوسائل إلى فهم الشمائل

(الشمائل للترمذي ت ٢٧٩هـ)[١].

لشهاب الدين، أبي العباس، أحمد بن محمد بن عليّ بن حَجَر، الهَيْتَمي، ت ٩٧٤هـ.

نسخةٌ بقلم النسخ، فُرِغَ منها عام ١٠٧٤هـ. والمتنُ المشروحُ بالحمرة، وبحواشيها تعليقاتٌ.

٢٥٤ق	١٩س	١٥×٢١سم

[٣٥٦٢ سيرة]

– أصول الضبط وكيفيتُه علىٰ جهة الاختصار ومواضع الحركات المتتابعات وتنوينها[٢].

لأبي داودَ، سليمانَ بنِ نجاح، الأندلسي، المقرئ، ت ٤٩٦هـ.

نسخةٌ عتيقةٌ، بقلم أندلسي، تنقصُ من آخرها، ونالتْ منها الأرضة.

---

[١] أيضًا سيأتي هاهنا، على الشمائل: تحفة الأخيار، لمحمد بن أحمد الحُرَيْشي ت ١٢٠٢هـ.

[٢] وَهِمَ الزركليُّ في الأعلام ١٣٧/٣ فقال: سليمان بن نجاح [بن] أبي القاسم. وصوابه: سليمان بن أبي القاسم نجاح. انظر الصلة لابن بشكوال ١/ ٢٠٣، وبغية الملتمس ص ٣٠٣، وسير أعلام النبلاء ١٩ / ١٦٨.

٢٣ق ٢٣س ٢٠×٢٧,٥سم

[٨٠٨ / مجموع (٢) علوم قرآن]

– أصول القراءات

لأبي محمد الحسن بن علي بن سعيد العُماني المُقرئ (كان حيًّا سنة ٥٠٠هـ).

نسخةٌ عتيقةٌ نفيسةٌ، كتبت بقلم نسخ رشيق مشكول، عنواناتُها بالحمرة، وبحواشيها بعضُ تعليقات، وعلى ظهريتها بماء الذهب أنها كانت في نوبة السلطان السعدي أحمد المنصور ت ١٠١٢هـ.

٢٠٣ق ١٩س ٢٠×٣١سم

[٩٨٧٦ علوم قرآن]

– الأصول والضوابط[1]

لأبي العباس، أحمد بن عليّ بن يوسفَ، البُوني، ت ٦٢٢هـ.

نسخةٌ بقلم مغربي، فُرِغَ منها عام ١٢٦٤هـ، مصححةٌ، فواتحها بالحُمرة والزرقة والخضرة.

٣٨ق ٢٢س ١٧,٣×٢١,٣سم

[١١٢ / مجموع (٢) حروف وأوفاق]

– نسخةٌ ثانيةٌ

نسخةٌ بقلم مغربي، فُرِغَ منها عام ١٢٧٨هـ، بحواشيها بعض تعليقات، وفواتحها بالحمرة والزرقة والخضرة.

٥٧ق ٢٠س ١٧,٥×٢١سم

[١٥٨٨ / مجموع (٢) حروف وأوفاق]

[1] بروكلمان ق ٥، ص ٣٢١. وانظر: كشف الظنون ١١٥، ومعجم المؤلفين ٢١٣/١.

– نسخةٌ ثالثةٌ

نسخةٌ خزائنيةٌ ، بقلم مغربي ، فُرِغَ منها عام ١٢٨٤هـ ، مذهبة ، مزخرفة ، وبحواشيها بعض تعليقات.

٣٥ق ٢١س ٢٠×٢٤,٥سم

[١٢٣٧ / مجموع (٢) حروف وأوفاق]

– الاغتباط في شرح نزهة الاستنباط

لأبي زيد ، عبد الرحمن بن عبد القادر ، الفاسي ، ت ١٠٩٦هـ.

نسخةٌ خزائنية ، كتبت بقلم مغربي ، مذهبة ، مُزخرفة ، عليها تعليقات.

٨٢ق ١٧س ١٦,٥×٢١سم

[٥١٨١٩ حروف وأوفاق]

– نسخةٌ ثانيةٌ

تَنْقُصُ كثيرًا ، كُتبتْ بقلم مغربي ، مصححةٌ ، والمتن المشروح بالحمرة.

١٢ق ٢٤س ١٩×٢٣سم

[١٠٩١٠ حروف وأوفاق]

– اقتطاف الزهر واجتناء الثمر

(اختصار زهر الآداب للحُصْريِّ ت ٤٥٣هـ)

لأبي الحَسن ، عليِّ بن محمد ، الرباطي ، المعروف بابن برِّي ، ت ٧٣٠هـ.

نسخةٌ بقلم مغربي ، فُرِغَ منها عام ١٢٢١هـ ، مصححةٌ ، فيها حمرةٌ وزرقةٌ ، على ظهريتها تملُّكانِ.

١٢٩ق ١٩,٥×٢٦,٥سم

[٣٧٤ أدب]

- **الاكتفاء في طلب الشفاء**

لمحمد بن يحيى بن أبي طالب عبد الله بن أبي القاسم، العَزَفي، ت ٧٦٨هـ.
نسخةٌ بقلم مغربي، فُرِغَ منها عام ١١٢١هـ، فيها حمرة، وعليها تعليقاتٌ.

١٧٤ق ١٦س ١٥×٢٠سم

[١٠٤٤ / مجموع (١) طب]

- **الإنالة العلمية من الرسالة العلمية في طريقة الفُقراء المتجرِّدين من الصوفيَّة**

(الرسالة العلمية للشُّشْتَرِي ت ٦٦٨هـ)

لأبي عثمان [١]، سعد بن أحمد بن إبراهيم بن لِيُون التُّجِيبي، ت ٧٥٠هـ.
نسخةٌ بقلم مغربي، فُرِغَ منها عام ١٢١٢هـ، مصححة، فواتحها بالحمرة.

٧٧ق ٢٥س ١٥×٢٠,٥ سم

[٧٣٨ تصوف]

- **أُنس السمير في نوادر الفرزدق وجرير**

(الجزء الأول)

لعليٍّ بن أحمد بن قاسم بن موسى، المعروف بمِصْباح الزَّرْوِيلي، ت ١١٣٦هـ.
نسخةٌ بقلم مغربي، مصححةٌ، عنواناتُها وفواتحها بالحمرة والزرقة والخضرة.

٣٦٩ق ٢٢س ١٧,٥×٢٣سم

[١١٤١٣ / ز]

- **أُنسُ الفقير وعِزُّ الحقير**

لأبي العباس، أحمد بن حُسين بن عليٍّ بن الخطيب، القسنطيني، ابن قُنْفُذ، ت ٨١٠هـ.

---

[١] حرَّر الزركلي (٣/٨٤) اسمه.

نسخةٌ بقلم مغربي ، مصححةٌ ، بعضُ فواتحها بالحمرة.

١٩ق ٢٨س ٢٢×٣١سم

[٤٣٥٤ / مجموع (٥) تاريخ]

– الإنصاف من الانتصاف

(الانتصاف لابنُ المُنيِّر ت ٦٨٣هـ)

لعلم الدين ، عبد الكريم بن عليٍّ بن عمر ، الأنصاري ، ابن بنت العراقي ، ت ٧٠٤هـ.

نسخةٌ بقلم مغربي ، مقروءةٌ ، على غاشيتها تملكٌ.

١٧٩ق ٢٤س ٢٢×٣١,٥سم

[٣٥٢٨]

– الأنيس المطرب في من لقيته من أدباء المغرب[١]

لأبي عبد الله ، محمد بن الطيب بن أحمد ، الشريف العَلَمي الوزّاني ، ت ١١٣٤هـ.

نسخةٌ بقلم مغربي ، كتبها محمد عبد الله بن أحمد التواتي ، وفرغ منها عام ١٢٦١هـ ، مقروءةٌ ، بأولها زخرفةٌ ، ورؤوس كلامها بالحمرة.

١٥٤ق ٢٦س ٢٩×٢١سم

[٣٤٩٣ تاريخ]

– أيام الشّان

لمحيي الدين ، أبي بكر ، محمد بن عليٍّ بن محمد ، الحاتمي الطائي الأندلسي ، المعروف بابن عربي ، ت ٦٣٨هـ.

---

[١] بروكلمان (ق٩ / ص ٤٧٢)، الأعلام ١٧٧/٦ / س ١ ، معجم المؤلفين ٣٧٢/٣ / ترجمة ١٣٨١٥ .

نسخةٌ بقلم مغربي ، فُرِغَ منها عام ١٢٨٩هـ ، مصححةٌ ، بعضُ عباراتها بالحمرة.

١١ق	٢١س	١٣,٥×١٩,٥ سم

– أيسر المسالك إلى ألفية ابن مالك

لمحمد[1] العرْبي بن إبراهيم بن عبد الله ، اليعقوبي السَّملَالي الجزولي الأَدُوزي ، ت ١٢٨٦هـ.

نسخةٌ بقلم مغربي ، فُرِغَ منها عام ١٣١٠هـ ، رؤوس كلامها بالحمرة والزرقة والخضرة ، وبحواشيها تعليقاتٌ.

٢٤١ق	٢٣س	١٩×٢٣,٥ سم

[٩٨٩٨ لغة]

– إيضاح الأسرار والبدائع شرح الدرر اللوامع

(الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع » لابن برِّي ت ٧٣٠هـ)

لأبي عبد الله ، محمد بن محمد بن محمد بن عمران ، السَّلَاوي ، الشهير بالمِجْرادي ، ت ٨١٩هـ.

نسخةٌ بقلم مغربي ، فواتحها ، وبعض كلماتها بالحمرة.

١٤٣ق	٢٤س	١٦,٥×٢٢سم

[٢٧٩٨ / مجموع (١)]

– الإيضاح والتتميم[2]

(شرحٌ لأرجوزة ابن سينا في الطب)

---

[1] الأعلام ٢٢٣/٤ ، وذَكَرَ كتابَه ، وله ابنٌ مترجَمٌ له ٢٦٦/٦ .

[2] ذكره بروكلمان (ق٥ / ص ٤٨) عند سرده لشروح أرجوزة ابن سينا .

لأحمد بن محمد بن مُهَنّا

نسخةٌ بقلم مغربي ، تنقصُ من آخرها ، مصححةٌ .

٤٩ق ٣١س ٢٦×١٩ سم

[٨٧٧٥ طب]

– إيقاظُ الهمم على شرح الحكم

(شرحُ « الحكم » لابن عَطَاء الله الإِسْكَنْدَري ت ٧٠٩هـ)

لأحمد بن محمد بن المهدي ، الحسني الأنجري ، ابن عَجِيبة ، ت ١٢٢٤هـ.

نسخةٌ بقلم مغربي ، فواتحها بالحمرة.

٣٠٣ق ٢١س ١٧×٢٢,٥ سم

[١٩٧٣ تصوف]

« ب »

– بَحْرُ الدُّموع[1]

لجمال الدين ، أبي الفرج ، عبد الرحمن بن عليٍّ بن محمد ، القرشي البغدادي ، المعروف بابن الجَوْزي ، ت ٥٩٧هـ.

نسخةٌ بقلم النسخ ، فُرِغَ منها عام ١٣١٦هـ ، مقابَلةٌ ، فواتحها بالحمرة.

٤١ق ٢٥س ١٧×٢٤,٥ سم

[١١٥١٨ تصوف]

– البحر المورود في المواثيق والعهود

لأبي محمد ، عبد الوهاب بن أحمد بن علي ، الشَّعْرَاني ، ت ٩٧٣هـ.

[1] بروكلمان (ق٥ / ص ٣٥٤) ، الأعلام ٣ / ٣١٧ / أ / س ٣٠ ، مؤلفات ابن الجوزي ص ٩٩ .

نسخةٌ بقلم مغربي، فُرِغَ منها عام ١١٦١هـ، فواتحها بالحمرة، وبحواشيها بعضُ تعليقات، وبها أثر أرضة.

٨٨ق	٢٤س	١٩,٥×١٥,٥ سم

[٤٩٢٥ تصوف]

–البدر المنير في كشف أستار علم الإكسير[1]

لعلي بن إبراهيم الحيحي[2]

نسخة جيدة، بقلم مغربي، مذهبة مزخرفة.

٩٢ق	١٤س	٢٢×١٧,٥ سم

[٥٥ كيمياء]

– البرهان في أسرار علم الميزان

لأيدمر[3] بن عليّ الجِلْدَكي، ت بعد ٧٤٢هـ[4].

(المجلد الأول)

نسخةٌ خزائنيةٌ بديعةٌ، بقلم مغربي مجوّد، مذهبة مزخرفة، بحواشيها بعضُ تعليقات.

١٥٤ق	١٩س	٢٦,٥×٢١ سم

[١٤٤٠ كيمياء]

– المجلد الثاني من النسخة السابقة نفسها

١٦٣ق

---

[1] ليس (البدر المنير) في معرفة أسرار الإكسير لأَيْدُمُر ابن علي الجِلْدكي؛ لاختلاف فاتحتي الكتابين.

[2] لم أقف له على ترجمة، وكذا حال الخطابي في فهارس الحسنية، مج٥/٢٦.

[3] انظر الأعلام ٥/٥: سَرْدٌ جيدٌ للزركلي في اضطراب اسمه.

[4] له أيضًا اختصارٌ لكتابه هذا، سيأتي.

– المجلد الثالث

١٥٤ق

– المجلد الرابع

١٧٢ق

– المجلد السابع من النسخة نفسها

١٩٢ق

– المجلد الثامن[١]

٢٣١ق

– البرهان في متشابه القرآن

لبرهان الدين ، أبي القاسم ، محمود بن حمزة بن نصر ، الِكَرْماني [٢] ، المعروف بتاج القراء ، ت نحو ٥٠٥هـ.

نسخةٌ بقلم مغربي ، مصححةٌ ، فواتحها بالحمرة.

٦٤ق ٢٢س ١٨×٢٣ سم

[١١٨٥١ / مجموع (١) تفسير]

– البرهانية[٣] في تحقيق الفوائد الفَنَارية

(الفوائد الفَنَارية للقاضي شمس الدين محمد بن حمزة ، الفَنَاري ، صاحب

---

[١] في كشف الظنون ٢٤١ : « البرهان ... في أربعة أجزاء كبار ...» ، وفي هدية العارفين ٧٢٤/١ : « ٤ مجلدات » ، وفي بروكلمان القسم السادس / ص٥٨٠ : « ... في ٥ مجلدات . . .» .

[٢] قال السمعاني في الأنساب : « بكسر الكاف ، وقيل بفتحها ، وسكون الراء . .» ثم قال : « هذه النسبة إلى بلدان شتى ، مثل . . . ، يقال لجميعها كرمان ، وقيل بفتح الكاف ، وهو الصحيح ، غير أنه اشتُهر بكسر الكاف » . اهـ .

[٣] إيضاح المكنون ٢٠٤/٢ : الفوائد البرهانية ...

(التصانيف في المنطق والأصول، ت ٨٣٤هـ)[1]

لبرهان الدين، إبراهيم بن كمال الدين بن حميد.

نسخةٌ بقلم فارسي، مصححةٌ، فيها مدادٌ أحمرُ.

٢٣ق	٢٣س	١٣,٥×٢٠ سم

[١٢٦٢٠ منطق]

- **البستان الظريف في دولة أولاد مولاي الشريف**[2]

لأبي القاسم بن أحمد بن عليّ بن إبراهيم، الزَّيّاني، ت ١٢٤٩هـ.

نسخةٌ بقلم مغربي، فُرغ منها عام ١٣٣٢هـ، مقروءةٌ، مذهبةٌ، مزخرفة.

١٨٤ق	٢٩س	٢٩×٢٣ سم

[٢٤٢ تاريخ]

- **بغية المراد في بيان مخرج الضاد من كلام الجهابذة النقاد**

لأبي زيد، عبد الرحمن بن أبي القاسم بن القاضي، المكناسي، الفاسي، ت ١٠٨٢هـ.

نسخةٌ بقلم مغربي، بحواشيها بعضُ تعليقات، وفواتحها بعضُها بالحمرة، وبها أثرُ أرضة.

٣ق	٢٥س	١٥×٢١ سم

[٣٧٣٧ علوم قرآن]

---

[1] الفوائد الفَنَارية في المنطق انظرها في معجم المؤلفين ٢٧٠/٣، ت ١٣١١٩.

[2] في إيضاح المكنون ١٨١/١ و الأعلام ١٧٣/٥: «... أولاد مولاي [عليّ] الشريف»، وقال الزركلي: «اقتنيته، واستفدت منه».

– بهجة الآفاق وإيضاح اللَّبس والإغلاق في علم الحروف والأوفاق

لأبي عبد الله، محمد بن محمد، الفلاني الكِشْناوي السوداني، ت ١١٥٤هـ.

(انتهى من تصنيفه في الثالث عشر من شعبان عام ١١٤٥هـ)

نسخةٌ بقلم مغربي، فُرِغَ منها عام ١٢٨٠هـ، مقروءةٌ، عنواناتها بالحمرة والزرقة والخضرة.

٢٥٦ق ١٩س ١٨×٢٢سم

[٣٨٠٩ حروف]

– نسخةٌ ثانيةٌ

نسخةٌ بقلم مغربي، مصححةٌ، بها جداولُ ورسومات بيانية، وفواتحها بالخضرة والحمرة والزرقة، وبها أثر أرضة ورطوبة.

٢٣٠ق ٢٠س ١٥×٢١,٢ سم

[٧٣١ حروف]

– بَهْجَةُ الأسرار ومَعْدِن الأنوار في ما حَدَّث به الشيخ عبد القادر من مكنون الأحاديث والآثار

(ترجمةٌ للشيخ عبد القادر الجيلي)

لنور الدين، أبي الحسن، عليِّ بن يوسفَ، اللخمي، الشَّطَنُوفي، القارئ، ت ٧١٣هـ.

(الجزء الأول)

نسخةٌ بقلم مغربي، مقروءةٌ، رؤوسُ كلامها بالحمرة، بها تلفٌ وخُروم.

٨٨ق ٢١س ٢٥,٥×١٨,٥ سم

[٢٧٩٥/تاريخ]

– البيان في عدّ أي القرآن[1]

لأبي عَمْرِو، عثمانَ بن سعيدٍ، الدّاني، ت ٤٤٤هـ.

نسخةٌ بخط مشرقي جميل، فُرغ منها عام ١١٥٩هـ، مقروءةٌ، فيها مدادٌ أحمرُ.

١٠١ق ٢١س ٢١×١٥,٧ سم

[٩٨٦ / مجموع (١) علوم قرآن]

– البيان والانتصار في حكم زيارة النبي المختار

نسخةٌ بقلم مغربي، تنقصُ ديباجتُها يسيرًا، كتبها الحسن بن أبي بكر المنتاجي المراكشي، مقروءةٌ، فواتحها بالحمرة والخضرة والصفرة.

١٦٧ق ٢٤س ١٧×٢٤,٥ سم

[١٢٥٥١ / مجموع (١) تصوف]

« ت »

– تأليف الخليل للخليل

(رسالة في الكيمياء)

نسخةٌ بقلم مغربي، مصحَّحةٌ.

٧ق ٢٣س ١٨×٢٢ سم

[١٠٥٩ / مجموع (٣)]

– نسخةٌ ثانيةٌ

٨ق ٢٤س ١٨×٢٢ سم

[١٠٥٩ / مجموع (٤)]

---

[1] انظر فهرست تصانيف الإمام أبي عمرٍو الداني بتحقيق د. غانم قدوري الحمد، من منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق بالكويت، ص ١٨، وانظر حاشيته عليه.

– تأليفٌ في أخبار أبي العباس أحمد بن جعفر الخزرجي السَّبتي – ت ٦٠١هـ

لأبي يعقوب [١]، يوسف بن يحيى، التادلي، المعروف بابن الزَّيَّات، ت ٦٢٧هـ.

نسخةٌ بقلم مغربي، فواتحها وعنواناتُها بالحمرة.

٧ق [٢] ٢٨س ٢٢×٣١ سم

[٤٣٥٤ / مجموع (٢) تاريخ]

– تأليفٌ في الأذكار

لأبي الفضل، المختار بن أحمد بن أبي بكرٍ، الكُنْتي، ت ١٢٢٦هـ [٣].

نسخةٌ بقلم مغربي، مقروءةٌ، مذهبةٌ مزخرفةٌ.

٢٣٠ق ١٩س ١٨×٢٣,٥ سم

[١٧٣٦ أذكار]

– تأليفٌ في المنطق

لأبي عبد الله، محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب، السَّنُوسي، ت ٨٩٥هـ.

نسخةٌ بقلم مغربي، فُرِغ منها عام ١٢٢٩هـ، بعضُ كلماتها بالحمرة.

١٤ق ١٣س ١٦,٥×٢٢,٥ سم

[٧٤٤ / مجموع (٣) منطق]

---

[١] في الأعلام ٢٥٧/٨ ومعجم المؤلفين ١٨٩/٤ / ترجمة ١٨٥٨٢) : «أبو الحجاج». وفي هديّة العارفين ٥٥٣/٢ : «أبو يعقوب». وقال بروكلمان ق٣ / ص ٤١٠ : «أبو الحجاج أو أبو يعقوب».

[٢] قال الزركليُّ في ترجمة ابن الزيات : «... له كتبٌ منها . . . ومناقب الشيخ أحمد السَّبتي دفين مراكش – خ، رسالةٌ في نحو [خمسة كراريس].» اهـ.

[٣] لابنه أبي عبد الله محمد بن المختار «الطرائف التالدة من كرامات الشيخين الوالد والوالدة» ترجم فيه له. وقال الزركليُّ في الأعلام ٩٢/٧ : «وله – محمد بن المختار – كتبٌ قد يكون بعضُها لأبيه.» اهـ.

– تأليفٌ في النحو

لأبي عبد الله، محمد بن الفخار، الخولاني، الشهير بالبيري.

نسخةٌ عتيقةٌ، بقلم مغربي، بحواشيها تعليقاتٌ. وبها أثرُ أرضة.

١٤٦ق ٣٠س ٢١,٧×٢٩ سم

[٢١٤٠ نحو]

– تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية

لقطب الدين، أبي عبد الله، محمد[1] بن محمد، الرازي، المعروف بالقُطْبِ التَّحْتاني، ت ٧٦٦هـ.

(الرسالة الشمسية، في المنطق، لنجم الدين، أبي الحَسن، عليٍّ[2] بن عمر، الكاتبي القزويني، المعروف بـ: دَبِيران، ت ٦٧٥هـ).

نسخة بقلم مغربي، فواتحها بالحمرة، وبحواشيها تعليقاتٌ. وبها أثر أرضة.

١٠٠ق ٢٣س ١٦,٥×٢٢,٥ سم

[٧٤٤ / مجموع (٢) منطق]

– تحرير النظر في مسائل المختصر

لأبي حفص، عمر بن عبد الله بن عمر الفاسي[3]، ت ١١٨٨ هـ.

نسخةٌ بقلم مغربي، كتبها محمد العربي بن أحمد بنيس، مقروءةٌ، فواتحها بالحمرة والزرقة، وعليها تملكٌ بتأريخ ١٣٣٠هـ.

٨٢ق ٢٥س ١٥,٥×٢٠,٥ سم

[٥٦١٩ فقه]

---

[1] وقيل: «محمود» بن محمد. وقال الزركليُّ ٧/ ٣٨ الهامش: «قلتُ: اسمه في أكثر المصادر محمد بن محمد.» اهـ.

[2] في كشف الظنون ١٠٦٣: «عمر بن عليّ» وهو خطأ.

[3] يُراجعُ: الأعلام ٥/٥٣، و معجم المؤلفين ٢/ ٥٦٤/ ترجمة ١٠٤٠٨.

– تحصيل البغية بنظم دُرر كتاب الحلية

(حلية الأولياء للحافظ أبي نُعَيم الأَصبهاني، ت ٤٣٠هـ)

نسخةٌ بقلم مغربي، تنقصُ من أولها مقدار ورقة، مقروءةٌ، فواتحها بالحمرة والزرقة.

٣٠٠ق ٣١س ٢٠×٣٠سم

[٨٦٥٦ تاريخ]

– تحفة الأحباب في ماهية النباتات والأعشاب

نسخةٌ بقلم مغربي، مصححة، عنواناتُها بالخضرة والزرقة، وأسماءُ المواد بالحمرة.

١٠ق ٢٢س ١٨×٢٣سم

[٣٠٤ / مجموع (١) طب]

– نسخةٌ ثانيةٌ

نسخةٌ بقلم مغربي مشكول، فواتحها بالحمرة والزرقة.

١٩ق ١٥س ٢١,٥×٣٠,٥سم

[٢٨٧٧ / مجموع (٣) طب]

– تحفة الإخوان ببعض مناقب شرفاء وزَّان

لأبي العباس، حمدون بن محمد، الشريف الطاهري الحَسني الجوطي الفاسي، ت ١١٩١هـ.

نسخةٌ بقلم مغربي، مقروءةٌ، رؤوس كلامها بالحمرة، وبها خروم.

٨٠ق ٣٣س ١٨×٢٩سم

[٤٠٣ تاريخ]

– تحفة الأخيار على شمائل النبيِّ المختار

(الشمائل للترمذي ت ٢٧٩هـ)[١]

لأبي عبد الله ، محمد بن أحمد ، الحُرَيْشي الفاسي ، ت ١٢٠٢هـ[٢].

نسخةٌ بقلم مغربي ، تنقصُ من آخرها ، مقروءة ، فواتحها بالحمرة ، وبحواشيها تعليقاتٌ . وبها أثرُ أرضة ورطوبة.

١٩٢ق　　　٢٢س　　　١٦×٢٢ سم

[١٦٩٥ سيرة]

– تحفة الأريب عند من لا يحضره الطبيب

لأبي الفضل ، محمد بن قاسم ، العجلاني[٣].

نسخةٌ بقلم مغربي ، مقروءةٌ.

١٤ق　　　١٦س　　　١٥×٢٠ سم

[١٠٤٤ / مجموع (٢) طب]

– تحفة الألباب ونخبة الإعجاب

لمحمد بن عبد الرحيم بن سليمان ، المازني القيسي الأندلسي الغرناطي ، ابن أبي الرَّبيع ، ت ٥٦٥هـ.

نسخةٌ بقلم مغربي ، فُرِغَ منها عام ١٢٧٤هـ ، مقروءةٌ ، تقدمتُها ورؤوسُ كلامها بالحمرة.

٦٧ق　　　٢١س　　　٢١×١٤,٥ سم

[١٦٠٦ تاريخ]

---

[١] أيضًا سبق ها هنا ، على الشمائل : أشرف الوسائل ، لابن حَجَر الهَيْتَمي ت ٩٧٤هـ. ٢٠٥ / الترمذي ، ومعجم المؤلفين ٥٨/٣/ ترجمة ١١٦٧٨ .

[٢] هدية العارفين ٣٠٢/٢ وذَكَرَ له شرح شمائل النبي ﷺ للترمذي ، ومثله بروكلمان ق٢ / ص

[٣] بروكلمان ق٦ /ص ٥٧١ .

– نسخةٌ ثانيةٌ

نسخةٌ بقلم مغربي ، تنقصُ من أولها وآخرها ، مقروءةٌ ، فواتحها بالحمرة.

٨٢ق ١٤س ١٦×١٩,٥ سم

[٤٤٩١ تاريخ]

– تحفة أهل الصديقية بأسانيد الطائفة الجزولية والزروقية

لأبي عيسى ، محمد المهدي بن أحمد بن عليٍّ بن يوسفَ ، الفاسي الفهري ، ت ١١٠٩هـ .

نسخةٌ بقلم مغربي ، فُرِغَ منها عام ١٢٨٨هـ ، مقروءةٌ ، بعض كلماتها وفواصلها بالحمرة.

٤٩ق ٢٢س ١٨×٢١,٥ سم

[٦٥٢٥ تاريخ]

– تحفة التدبير لأهل التبصير في تركيب الإكسير

لشمس الدين ، أبي الطاهر ، إسماعيل بن سودكين بن عبد الله ، النُّوري ، التونسي، ت ٦٤٦هـ ، من أصحاب ابن عربي.

نسخةٌ خزائنيةٌ بديعةٌ ، بقلم مغربي ، مصححةٌ ، عنواناتُها بماء الذهب ، وبالحمرة والخضرة.

٣٠ق ١٨س ١٧,٧×٢٢,٢ سم

[١٨٧ كيمياء]

– نسخةٌ ثانيةٌ

نسخةٌ خزائنيةٌ ، بقلم مغربي ، عنواناتُها وفواتحها بالحمرة ، وعليها بعضُ حواشٍ.

٢٧ق ١٨س ١٨×٢٢,٥ سم

[٨٤٠ / مجموع (٣) كيمياء]

– نسخةٌ ثالثةٌ

نسخة خزائنيةٌ ، مصححةٌ ، فواتحُها وعنواناتُها بالحمرة والزرقة.

٢٧ق ١٨س ١٧,٥×٢٢ سم

[١٠٢٥ / مجموع (١)]

– تحفة الرب المعبود على تعاريف النحو والحدود

لأبي بكر ، أحمد بن أبي القاسم محمد ، الأندلسي ، المعروف بابن جُزَيٍّ الكَلْبي ، ت ٧٨٥هـ[١].

نسخةٌ بقلم مغربي ، مقروءةٌ ، فواتحُها ورؤوسُ كلامها بالحمرة . وعليها تملُّك.

٦٢ق ٢٧س ١٦,٥×٢٢ سم

[٧٧٤٣ لغة]

– التحفة الطبية

(أرجوزةٌ في الطب)

لأبي عليٍّ الحسن بن محمد بن سينا .

نسخةٌ بقلم مغربي مشكول ، عنواناتُها وفواصلُها بالحمرة والزرقة.

---

[١] الدرر الكامنة ٢٩٣/١ ، هدية العارفين ١١٥/١ ، معجم المؤلفين ٢٤٥/١/ ترجمة ١٧٧٢ .

وانظر ترجمة والده صاحب القوانين الفقهية المتوفَّى ٧٤١هـ في : الدرر الكامنة ٣٥٦/٣ ، بروكلمان القسم السابع / ص ٥٤٠ ، الأعلام ٥/ ٣٢٥ ، معجم المؤلفين ٧٨/٣/ ترجمة ١١٨٣٣ ، وص ١٠٣/ ترجمة ١٢٠٠٨ .

ولصاحب القوانين الفقهية ابنٌ آخرُ غيرُ أبي بكرٍ أحمدَ؛ هو أبو عبد الله محمد بن محمد المتوفىَّ ٧٥٧هـ عن ستٍّ وثلاثين سنة . انظره في : الدرر الكامنة ١٦٥/٤ ، الأعلام ٣٧/٧) ، معجم المؤلفين ٦٢٥/٣/ ترجمة ١٥٤٦٧ .

٢١ق ١٥س ٢١,٥×٣٠,٥ سم

[٢٨٧٧ / مجموع (٢) طب]

- تحفة المتوسل وراحة المتأمل

لأبي عبد الله، محمد بن عليٍّ، اللخمي الشَّقُوري الأندلسي، ت بعد ٧٤٩هـ.

نسخةٌ بقلم مغربي، فُرِغَ منها عام ١١٥٨هـ، مقروءةٌ، فواتحُها وعنواناتُها بالحمرة والصفرة.

٦٩ق ٢٤-٢٦س ١٤,٥×١٩ سم

[٢٣٣٧ طب]

- تحقيق المقال وتسهيل المنال في شرح لامية الأفعال

(لامية الأفعال في الصرف لابن مالك ت ٦٧٢هـ)

لأبي عبد الله، محمد بن العباس، العبادي، التِّلِمْسَاني، ت ٨٧١هـ.

(فرغ من تأليفه عام ٨٥١هـ)

نسخةٌ بقلم النسخ، فُرِغَ منها عام ١٠١٩هـ، فيها مدادٌ أحمرُ، وبحواشيها بعضُ تعليقات.

٧٦ق ٢٣س ١٥×٢١ سم

[١٢٠٨٦ / مجموع (١) نحو]

- تخليص القناعة من تلخيص مذاهب أهل الصناعة

نسخةٌ بقلم مغربي، مقروءةٌ، فيها حمرةٌ وصفرةٌ وزرقةٌ.

٤٢ق ٢٨س ١١,٦×١٨ سم

[١٠٣٨٧]

– ترتيب ما اختصره[1] عمر بن الفرخان الطبري من كتب القدماء المنجمين

نسخةٌ بقلم مغربي ، فُرِغَ منها عام ١٢٨٩هـ ، رؤوس كلامها بالحمرة ، وبحواشيها بعضُ تعليقات.

١٣٠ق　　　٢٣س　　　١٧,٥×٢٢,٥ سم

[٣٥٠٢ تنجيم]

– تسهيل المدخل لتنمية الأعمال بالنية الصالحة عند الإقبال

لأحمد بن محمد بن المهدي ، الحَسني الأنجري ، ابن عَجِيبة ، ت ١٢٢٤هـ.

نسخةٌ بقلم مغربي ، مقروءةٌ ، عنواناتُها بالحمرة.

٤١ق　　　٢٣س　　　١٦,٥×٢١ سم

[١١٩٤٨ / مجموع (١)]

– تسهيل المعارج إلى تحقيق المخارج

لأبي عبد الله ، محمد بن عبد السلام ، الفاسي ، ت ١٢١٤هـ.

نسخةٌ بقلم مغربي ، مقروءةٌ ، فيها مدادٌ أحمرُ.

٣٩ق　　　٢٦س　　　١٥×٢٠,٥ سم

[١٠٥٧ / مجموع (١) علوم قرآن]

– التشوُّف إلى رجال التصوف

لأبي يعقوبَ[2] ، يوسفَ بين يحيى ، التادلي ، المعروف بابن الزَّيّات ، ت ٦٢٧هـ.

---

[1] انظر : تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ق٢ /ص ٦٠٠ – ٦٠١ .

[2] انظر – ها هنا – : تأليف في أخبار أبي العباس أحمد بن جعفر الخزرجي السبتي ؛ بحاشيته تعليقةٌ عن اضطراب كنيته .

نسخةٌ بقلم مغربي ، مقروءةٌ ، رؤوس كلامها بالحمرة.

٩٥ق ٢٨س ٣٠×٢٢ سم

[٤٣٥٤ / مجموع (١) تاريخ]

- تعليق على أبيات في النسب التي بين الحمدين : اللغوي والعرفي ، والشكرين : اللغوي والعرفي

لمحمد بن علي ، الوَرْزيزي ، كان حيًّا ١٢١٤هـ.

نسخةٌ بقلم مغربي ، فُرِغَ منها ١٢٩٥هـ ، مصححةٌ ، فواتحها بالحمرة.

٤ق ٢٦س ١٨×٢٣ سم

[١٢٥٨٨ / ز / مجموع (٢)]

* *

*

تأصيل قواعد تحقيق النصوص عند العلماء العرب المسلمين

جُهُودُ ٱلْمُحَدِّثِين فِي أُصُولِ تَدْوِينِ ٱلنُّصُوص

د. مَحْمُود مِصْرِي[١]

إن المفهوم الذي ينطوي عليه ما نسمّيه اليوم علمَ تحقيق المخطوطات قد عَمل بأصوله العرب المسلمون ، عند تدوينهم للقرآن الكريم والسنّة الشريفة ، منذ عهد النبيّ ﷺ ، ثم دوّنوا هذا العلم وقعّدوه بشكلٍ ناضجٍ في تصانيفهم المتعلقة بعلوم الحديث منذ القرن الرابع الهجري ، ولعلّ شيوع الوِجادة[٢] في هذا القرن كان له الأثر الواضح في ظهور مبادئ هذا العلم ، في مؤلّفات علماء الحديث [٣].

وسوف نرى في هذا البحث ما يقوم به الدليل ، على أننا ندين لعلماء مصطلح الحديث بتأسيس قواعد هذا العلم ، وبناء هيكله الأساسي .

[١] دكتوراه في تاريخ العلوم ، دراسات عليا في علوم الحديث .

[٢] الوِجادة : ما أخذ من العلم من صحيفةٍ من غير سماعٍ ، ولا إجازةٍ ولا مناولةٍ (يُنظر علوم الحديث لابن الصلاح ١٧٨) . ومثال ذلك أن يقف شخصٌ على نصوصٍ في أحد الكتب ، فينقل عن الكتاب ، دون أن تكون له روايةٌ تنتهي إلى مؤلف الكتاب . وقد تنبه العلماء إلى أهمية ضبط هذا النوع من النقل ، ووضعوا له القواعد ، كما فعلوا في ضبط نقل الرواية الشفويّة من قبل .

[٣] على حين تأخّر اهتمام الأوربيين بالنصوص المكتوبة قديمًا إلى القرن الخامس عشر ، فأخذوا يطبعون كتب القدماء ، لكن دون بحثٍ عن نسخ أخرى ، ودون منهجٍ علميٍّ في النشر ، ثم أخذوا في مرحلة لاحقةٍ يهتمّون بالنُّسخ والتصحيح ، غير أنه لم تظهر قواعد متّبعةٌ ومنهجٌ علميٌّ إلا في منتصف القرن التاسع عشر ، إذ وضعوا أصولًا علميّة لنشر الكتب القديمة ونقد النصوص (ينظر أصول نقد النصوص ونشر الكتب لبرجشتراسر ١١ ، ١٢) .

التحقيق في تراثنا كلمةٌ قديمةٌ لغةً واصطلاحًا .

يُقال : حَقّ أمر : صحّ وثبت ووجب ، وأحقَّ الأمرَ : أحكمه وصحّحه ، وحقّق الرجل القول : صدَّقه ، وفي اللسان : تحقّق عنده الخبر ، أي : صحّ ، وحقّقت الأمر وأحققته : كنت على يقينٍ منه [١] .

أما في الاصطلاح ، فالتحقيق هو : إثبات المسألة بدليلها [٢] .

وقد أطلق الجاحظ على العالِم المدقّق اسم المُحِقّ ، فقال : « إنه لم يخل زمن من الأزمان فيما مضى من القرون الذاهبة ، إلا وفيه علماء مِحِقّون ، قرءوا كتب من تقدّمهم ، ودارَسوا أهلها » [٣] .

فالتحقيق تصحيح الأخبار من جهة ، وإثبات المسائل بأدلتها من جهة أخرى ، ولذلك سُمّي صاحب هذا المنهج من العلماء مُحِقًّا ومُحَقِّقًا .

والكتاب المحقَّق في الاصطلاح المعاصر هو الذي صحّ عنوانه واسم مؤلفه ونسبة الكتاب إليه ، وكان متنه أقرب ما يكون إلى الصورة التي تركها مؤلفه [٤] ، وهكذا فقد اشترك المعنى اللغوي للتحقيق مع المعنى الاصطلاحي القديم والحديث من جهة : **الإثبات والتصحيح والإحكام** .

والخطوات المتعلّقة بالنصوص إثباتًا وتصحيحًا وإحكامًا ، كانت مجالَ عمل أئمّة الحديث وعلومه ، فكان لهم الفضل بذلك في وضع ضوابط هذا الفن ؛ من أجل الوصول إلى نصٍّ محقّقٍ ، ثم انتقل عنهم هذا المنهج إلى علماء الحضارة العربيّة الإسلاميّة بمختلف فروعها ، فكانوا قدوةً لغيرهم في هذا الميدان .

إن حرص علماء الحديث على ضبط لفظ رسول الله ﷺ ، ونقله كما هو

---

[١] لسان العرب ٣٣٣/١١ .
[٢] التعريفات ٥٦ .
[٣] رسائل الجاحظ ٣٣٨/١ .
[٤] تحقيق النصوص ونشرها ٣٩.

انطلق من فهمهم لوجوب صيانة الوحي من أنْ يداخله ما ليس منه ، حتى لا يتحرّف الدين ، فكانوا سببًا في حفظ الوحي الذي تكفّل به الله تعالى بقوله : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر : ٩] ، والمقصود بالذكر - كما هو معلوم - الوحي ، وهو يشمل الكتاب والسنة [١].

وعلى الرغم من أن كتابة الحديث بدأت في وقتٍ مبكّرٍ - كما أثبته المحقّقون - منذ عهد رسول الله ﷺ [٢] ، فإن اعتماد الصحابة كان على الحفظ في الصدور لا السطور ، ولما انتشر الإسلام ، واتسعت رقعته ، ومات معظم الصحابة ، وقلّ ضبط الحديث ، ظهرت الحاجة الملحّة إلى التدوين ، لا سيما أن تطاول الزمن يعني تطاول سلسلة إسناد الحديث : فلان عن فلان عن فلان . . . فيصعب الحفظ في الصدور. يقول القاضي عياض رحمه الله : « والحال اليوم داعيةٌ للكتابة لانتشار الطرق ، وطول الأسانيد ، وقلّة الحفّاظ ، وكلال الأفهام » [٣].

ومع ظهور الحاجة إلى التدوين ، بدأت تتنامى قواعد تحقيق النصوص ، التي ساروا عليها منذ ذاك الحين ، ثم قاموا بإثباتها في مصنّفاتهم العلمية في ما بعد ، ومنذ انتشار التدوين أصبحت الكتابة ركنًا أساسيًّا ، اعتمد عليه العلماء في حفظ الحديث وضبطه ، فقام الكتاب بدورٍ كبيرٍ في الرواية يشبه دور الراوي ، وكان شرط الاعتماد على النسخة أن يقرأها راويها على مؤلّفها ، أو تقابل بنسخة المؤلّف ، أو على نسخةٍ صحيحةٍ مقابلة على نسخة المؤلّف ، أو نحو ذلك مما نُسخ وصُحّح على النسخ المقابَلة المصحّحة .

---

[١] قال ابن حزم رحمه الله : «والذكر اسمٌ واقعٌ على كلّ ما أنزل الله تعالى على نبيّه ﷺ من قرآن ، أو سنّة وحيٍ يبيّن بها القرآن» (ينظر الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ١/١١٥) .

[٢] ثبت أن رسول الله ﷺ لم ينتقل إلى جوار ربه إلا وقد أذن بكتابة الحديث وتدوينه، وتواترت الأخبار الدالّة على كتابة الحديث في زمنه ﷺ ، وقُدّر مجموع ما كتب من الحديث في عهده ﷺ ، بما يضاهي مصنّفًا كبيرًا في الحديث (ينظر الحديث والمحدثون لأبي زهو ١٢٥ ، ومنهج النقد لأستاذنا نور الدين عتر ٤٥) .

[٣] الإلماع ١/١٤٩ .

وقد استنّ المحدِّثون آدابًا تحقق الضبط الكامل لما يُكتب على الصحف، ووضعوا تبعًا لذلك مصطلحات ساروا عليها والتزموا بها، فلا يكون الكتاب مقبولًا، إلا أن ينضبط بهذه الآداب وهذه المصطلحات، فكان هذا أساسًا لقواعد تحقيق النصوص [1].

فالتحمّل يكون عن طريق السماع من الشيخ والقراءة عليه والإجازة والمناولة والمكاتبة والوِجادة، والأداء يكون بصيغةٍ معيَّنة، كحدثنا أو أخبرنا أو سمعت أو قال وغيرها، وكل صيغة من صيغ الأداء هذه تدلّ على نوعٍ من التحمل، وهذا الضبط الشفهي يعدُّ نوعًا من التحقيق الذي هو – كما تقدم – إثباتٌ وتصحيحٌ، بالإضافة إلى أن المنهج العلميّ – في ضبط الرواية المنقولة مشافهةً – كان نواةً لتحقيق النصّ المدوّن.

ونبدأ هذا البحث باستعراض أهم مؤلَّفات علوم الحديث، التي دُوّنت فيها قواعد تحقيق النصوص، مع الإشارة إلى موضع ورودها في تلك المؤلفات، ثم ننتقل إلى المقصود بالبحث، وهو وضع تصنيفٍ شامل لمباحث تحقيق النصوص عند علماء الحديث.

* *
*

[1] ينظر منهج النقد ٢١٥، ٢١٦، ٢٣٢، ٢٣٣.

ورود قواعد التحقيق
في مؤلفات علوم الحديث

- **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي (ت : ٣٦٠هـ)**

وقد تناول من هذه القواعد في الجزء السابع :

١- الدائرة بين الحديثين .

٢- الحكُّ والضَّرْبُ .

٣- التخريج على الحواشي .

٤- الحرف المكرّر .

٥- النَّقْطُ والشكل .

٦- التبويب في التصنيف .

- **معرفة علوم الحديث للحاكم (ت : ٤٠٥ هـ)**

١- النوع ٣٤: معرفة التصحيفات في المتون .

٢- النوع ٣٥: تصحيفات المحدثين في الأسانيد .

٣- النوع ٤٧ : معرفة المتشابه في قبائل الرواة وبلدانهم وأساميهم وكناهم وصنائعهم .

- **جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (ت : ٤٦٣ هـ)**

الجزء الأول :

١- باب معارضة الكتاب .

٢- باب الأمر بإصلاح اللحن والخطأ في الحديث وتتبّع ألفاظه ومعانيه .

• الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (ت : ٤٦٣ هـ)

الجزء الثالث :

١- باب الترغيب في إعارة كتب السماع .

٢- كراهية حبس الكتب المستعارة عن أصحابها .

٣- باب تدوين الحديث في الكتب وما يتعلق بذلك من أنواع الأدب .

٤- بيمينك . وأومأ إلى الخطّ .

٥- الحِبْرُ والكاغَد .

٦- باب تحسين الخطّ وتجويده .

٧- استحباب الخطّ الغليظ وكراهية الدقيق منه .

٨- اختيار التحقيق دون المَشْقِ والتعليق .

٩- كيف يكتب بسم الله الرحمن الرحيم .

١٠- تقييد الأسماء بالشكل والإعجام حذرًا من بوادر التصحيف والإيهام .

١١- رسم الصلاة على النبي ﷺ .

١٢- الدارة في آخر كل حديث .

١٣- باب وجوب المعارضة بالكتاب لتصحيحه وإزالة الشكّ والارتياب .

١٤- الاستدلال بالضرب والتخريج على صحّة الكتاب .

١٥- بعض أخبار أهل الوهم والتحريف والمحفوظ عنهم من الخطأ والتصحيف .

• **الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ت : ٤٦٣ هـ)**

١- باب المقابلة وتصحيح الكتاب .

٢- باب ذكر ما يجب ضبطه واحتذاء الأصل فيه وما لا يجب من ذلك .

٣- باب في حمل الكلمة والاسم على الخطأ والتصحيف عن الراوي ، وأن الواجب روايتهما على ما حملا عنه ثم يبيّن صوابهما .

٤- باب ما جاء في تغيير نقط الحروف ، لما في ذلك من الإحالة والتصحيف .

٥- باب ما جاء في إبدال حرف بحرف .

٦- باب ما جاء في إصلاح المحدث كتابه بزيادة الحرف الواحد فيه أو بنقصانه .

• **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع للقاضي عياض (ت : ٥٤٤هـ)**

١- باب في التقييد بالكتاب والمقابلة والشَّكْل والنَّقط والضبط .

٢- باب التخريج والإلحاق للنقص .

٣- باب في التصحيح والتمريض والتضبيب .

٤- باب في الضرب والحكّ والشق والمحو .

٥- باب في إصلاح الخطأ وتقويم اللحن والاختلاف في ذلك .

• **معرفة أنواع علوم الحديث لابن الصلاح (ت : ٦٤٣ هـ)**

النوع الخامس والعشرون في كتابة الحديث وكيفية ضبط الكتاب ، وقد تناول فيه :

١- كيف تضبط الحروف المهملة .

٢- لا يستعمل الكاتب اصطلاحًا غير معلوم إلا أن يبيّن معناه .

٣- ينبغي أن يفصل بين كل حديثين بدارة صغيرة .

٤- المحافظة على كتابة ﷺ عند ذكره وتجنّب الرمز والاختصار .

٥- من نسخ كتابًا فعليه مقابلَته وبيان طرق ذلك .

٦- بيان كيفية إلحاق السَّقْط في الحاشية .

٧- بيان التصحيح والتضبيب والتمريض .

٨- كيف يشطب ما وقع في الكتاب وليس منه ، وبيان كيفية الضرب .

٩- ينبغي الاعتناء بضبط اختلاف نسخ الكتاب والتمييز بينها .

١٠- بيان رموز المحدّثين كحدثنا وأخبرنا .

١١- الحرف (ح) للفصل بين إسنادين .

١٢- ينبغي للطالب كَتْبُ البسملة ، وبعدها اسم شيخه وكنيته ومن سمعه منه وتاريخ سماعه .

١٣- التحذير من غلول الكتاب ومنع إسماعه طمعًا بالتفرُّد به .

● **الاقتراح في بيان الاصطلاح لابن دقيق العيد (ت : ٧٠٢ هـ)**

الباب الرابع : في آداب كتابة الحديث :

١- هل الأَولى ضبط كل ما يكتب أو يخصّ بالضبط ما يُشكِل .

٢- الاعتناء بالضبط ، وخاصة أسماء البلاد الأعجمية وغيرها .

٣- ألا يصطلح الإنسان مع نفسه اصطلاحًا لا يعرفه غيره .

٤- الأدب ألا يجعل الكاتب الاسم إذا كان من الأسماء المعبَّدة اسم الله تعالى في أول السطر والتعبد آخر ما قبله .

٥- إذا فقدت الصلاة على النبي ﷺ من الرواية ، هل له أن يكتبها ؟

٦- المقابلة وكيفيّتها .

٧- إذا وقع في الرواية خلل في اللفظ ، فهل له أن يغيّر ؟

٨- إذا وقع سقط في الرواية ، فالمختار أن يخرج من الأسطر تخريجًا .

- **تذكرة السامع والمتكلم في آداب العالم والمتعلم لابن جماعة (ت : ٧٣٣ هـ)**

الباب الرابع : الآداب مع الكتب التي هي آلة العلم ، وما يتعلّق بتصحيحها وضبطها ووضعها وشرائها وعاريتها ونسخها وغير ذلك :

النوع الثالث منه : ما يخص التعامل مع الكتاب والعناية به وحفظه واعتباره .

النوع الخامس : النَّسْخ وقواعده .

النوع السادس : الخطّ والقلم .

النوع السابع : المقابلة بين النُّسَخ .

النوع الثامن : التخريج .

النوع التاسع : كتابة الحواشي .

النوع العاشر : كتابة الأبواب والفصول بالحُمْرة .

النوع الحادي عشر : الضرب والحَكّ والمَحْوُ .

- **فتح المغيث شرح ألفية الحديث للسخاوي (ت : ٩٠٢ هـ)**

القسم الثامن من أقسام أخذ الحديث ونقله : الوجادة :

كتابة الحديث وضبطه .

المقابلة .

تخريج الساقط .

التصحيح وهو كتابة (صح) ، والتمريض وهو التضبيب .

الكَشْطُ والمحو والضرب .

كيف العمل في الجمع بين اختلاف الروايات .

الإشارة بالرمز .

كتابة التسميع .

إصلاح اللحن والخطأ .

- **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي (ت : ٩١١هـ)**

النوع الخامس والعشرون : كتابة الحديث وضبطه :

ثانيًا : ضبط الملتبس من الأسماء .

ثالثًا : الفصل بين كل حدثين بالصلاة والتسليم على رسول الله ﷺ ، وعدم السأم من تكرارها .

رابعًا : مقابلة كتابه بأصل شيخه .

خامسًا : تخريج الساقط من الحديث في الحواشي (اللَّحَق) .

سادسًا : التصحيح والتضبيب والتمريض .

سابعًا : نفي ما ليس من الكتاب .

ثامنًا : رمز المحدثين لحدثنا وأخبرنا ، والانتقال من سند إلى آخر .

تاسعًا : أصول كتابة التسميع .

- **الدُّر النَّضيد في أدب المفيد والمستفيد لبدر الدين الغزّي (ت : ٩٨٣ هـ)**

الباب السادس : في الأدب مع الكتب التي هي آلة العلم ، وما يتعلق بتصحيحها وضبطها ووضعها وحملها وشرائها وعاريتها ونسخها وغير ذلك :

المسألة ١٥: المقابلة .

المسألة ١٦: ضبط الكتب وشكلها .

المسألة ١٧: علاج الخطأ واللحن .

المسألة ١٨: علاج الزيادة .

المسألة ١٩: التخريج والسقط .

المسألة ٢١: اختصار الألفاظ ورموز الكتب .

المسألة ٢٢: كتابة الحواشي والفوائد .

المسألة ٢٣: الكتابة والخطّ .

المسألة ٢٤: كتابة الأبواب والتراجم والفصول بالحمرة .

وهذا الكتاب يمثّل أصول علم تحقيق المخطوطات حتى عصر المؤلف ؛ فقد جمع فيه ما تفرق في غيره من كتب السابقين ، وأضاف ، وألّف بين المعلومات ، وأشار إلى أنه نقل عن الرامهرمزي والحاكم والقاضي عياض وابن الصلاح وابن دقيق العيد وابن حجر والسيوطي وغيرهم .

*

تصنيف مباحث تحقيق النصوص
عند علماء الحديث

أولًا : مقابلة النُّسَخ (المعارضة ، العرض) .

ثانيًا – إصلاح النص :

١ – علاج النقص (التخريج ، الإلحاق) .

٢ – علاج الزيادة (الحَكّ والمَحْوُ والضَّرْبُ) .

٣ – علاج المكرر .

٤ – علاج الخطأ (التصحيح والتضبيب والتمريض) .

٥ – علاج اللحن .

ثالثًا – ضبط النص :

١ – النقط والشكل .

٢ – ضبط الحروف المهملة .

٣ – ضبط الألفاظ المشكلة .

رابعًا : صنع الحواشي .

خامسًا – اصطلاحات الكتابة :

- الفصل بين الحديثين .
- الرمز للألفاظ المكرّرة في الإسناد .
- الفصل بين الإسنادين .
- رموز مصنّفات الحديث .

- الإشارة إلى الرموز في فاتحة الكتاب .

سادسًا : قواعد الكتابة .

سابعًا – آداب الكتاب والكتابة :

- آداب البسملة والصلاة والسلام على رسول الله .
- إعارة الكتاب .
- التحذير من غلول الكتاب .
- ذكر اسم الشيخ والسماع والتاريخ .
- عدم الاصطلاح بما لا يعرفه الآخرون .
- حفظ الكتاب .
- عدم جواز إصلاح كتاب غيره دون إذنه .

أولًا : مقابلة النُّسخ

١ – قابل الكتاب بالكتاب : عارضه به ؛ ليرى وجه التماثل أو التخالف بينهما . وعارضت بالكتاب الكتاب : جعلتُ ما في أحدِهما مثلَ ما في الآخر [١] .

وأساس التحقيق اليوم يقوم على جمع مخطوطات الكتاب الواحد ، والمقابلة بينها ؛ للخروج منها بنصٍّ يكون أقرب ما يمكن لنصِّ المؤلف ، وهذه المقابلة عرفها علماء الحديث منذ بداية عصر التدوين .

٢ – **أهمية معارضة الكتاب** : عن عروة بن الزبير رضي الله عنه أنه قال لابنه هشام : كتبتَ ؟ قال : نعم . قال : عرضتَ كتابكَ . قال : لا . قال : لم تكتب [٢] .

---

[١] المعجم المدرسي ٨٣٢ .

[٢] الكفاية في علم الرّواية للخطيب البغدادي ٢٣٧.

وعن الأخفش ، قال : إذا نُسخ الكتاب ولم يُعارض ، ثم نُسخ ولم يُعارض ، خرج أعجميًا [١] .

قال القاضي عياض : « وأما مقابلة النسخة بأصل السماع ومعارضتها به فمتعيّنةٌ لابدّ منها ، ولا يحلّ للمسلم التقيّ الرواية ما لم يقابل بأصل شيخه ، أو نسخةٍ تَحقّق ووثِق بمقابلتها بالأصل ، وتكون مقابلته لذلك مع الثقة لما في كتاب الشيخ » [٢] .

٣- ما هي النسخة التي تتمّ المقابلة عليها ؟

جعلوا مقابلة الكتاب على درجاتٍ ، حسب قيمة النسخة التي تتم المقابلة عليها ، قال السخاويّ : « ويحصل العَرْض إما بالأصل الذي أخذه عن شيخه بسائر وجوه الأخذ الصحيحة (التَّحَمُّل) ، ولو كان الأخذ إجازةً ، أو بأصل أصل الشيخ الذي أخذ الطالب عنه المقابل به أصله ، أو بفرع مقابَل بالأصل مقابلةً معتبرةً موثوقًا بها ، أو بفرعٍ قوبل كذلك على فرع ، ولو كثر العدد بينهما » [٣] .

٤- طريقة المقابلة :

اعتماد النسخة الأم : يقول القاضي عياض : « وأَولى ذلك أن تكون الأمّ على رواية مختصّةٍ ، ثم ما كانت من زيادة الأخرى أُلحقت ، أو من نقصٍ أُعلم عليها ، أو من خلافٍ خُرّج في الحواشي ، وأُعلم على ذلك كله بعلامة صاحبه من اسمه أو حرفٍ منه للاختصار ، لا سيما مع كثرة الخلاف والعلامات » [٤] .

هل يقابل بنفسه أم بغيره ؟ يقول القاضي عياض : « على طالب العلم أن يقابل نسخته من الأصل بنفسه حرفًا حرفًا ؛ حتى يكون على ثقةٍ ويقين من معارضتها به ومطابقتها له ، ولا ينخدع في الاعتماد على نَسْخ الثقة العارف من دون مقابلةٍ ،

---

[١] المصدر السابق .
[٢] الإلماع ١٥٨ .
[٣] فتح المغيث للسخاوي ١٦٦/٢ .
[٤] الإلماع ١٨٩ .

ولا على نَسْخ نفسه بيده ما لم يقابل ويصحّح ؛ فإن الفكر يذهب ، والقلب يسهو ، والنظر يزيغ ، والقلم يطغى »[١] . أما ابن دقيق العيد فقد فصّل في المسألة ، فقال : « وأما مقابلة الشخص بنفسه لفرعه بالأصل فقد قيل : إنه أصدق المعارضة ، وعندي أن ذلك يختلف باختلاف الشخص ؛ فمن كان من عادته ألا يسهو عند نظره في الأصل والفرع ، فهذا يقابل بنفسه ، ومَن عادته – لقلّة حفظه – أن يسهو ، فمقابلته مع الغير أولى »[٢] .

وقت المقابلة : قال ابن دقيق العيد بتقديم المقابلة على السماع أو القراءة على الشيخ ؛ لأنه إذا وقع إشكالٌ كُشف عنه وضُبط فقُرئ على الصحة ، وأما القراءة بغتةً فتقع فيها أغاليط وتصحيفات لا يتبين صوابها إلا بعد الفراغ ، فيتمّ إصلاحها ، وربما كان ذلك على خلاف ما وقعت القراءة عليه ، فكان كذبًا إن قال : قرأتُ ؛ لأنه لم يقرأ على ذلك الوجه[٣] .

تكرار المقابلة : عن معمَر ، قال : « لو عورض الكتاب مئة مرة ما كاد يسلم من أن يكون فيه سقطٌ ، أو قال : خطأ »[٤] .

التعليم على الوقوف : ينبغي على من يقابل أن يعلِّم على موضع وقوفه من الكتاب بلفظ : بلغ ، بلغت ، بلغ العرض .

وقد أشار العلماء إلى أن المقابلة متّبعة في الأجزاء الحديثيّة ، إلا أنها استخدمت في العلوم الأخرى في الحضارة العربيّة الإسلاميّة ، كما نستخدمها اليوم في تحقيق النصوص المتعلقة بجميع العلوم ؛ قال ياقوت في ترجمة المفضّل الضبّيّ : « وله المفضّليّات ؛ وهي أشعارٌ مختارةٌ جمعها للمهديّ ، وفي بعض نسخها زيادةٌ ونقصٌ ، وأصحّها التي رواها عنه أبو عبد الله بن الأعرابيّ »[٥] .

---

[١] المصدر السابق .
[٢] الاقتراح في بيان الاصطلاح لابن دقيق العيد ٢٦٣ .
[٣] ينظر المصدر السابق .
[٤] جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ٩٣/١ .
[٥] معجم الأدباء لياقوت ١٦٧/١٩ .

ثانيًا : إصلاح النصّ

١- علاج النقص (التخريج ، اللَّحَق) :

اللَّحَق : شيءٌ يُلحق بالأوّل ، وهو الشيء الزائد ، واللّحَق مشتق من اللِّحاق ، أي : الإدراك [١] .

واصطلاحًا : ما سقط من أصل الكتاب فلحق بالحاشية أو بين السطور [٢] .

ويكون علاج النقص بإثبات ما سقط من الكتاب في حواشيه . وطريقته أن يُخرج من موضع سقوطه من السطر خطًّا صاعدًا ، ثم يحنيه بين السطرين إلى جهة الحاشية التي يكتب فيها اللّحَق هكذا (⌐ أو ¬) ، ويكتب في الحاشية الكلام الساقط مقابلًا للخط المنحني ، ثم يكتب في آخره كلمة (صح) ، وبعضهم يكتب بعد (صح) الكلمة التي تلي آخر الكلام في متن الكلام ؛ علامة على اتصال الكلام .

ويكون كَتب الساقط (من أي جهة كان التخريج) صاعدًا لفوق إلى أعلى الورقة ، لا نازلًا به إلى أسفلها ؛ لاحتمال تخريجٍ آخر بعده فلا يجد له محلًّا [٣] .

وقد فرّق بعضهم في كتابة التخريج بين جهة اليمين واليسار ؛ فقال بأنه ينبغي أن يسحب الساقط وما يجيء منه من الأسطر قبل أن يكتبها ، فيجعل آخر سطر فيها يلي الكتابة ، إن كان التخريج عن يمينها ، وإن كان التخريج عن يسارها جعل أول السطر مما يليها [٤] .

ولا يُستحسن كتابة السقط بين السطور ، لا سيما إذا كانت ضيّقةً متلاصقةً [٥] .

---

[١] ينظر القاموس المحيط ١٢٢/٢ ، ولسان العرب ٢٣٨/١٠ .

[٢] التبصرة والتذكرة للعراقي ١٣٧/٢ .

[٣] تذكرة السامع والمتكلم في آداب العالم والمتعلم لابن جماعة ٣٤١ .

[٤] المصدر السابق .

[٥] الإلماع ١٢٦ .

ثم إنهم استحسنوا البدء بجهة اليمين من الحواشي ؛ لأن جهة اليمين أولى إن اتسعت لشرفها ، فلو خرج الأول إلى اليسار ، ثم ظهر سَقْط آخر من السطر فخرج إلى اليسار أيضًا ، اشتبه محل السقطين ، أو إلى اليمين تقابل طرفا التخريجين [١] .

٢- علاج الزيادة (الكشط أو المحو أو الضرب) :

إذا وقع في الكتاب زيادةٌ ، أو كتب فيه شيءٌ على غير وجهه ، أمكن معالجته بطرق ثلاث :

الأولى – الكشط : وهو سلخ الورق بسكّين وغيرها ، ويعبّر عنه بالبَشْر وبالحكّ . وهو جيّدٌ لإزالة نقطةٍ أو شكلةٍ ، وإلا فهو تهمة عند المحدثين ، والضرب أجود ؛ وذلك أن ما يُبشَر قد يصحّ من روايةٍ أخرى ، فقد يسمع على شيخٍ آخر ويكون ما بُشِرَ صحيحًا [٢] .

الثانية – المحو : وهو إزالة الزائد الذي يقع في الكتاب مما ليس منه ، إما بإصبع أو بخرقة أو بغير ذلك ، دون سلخ ، وهو أولى من الكشط .

الثالثة – الضرب : وهو أولى منهما ؛ لأنه لا يحرّك تهمة ، ولا يفسد الورق .

والضرب عن الأمر : الإعراض تركًا أو إهمالًا [٣] ، واصطلاحًا : إبطال ما يقع في الكتاب مما ليس منه . وللضَّرْب أنواعٌ خمسةٌ :

الأول : أن يصل بالحروف المضروب عليها ، ويخط بها خطًّا ممتدًّا بيّنًا على إبطاله ، ولا يطمسه ، بل يكون ممكن القراءة ، ويسمى الشقّ عند أهل المغرب ، مأخوذ من الصدع أو من شقّ العصا ، وهو التفريق ، فكأنه فرّق بين الزائد وما بعده من الثابت بالضرب . وأجوده ما كان رقيقًا لا يسوّد الورق ، ولا يطمس الحروف .

---

[١] ينظر علوم الحديث ١٩٥ .

[٢] الإلماع ١٧١ .

[٣] المصباح المنير ٢/ ٣ .

الثاني : أن يجعل الخطّ فوق الحروف منفصلًا عنها ، منعطفًا طرفاه على أول المُبْطَل وآخره ، هكذا : وفي روايةٍ للإمام |روايةٍ للإمام| أحمد .

الثالث : أن يكتب فوق أوله لفظة (لا) أو لفظة (من) ، وفوق آخره لفظة (إلى) . ومثل هذا يحسن فيما صحّ في روايةٍ وسقط في أخرى .

الرابع : أن يكتب في أول الكلام المبطَل وفي آخره نصف دائرة ، ومثاله هكذا : (. . . . .) وقد يجعل أول كل سطر وآخره ، وإن ضاق المحلّ جعله في أعلى كل جانبٍ هكذا : ⊃ . . . ⊂ .

الخامس : أن يكتب في أول المبطَل وفي آخره صفرًا ، وهو دائرة صغيرة ؛ رُسمت هكذا لإشعارها بخلوّ ما بينهما من الصحة ، وترسم هكذا : o . . . . o، وإن ضاق المحلّ جعل ذلك في أعلى كل جانب هكذا : ^{o} . . . . . ^{o} .

وذكر ابن جماعة ضربًا سادسًا ؛ وهو أن يوصل بين المبطل مكان الخطأ نقطًا متتاليةً هكذا : (. . . . .) [1] .

إذا ضرب على شيءٍ ثم تبيّن له أنه كان صحيحًا ، وأراد عود إثباته كتب في أوله وآخره (صح) صغيرة ، وله أن يكررها ما لم يؤدّ إلى تسويد الورق ، ويختار التكرار في ما إذا ضُرب بالخط المتصل أو المنفصل أو النقط المتتالية ، وعدمه في ما إذا ضرب بغير ذلك من العلامات [2] .

٣– علاج المكرر :

إذا تكررت كلمة أو أكثر سهوًا ، ضُرب على الثانية ؛ لوقوع الأولى صوابًا في موضعها ، وقيل : يُبقي على أحسنهما صورة وأبينهما [3] .

---

[1] تذكرة السامع والمتكلم ٣٤٠ .

[2] ينظر الكشط والمحو والضرب في فتح المغيث ١/ ١٧٨ ، وما بعد .

[3] تذكرة السامع والمتكلم ٣٤٢ .

إذا كانت الكلمة الأولى آخر سطر فالضَّرب عليها أولى ؛ صيانة لأوّل السطر ، وإذا كانا أوّل سطرٍ ضُرب على الثاني ، أو آخره فعلى الأول [١] .

وإن تكرّر المضاف والمضاف إليه أو الموصوف والصفة ونحوه ، روعي اتصالهما [٢] .

٤- علاج الخطأ :

اختلف العلماء سابقًا في إصلاح الخطأ في الكتاب : هل يُبقون عليه ، ويصحّحون في الهامش صيانةً للأمانة العلميّة ؟ أو يُصحّح الخطأ ويُشار إلى ذلك في الهامش ؟ وكان لكلّ رأيٍ مؤيّدٌ من العلماء ، كما هو الحال اليوم .

١- ما كان محلًّا للشكّ عند مطالعته أو تطرق إليه احتمالٌ ، وكان قد صحّحه وضبطه في الكتاب ، يُكتب عليه (صح) صغيرة ، ويسمى التصحيح ؛ ويُستعمل من أجل أن يُعرف بأنه لم يُغفَل عنه ، وأنه قد ضبطه على هذا الوجه ، وأنه صحيحٌ روايةً ومعنًى [٣] .

٢- ما وقع في النُّسَخ وهو خطأٌ يُكتب عليه (كذا) صغيرة ، أي : هكذا رأيته ، ويكتب في الحاشية (صوابه كذا) إن كان يتحققه ، أو (لعله كذا) ، إن غلب على ظنه أنه كذلك .

٣- ما أشكل عليه ولم يظهر له وجهه يمدّ عليه خطًّا أوله مثل الصاد ، ولا يلزق بالكلمة ؛ كيلا يُظنَّ ضربًا ، وصورته هكذ : (صـ) ، ويُسمى التضبيب أو التمريض . ويُستعمل في الكلام الذي صحّ من حيث النقل ، غير أنه فاسدٌ لفظًا ومعنًى أو ضعيفٌ أو ناقصٌ ، كأن يكون غير جائزٍ من حيث العربية ، أو يكون شاذًّا أو مصحّفًا ، فإن صحّ بعد ذلك وتحقّقه هو أو غيره يصلها بحاء فتصبح (صح) ، أو يكتب الصواب في الحاشية .

---

[١] الإلماع ١٧١ .

[٢] التقريب للنواوي ٨٤/٢ .

[٣] تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي ٨٢/٢ .

وقد أشاروا بكتابة الصاد إلى أمرين :

الأول : أن الصحّة لم تكتمل ، فأشير إلى ذلك بحرف ناقصٍ ؛ إشعارًا بوجود النقص مع صحّة الرواية .

الثاني : تنبيه الناظر فيه على أنه متثبّت في نقله غير غافل ، فلا يظنّ أنه غلط فيصلحه ، وقد وقع في ذلك كثيرٌ من المتجاسرين الذين غيّروا ، ثم ظهر لهم الصواب فيما أنكروه ، والفساد في ما أصلحوه .

وأصل التضبيب من الضبّة ؛ التي هي حديدةٌ عريضة يُضبَّب بها الباب ، أي : يُغلَق ، واستُعملت هنا لكون الحرف مقفلًا بها لا يتجّه لقراءةٍ ، كما أن الضبة مقفلٌ بها [١] .

٥- علاج اللحن :

اللحن هو الخطأ في الإعراب ، وقد اختلف العلماء في إصلاح اللحن وتقويمه ؛ فمنهم من رأى إبقاءه وعدم تقويمه ، لا سيما اللحن في الحديث ، ومن هؤلاء القاضي عياض ، الذي يقول : « وحماية باب الإصلاح والتغيير أولى ؛ لئلا يجسر على ذلك من لا يحسن ، ويتسلّط عليه من لا يعلم » [٢] ، ومنهم من رأى إصلاحه ، كابن عبد البرّ ، الذي يقول : « لا بأس أن يُقوَّم اللحن في الحديث » [٣] ، ويقول أيضًا : « أعربوا الحديث ؛ فإن القوم كانوا عربًا » [٤] .

ثالثًا : ضبط النص

اتّفق العلماء على أنه ينبغي للكاتب أن يُعجم المعجَم ، ويُشكل المشكِل ، ويضبط الملتبس ، ويتفقّد مواضع التصحيف [٥] .

---

[١] علوم الحديث ١٧٥ .
[٢] الإلماع ١٨٦ .
[٣] المحدث الفاصل بين الراوي والواعي ٥٢٤ .
[٤] المصدر السابق .
[٥] الإلماع ١٥٠ .

١- النَّقط والشكل :

حرص العلماء على ضبط النصوص بالنقط والشكل ، على وجهٍ يُؤمَن منه الالتباس ، ولم يعتمدوا في ذلك على ذاكرتهم ؛ لتعرّض الإنسان للنسيان ، إذ أول ناس أول الناس .

وربما وقع النّزاع في حكمٍ مستنبَطٍ من حديثٍ يكون متوقفًا على إعرابه ؛ كحديث : (ذكاة الجنين ذكاة أمه) ، فالجمهور لا يوجبون ذكاته ؛ بناء على رفع (ذكاةُ أمه) بالابتدائية والخبر ، والحنفية يوجبونها ؛ بناء على نصب (ذكاة) الثانية على التشبيه ، أي يذكى مثل ذكاة أمه .

وقالوا : إن ما يفهم بلا نقط ولا شكل فلا يعتنى به لعدم الفائدة ، وقيل : إنما يُشْكَل ما يُشْكِل ، وأما النقط فلابد منه ، واختلفوا في الشكل ؛ فقالوا : يجب شكل ما أشكل وما لا يشكل لأنه الصواب ، لا سيما المبتدئ وغير المتبحر في العلم ، فإنه لا يميّز ما أشكل مما لا يُشكل [١] .

٢- ضبط الحروف المهملة :

ضبط العلماء الحروف المهملة بعلامةٍ تدلّ على عدم إعجامها (أي عدم نقطها) ، واتخذوا من أجل ذلك طرقًا مختلفة ، ينبغي التنبّه إليها ؛ حذرًا من الوقوع في الالتباس ، ونذكر من هذه الطرق :

١- قلب النَّقْط : أي : جعل النَّقط الذي فوق المعجمات تحت ما يشبهها من المهملات ، فتوضع نقطة تحت الراء والصاد والطاء والعين ، واستُثنيت الحاء كيلا تلتبس بالجيم .

٢-جعل النقط فوق السين المهملة مبسوطة صفًّا ، هكذا : . . .

---

[١] المصدر السابق .

٣- منهم من يجعل علامة الإهمال فوق الحروف المهملة ، كعلامة الظفر مضجعة على قفاها هكذا : سٓ .

٤- منهم من يجعل فوق الحرف المهمل رسمًا مصغّرًا لنفس الحرف مفردًا ، كالحاء والدال والطاء والصاد . . .. والأولى أن يجعل تحته .

٥- أن يخطّ عليها خطًّا صغيرًا ، وهو قليل الاستعمال ، ولا يُفطن له .

٦- أن يجعل تحت المهمل صورة همزةٍ ، وإن كان بعضهم يقول : إن الهمزة مما يلحق بضبط المعجم .

٧- أن يكتب في باطن الكاف المعلقة كافًا صغيرةً ، وفي باطن الكاف الأخيرة كافًا صغيرةً أو همزةً ، وفي باطن اللام الأخيرة كلمة (لام) ، ولا يكتب صورة لام هكذا (ل) كيلا تلتبس بالكاف .

٨- منهم من لا يتعرّض لها ، ويجعل الإهمال علامة عليها ، ولم يوافق عليه بعض العلماء ؛ خوفًا من التباس المعجم بالمهمل [١] .

٣- ضبط الألفاظ المشكِلة :

إن أَولى الأشياء بالضبط أسماء الناس ؛ لأنه لا يدخله القياس ، ولا قبله شيء يدل عليه ، ولا بعده شيء يدل عليه [٢] .

واستحبّوا في الألفاظ المشكِلة أن يُكرَّر ضبطها ، أي : تضبط في متن الكتاب ، ثم تكتب مقابل ذلك في الحاشية ويعاد ضبطها ، فتكتب على صورتها موضحة الأحرف والشكل والإعجام ، ومن الأفضل أن يضبطها بقوله : بالحاء المهملة ، والباء الموحدة [٣] ، ويكتب بإزائها كلمة بيان أو (ن) لئلا تُظن إلحاقًا .

وربما تكون الكلمة مشكِلة لسواد كثيرٍ من القلم ، فيوضحها أيضًا في الحاشية .

---

[١] توجيه النظر إلى أصول الأثر لطاهر الجزائري ٢/ ١٧٥ .

[٢] الإلماع ١٤٩ .

[٣] تذكرة السامع ٣٤٠ .

رابعًا : صنع الحواشي

ويُقصد بالحاشية الفراغ الموجود على جانبي الصفحة ، وليس الهامش الذي يكون أسفل الصفحة ، والحواشي لا تكون من صنع المؤلف عادةً ، بل من صنع غيره ممن قرأ الكتاب وعلّق عليه ، فالمؤلف يعلم أن كل شيءٍ لا يدوّن في المتن عرضةٌ لأنْ يحذفه النساخ ، ولذلك كانوا يدرجون في المتن تعليقاتهم ، مسبوقةً بما يوضّح ذلك ، كقولهم : تنبيه أو فائدة أو تعليق أو حاشية .

ويكتب في الحاشية التنبيه والتفسير والفوائد ، واختلاف الضبط ، واختلاف النسخ ، ولا يُخرَّج له خط لئلا يشتبه باللّحق ، ويُظن أنه من الأصل نفسه ، ولا يكتب في آخر ذلك (صح) .

ولصنع الحواشي طرقٌ متعدّدةٌ :

منها : أن يجعل على الموضع المقصود بالحاشية علامة كالضبة أو التصحيح ، وهو اختيار القاضي [1] .

ومنها : أن يُخرج لها خطًّا يشبه الخط المنحني الذي يوضع للّحَق ، ويفرّق عنه بأن خطّ التخريج للّحق يقع بين الكلمتين اللتين سقط بينهما الساقط ، على حين يقع خط التخريج للحاشية على نفس الكلمة ، التي من أجلها كتبت الحاشية ، وهو اختيار ابن الصلاح [2] .

ومنها : أن يَجعل في الحاشية علامةً على هيئة الحاء التي في أول الكلام ، مُتصلًا بخطٍّ عليه نقط كالشين هكذا : حشہ .

ومنها : أن يكتب في أول المكتوب في الحاشية : حاشية أو فائدة ، أو يكتب في آخره .

---

[1] الإلماع ١٦٤ .

[2] علوم الحديث /١٩٧ .

ونبّهوا على عدم الكتابة بين الأسطر ، وقد فعله بعضهم بلون مختلف ، إلا أن ترك ذلك أولى مطلقًا .

كما نبّهوا على أن يُكتفى بالحواشي ، التي تساعد في التنبيه على إشكالٍ أو خطأٍ أو فائدةٍ مهمّة ، وبَينوا أن الإكثار من الحواشي كثرةً يُظلِمُ منها الكتاب ، هو مما يفسده ، ولا يكون هذا من العلماء [١] .

وكل هذه الاصطلاحات ينبغي التنبّه إليها ؛ كيلا تلتبس الحاشية باللحق الذي هو من أصل الكتاب .

خامسًا : اصطلاحات الكتابة [٢]

١- الفصل بين كل فِقرتين أو بين كل كلامين :

وقد استعملوا من أجل ذلك الدائرة ؛ لتمييز الحديثين أو الفقرتين أو الكلامين عن بعضهما ، وهذه الدائرة استعملت للفصل بين آيات القرآن الكريم كما هو معلوم . واستحبّوا أن تكون الدارات غُفلًا ، فإذا قابل النسخة ينقط في الدائرة التي تلي كل حديث فرغ من مقابلته نقطةً ، أو يخطّ في وسطها خطًّا .

٢- الرمز للألفاظ المكرّرة في الإسناد :

اقتصر كَتَبَةُ الحديث على الرمز في قولهم : حدثنا وأخبرنا ، على كتابة (ثنا) أو (نا) في الأولى ، و (أنا) أو (أنبا) في الثانية ، ولم يختصروا (أنبأنا) .

وقد اختصر بعضهم قال الواقعة بالإسناد بـ (ق) ، وهذه المصطلحات يُنطق بها كاملة .

---

[١] ينظر تذكرة السامع ٣٤١ ، ٣٤٢ .

[٢] ينظر الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ١/ ٢٧٣ وما بعد .

٣- إذا تكرّرت (قال) في الإسناد ، تحذف إحداهما خطًّا لا نطقًا :

مثال ذلك قولهم : ثنا صالح بن حبان ، قال : قال عامر الشعبي ، فتحذف إحداهما .

٤- كتابة ما صورته (ح) عند الانتقال من إسنادٍ إلى آخر :

فهي تشير إلى التحويل من سند إلى سند آخر ، إذا كان للحديث أكثر من إسناد ، وتُقرأ كما هي (حا) على الأصح ، ومنهم من يكتب بدلًا منها (صح) ، وهي مختصرة من حائل ؛ لأنها حالت بين الإسنادين .

٥- استعمال الرموز لمصنّفات الحديث :

مثال ذلك استعمالهم (خ) للبخاري ، و (م) لمسلم ، و (ت) للترمذي ، و (د) لأبي داود ، و (ن) للنسائي ، و (جه) لابن ماجه ، و (حب) لابن حبان ، و (ط) للدارقطني ، وغير ذلك .

وهذه لا يتعين قراءة بعضها الباقي ولا أصله .

ومن فعل شيئًا من ذلك بَيَّنَ اصطلاحه فيه في خاتمة الكتاب ونحوها ؛ ليفهم الخائض فيه معانيها ، فالفيروزابادي مثلًا شرح مختصراته في مقدمة القاموس المحيط ، مثل : (ج) التي ترمز لجمع ، و (ع) التي ترمز لموضع ، و (د) التي ترمز لبلد ، و (ة) التي ترمز لقرية .

٦- بيان نهاية الاقتباس :

كانوا يبيّنون نهاية الاقتباس بقولهم : هذا كلام فلان ، إلى هنا قول فلان ، انتهى ما ذكره فلان ، آخر كلام فلان . . . . وقد اختصر المتأخرون ذلك برسم (إ هـ) ، كما شاع في المؤلفات المتأخرة ، كخزانة الأدب للبغدادي ، وذلك بدلًا من الأقواس التي نستعملها اليوم .

سادسًا : قواعد الكتابة[1]

أكّد العلماء أنه على المشتغل بالكتابة أن يُعنى بأمرين أساسيين :

الأول : تقويم الحروف على أشكالها الموضوعة لها .

والثاني : ضبط ما اشتبه منها بالنقط والأشكال المميّزة لها .

ونصّوا على قواعدَ يجب مراعاتها أثناء الكتابة ، نذكر منها :

١- عدم المبالغة بحسن الخط فقط ، بل توجيه العناية إلى صحّته وتصحيحه ؛ لأن المبالغة في تحسينه تشغل طالب العلم عن الحفظ والنظر .

٢- تجنّب الكتابة الدقيقة ؛ حتى ينتفع بكتابه وقت الحاجة عند الكبر وضعف البصر ، ويُتسامح في ذلك إذا عجز عن ثمن الورق ، أو لأجل سهولة الحمل في السفر ، إلا أنهم قالوا بأن هذا وإن كان قصدًا صحيحًا ، إلا أن المصلحة الفائتة في آخر الأمر أعظم من المصلحة الحاصلة الآن .

٣- تجنّب المَشْق الذي هو سرعة الكتابة مع بعثرة الحروف ، قال عمر رضي الله عنه : شرّ الكتابة المَشْقُ ، وشرّ القراءة الهَذْرَمَةُ ، وأجود الخط أبينه[2] .

٥- الكتابة بالحبر أولى من المداد .

٦- ألا يكون القلم صلبًا جدًّا فيمنع سرعة الجري ، ولا رِخوًا فيسرع إليه الجفا .

٧- أن تكون السكّين المستعملة لبراية الأقلام وكشط الورق حادّةً جدًّا .

٨- ينصح باستعمال القصب الفارسي والأبنوس الصلب الثقيل في الأقلام .

---

[1] ينظر تذكرة السامع والمتكلم ١٦٣ ، وما بعد .

[2] الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ١/٢٦٢ .

٩- استحسنوا كتابة الأبواب والفصول باللون الأحمر ؛ لأنه أظهر في البيان وفي فواصل الكلام .

١٠- ينبغي الكتابة على طريقةٍ واحدةٍ ؛ حتى لا يعسر على القارئ استخراج المقصود .

سابعًا : آداب الكتاب والكتابة[1]

أ- آداب الكتاب :

١- على طالب العلم بتحصيل الكتاب المحتاج إليه في العلوم النافعة ما أمكنه شراءً أو إجارةً أو إعارةً .

٢- لا يستعير الكتاب مع إمكان تحصيله ملكًا أو إجارةً .

٣- لا ينسخ الكتاب إلا إذا تعذّر تحصيله ، لعدم ثمنه أو أجرة نسخه .

٤- لا يقتصر أن يكون حظّه من الكتب التحصيل والجمع .

إذا لم تكن حافظًا واعيًا   فَجَمْعُكَ للكُتْبِ لا ينفعُ

٥- تُستحبّ إعارة الكتب لما فيها من الأجر بسبب الإعانة على العلم ، يقول وكيع : « أول بركة الحديث إعارة الكتب » ، ويقول الثوري : « من بخل بالعلم ابتُلي بإحدى ثلاث : أن ينساه ، أو يموت فلا ينتفع به ، أو تذهب كتبه » .

وإذا استعار كتابًا يتفقّده عند أخذه وردّه من ورقةٍ محتاجٍ إليها .

٦- إذا استعار كتابًا فلا يبطئ به من غير حاجةٍ ، وإذا طلبه مالكه يحرم عليه حبسه ، ويصير غاصبًا له . يقول الزهري : « إياك وغلول الكتب » ، وهو حبسها عن أصحابها .

---

[1] ينظر تذكرة السامع والمتكلم ١٦٣ ، وما بعد .

٧- لا يجوز أن يُصلح كتابَ غيره بغير إذنه ، ويستثنى من ذلك القرآن الكريم ؛ فيصلح غلطه ولحنه ، ولا يكتب شيئًا في بياض فواتح الكتاب أو خواتمه ، ولا يُحشّيه إلا إذا علم رِضَى صاحبه .

٨- لا يعير كتاب غيره ولا يودعه لغير ضرورة .

٩- لا ينسخ منه بغير إذن صاحبه .

١٠- إذا نسخ من الكتاب أو طالعه فلا يضعه مفروشًا على الأرض ؛ بل يجعله مرتفعًا .

١١- إذا صفّ الكتب فلتكن مرتفعة عن الأرض لئلا تندى فتبلى ، ويراعي الأدب في وضعها باعتبار علومها ، فيضع الأشرف أعلى الكل ، ويضع المصحف أعلاها ، فإن استوت الكتب في فنٍّ فليراع شرف المصنّف فيجعله أعلاها .

١٢- يراعي في صفّ الكتب أن تكون حبكة الكتاب من جهة وحبكة الكتاب الآخر من جهة أخرى ؛ لأن جهة اللسان من كل كتابٍ أعلى من جهة الحبكة التي تكون مضغوطةً مقموطةً .

١٣- لا يجعل الكتاب مخدّةً ولا مروحةً ولا مستندًا .

١٤- لا يطوي حاشية الكتاب .

١٥- إذا اشترى كتابًا نظر أوله ووسطه وآخره وترتيب أبوابه وكراريسه واعتبر صحّته . ومما يغلب على الظن في الصحة ما أشار إليه الإمام الشافعي من رؤية الإلحاق والإصلاح في الكتاب ، وقد قال بعضهم : لا يضيء الكتاب حتى يظلم ، وهو يريد بذلك إصلاحه .

ب- آداب الكتابة :

١- إذا نسخ شيئًا من كتب العلم الشرعي ، فينبغي أن يكون على طهارةٍ ، مستقبل القبلة ، طاهر البدن والثياب والحبر والورق .

٢- يبتدئ الكتاب بكتابة (بسم الله الرحمن الرحيم)، ولو لم يكتبها المصنّف .

٣- يكتب بعد البسملة : قال الشيخ ، أو قال المصنف ، ثم يشرع في كتابة ما صنّفه .

٤- يختم كتابة الكتاب أو الجزء بالحمدلة والصلاة على رسول الله ﷺ .

٥- يكتب بعد ذلك : آخر الجزء كذا ، ويليه كذا ، فإن اكتمل الكتاب يقول : تمّ الكتاب الفلانيّ .

٦- يُتبع اسم الله تعالى بالتعظيم ، كقوله : تعالى أو سبحانه أو جلّ وعزّ أو تقدسّ أو تبارك ، ويتلفّظ بذلك .

٧- يصلي ويسلم على النبي ﷺ كلّما كتب اسمه ، ويكتب الصلاة والسلام عليه معًا ، ولا يقتصر على أحدهما .

٨- يكتب عند الصلاة والسلام على رسول الله ﷺ كاملةً ، ولا يختصر في الكتابة ولا يسأم من تكريرها ؛ فإن اختصارها بكتابة : صلعم أو صم ... مكروهٌ ، وهو فعل المحرومين من بركة رسول الله ﷺ .

٩- إذا مرّ بذكر أحد من الصحابة كتب : رضي الله عنه ، وإذا مرّ بذكر أحد أئمّة الإسلام كتب رحمه الله .

١٠- لا يكتب الصلاة والسلام لغير الأنبياء والملائكة إلا تبعًا ؛ لاختصاصهم بها شرعًا وعُرفًا .

١١- متى سقط شيءٌ مما تقدّم فلا يتقيّد به ، بل يثبّته مع النطق به ، واختار الإمام أحمد إسقاطه روايةً مع النطق به .

١٢- لا يفصل مضاف اسم الله تعالى في الأسماء المُعبَّدة - كعبد الله وعبد الرحمن - فيكتب عبد أو رسول آخر السطر، ويكتب لفظ الله أو الرحمن أول السطر الآخر، ويلحق بذلك أسماء النبي ﷺ وأسماء الصحابة.

خاتمة

وهكذا فإن قواعد السلف من علماء الحديث في شروط الكتاب المقبول، وأصول التدوين، هي التي أرست أصول التحقيق العلميّ للنصوص المدوّنة، فسبقوا بذلك الغرب؛ الذي لم يعرف أصول التحقيق وقواعده حتى منتصف القرن التاسع عشر.

وليس المقصود من هذا البحث أن نتعرّف إلى سبقهم هذا وحسب، وإنما ثمة فائدةٌ عظيمةٌ، تكمن في التعرّف إلى مصطلحاتهم؛ من أجل الانتفاع بالتراث العلميّ الذي خلّفه لنا أسلافنا، والذي لا يزال كثيرٌ منه مخطوطًا، وكثيرٌ مما طُبع لم يستوف شروط التحقيق العلميّ الكامل؛ نتيجة الجهل بالقواعد، والجهل بما تعارفوا عليه من الاصطلاحات.

*

أهم المصادر والمراجع

- الإحكام في أصول الأحكام ، لابن حزم ، دار الآفاق ، بيروت ، ١٤٠٠هـ .
- أصول نقد النصوص ونشر الكتب ، لبرجشتراسر ، إعداد وتقديم محمد حمدي البكري ، القاهرة ، ١٩٦٩م .
- الاقتراح في بيان الاصطلاح ، لمحمد بن علي بن دقيق العيد ، ت : عامر حسن صبري ، ط ١، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، ١٩٩٦م .
- الإلماع ، لعياض بن موسى اليحصبي ، ت : أحمد صقر ، ط ١، دار التراث - المكتبة العتيقة ، القاهرة - تونس ، ١٩٧٠م .
- التبصرة والتذكرة ، للحافظ العراقي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- تحقيق النصوص ونشرها ، لعبد السلام هارون ، مؤسسة الحلبي وشركاه ، القاهرة ، ١٩٦٥م .
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ، لأبي بكر جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق أحمد عمر هاشم ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٩٩م .
- تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم ، لابن جماعة ، نشر محمد هاشم الندوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- التقريب والتيسير لأحاديث البشير النذير ، ليحيى بن شرف النووي ، طبع مع تدريب الراوي ، تحقيق أحمد عمر هاشم ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٩٩م .
- توجيه النظر ، لطاهر بن صالح الجزائري ، المكتبة العلمية ، المدينة المنورة ، دت .
- جامع بيان العلم وفضله ، لابن عبد البر القرطبي ، المكتبة السلفية ، المدينة المنورة .
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ، للخطيب البغدادي ، ت : محمود طحان ، دار المعارف ، الرياض .
- الحديث والمحدثون ، لمحمد أبي زهو ، مطبعة مصر ، القاهرة ، ١٣٧٨هـ .
- رسائل الجاحظ ، لعمرو بن بحر الجاحظ ، ت : عبد السلام هارون ، مطبعة السنة المحمدية ، القاهرة ، ١٩٦٤م .
- علوم الحديث ، لعثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح الشهرزوري ، تحقيق نور الدين عتر ، ط ٣، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٨٤م .
- فتح المغيث شرح ألفية الحديث ، لمحمد بن عبد الرحيم السخاوي ، تعليق صلاح عويضة ، ط ١، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٣م .
- القاموس المحيط ، للفيروزابادي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٩٧٧م .
- كتاب التعريفات ، لعلي بن محمد الجرجاني ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٨٥م .

- الكفاية في علم الرواية ، لأحمد بن علي الخطيب البغدادي ، حيدر اباد الدكن ، ١٣٥٧هـ .
- لسان العرب ، لمحمد بن مكرم ابن منظور ، دار صادر ، بيروت ، ١٣٨٨هـ .
- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي ، للحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي ، تحقيق عجاج الخطيب ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٨٤م .
- المصباح المنير ، لأحمد بن محمد المقري الفيومي ، المطبعة الميمنية ، القاهرة ، ١٣٢٥هـ .
- معجم الأدباء ، لياقوت بن عبد الله الحموي ، بإشراف د . أحمد فريد رفاعي ، مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة ، د ت .
- المعجم المدرسي ، محمد خير أبو حرب ، وزارة التربية ، دمشق ، ١٩٨٥م .
- منهج النقد في علوم الحديث ، لنور الدين عتر ، تصوير عن الطبعة الثالثة ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٨٥م .

* *

*

نهاية المطلب للجويني

د. عبد العظيم محمود الديب

لما استوى علم الفقه على سُوقه ، واستقامت مناهج الأئمة ، ودوِّنت المذاهب المتبوعة ، وصار لكل إمام تلاميذ ورواةٌ يحملون علمه ، ويروون نصوصه ، انتشرت هذه النصوص ، وصار الفقهاءُ أتباعُ كل إمام يلتزمون نصوصه ، ويجعلونها أساس استنباطهم وبحثهم ، وموضعَ تفصيلهم وتفريعهم .

وكان مختصر المُزني الذي جمع نصوص الشافعي من أوفر الكتب حظًّا وقبولًا لدى علماء الشافعية وأئمة المذهب ؛ فقد شرحه منذ فجر التأليف في المذهب جمعٌ من الأئمة ، منهم : ابن سُريج المتوفى ٣٠٦ هـ ، وأبو إسحاق المَرْوَزِيُّ المتوفى ٣٤٠ هـ ، وأبو علي الطبري المتوفى ٣٥٠ هـ ، والقاضي أبو حامد المَرْوَزِيُّ المتوفى ٣٦٢هـ ، والقاضي أبو الحسن الجوري المتوفى بعد ٣٠٠ هـ ، والشيخ أبو علي السنجي المتوفى ٤٢٧ هـ وقيل : ٤٣٠ هـ ، والأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني المتوفى ٤١٨ هـ ، والقاضي أبو علي البندنيجي المتوفى ٤٢٥ هـ ، والقاضي أبو الطيب الطبري المتوفى ٤٥٠ هـ ، والشيخ أبو بكر الصيدلاني المتوفى ٣٢٧ هـ ، وقاضي القضاة أبو الحسن الماوردي المتوفى ٤٥٠ هـ .

وفي هذا المضمار جرى إمام الحرمين أيضًا ، فنسج على منوال هؤلاء الأئمة ، وشرح مختصر المزني بكتابنا هذا (نهاية المطلب في دراية المذهب).

ونُنبه هنا أن المراد بالشرح ليس حلّ الألفاظ ، وبيان غوامض التراكيب ؛ وإنما الشرح الذي رأيناه – في الحاوي للماوردي ، وفي النهاية لإمام الحرمين – هو جعل نص الشافعي أصلًا تُستنبط منه الأحكام ، وحوله يدور التبويب والتفصيل ، والمسائل والفروع .

ولذا وجدنا إمام الحرمين يقول في مقدمة (النهاية) :

« وسأُجري على أبواب المختصر ومسائلها جهدي ، ولا أعتني بالكلام على ألفاظ السَّواد [1] ؛ فقد تناهى في إيضاحها الأئمة الماضون ، ولكني أنسب النصوص التي نقلها المزني إليه ، وأتعرَّض لشرح ما يتعلق بالفقه منها – إن شاء الله تعالى – وما اشتهر فيه خلاف الأصحاب ذكرته ، وما ذُكر فيه وجه غريب منقاس ، ذكرتُ ندوره وانقياسه . . .» .

*

ولم يذع وينتشر من هذه الشروح في ما نقدِّر سوى اثنين (الحاوي للماوردي) و (نهاية المطلب) لإمام الحرمين ، ولكن الذي كان له التأثير الأكبر ، وصار عليه المعوّل ، هو (نهاية المطلب) ؛ فعنه ومنه وحده تقريبًا كان أَخْذُ الأئمة واستمدادهم ، بل شاع بينهم القول : « منذ صنف الإمام كتابه نهاية المطلب لم يشتغل الناس إلا بكلام الإمام » .

وبيان ذلك أن تحرير المذهب الشافعي انتهى إلى الإمامين الرافعي أبي القاسم عبد الكريم محمد بن الفضل القزويني ، المتوفى ٦٢٤ هـ ، والإمام النووي محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف ، المتوفى ٦٧٦ هـ ، فإليهما يرجع الفضل في تحرير المذهب وتنقيحه ، هما العمدة في معرفة ما هو من المذهب وتمييزه مما ليس منه ، فهما شيخا المذهب في لسان من بعدهما من طبقات المذهب ، فحيث

---

[1] السواد المراد به (مختصر المزني) .

قيل : (الشيخان) فهما (الرافعي والنووي) ، وإليهما ينتهي الاجتهاد ، فالراجح ما رجّحاه ، والمُفتَى به ما اعتمداه ، ولم يخرُج مَنْ بعدهما على قولهما ، حتى شاع بين المتأخرين قول ابن حجر الهيثمي : « . . . . ومن جوّز اعتماد المفتي ما يراه في كتابٍ فيه تفصيلُ لا بدّ منه – ودلَّ عليه كلام النووي في المجموع[١] وغيره – وهو أن الكتب المتقدمة على الشيخين ، لا يُعتمد شيء منها إلا بعد مزيد من الفحص والتحرّي ، حتى يغلب على الظن أنه المذهب ، ولا يغترّ بتتابع كتب متعددة على حكم واحد ؛ فإن هذه الكثرة قد تنتهي إلى واحد : ألا ترى أن أصحاب القفّال أو الشيخ أبي حامد – مع كثرتهم – لا يفرّعون ويؤصلون إلا طريقته غالبًا ، وإن خالفت سائر الأصحاب ، فتعيَّن سَبْرُ كتبهم ، هذا كله في حكمٍ لم يتعرض له الشيخان أو أحدهما ، وإلا فالذي أطبق عليه محققو المتأخرين – ولم تزل مشايخنا يوصون به وينقلونه عن مشايخهم وهم عن من قبلهم وهكذا – أن المعتمد ما اتفق عليه الشيخان الرافعي والنووي . . فإن اختلفا ، فالنووي ، فإن وجد للرافعي ترجيح دوَّنه ، فالرافعي » ا . هـ بنصه[٢] .

وهذا كلام واضح ، مُبينٌ دالٌّ على أن تحرير المذهب وتمييز ما هو منه عما سواه انتهى إلى الإمامين الرافعي والنووي .

وإذا نظرنا إلى علمهما نجده – في جملته – يرجع إلى كلام الإمام ، أي : إلى كتابه (نهاية المطلب) .

وبيان ذلك أن فقه إمام الحرمين في (نهاية المطلب) حازه تلميذه الغزالي في كتابه (البسيط) ، ثم اختصره إلى (الوسيط) ، ثم اختصر الوسيط في مجلدٍ

---

١ المجموع للنووي ١ : ٤ ، ونص كلام النووي الذي يشير إليه ابن حجر هو (واعلم أن كتب المذهب فيها اختلافٌ شديد بين الأصحاب ، بحيث لا يحصل للمطالع وثوق بكون ما قاله مصنفٌ منهم هو المذهب حتى يطالع معظم كتب المذهب المشهورة) .

٢ تحفة المحتاج بهامش حواشي الشرواني وابن قاسم : ٣٩/١ .

لطيف ، سمّاه (الوجيز) ، واشتغل الإمام الرافعي بالوجيز ، فشرحه شرحين : مختصرًا لم يسمه ، ومطولًا سماه (العزيز) ، واشتهر (بالشرح الكبير) ، كما اختصر الوجيز في مختصر سماه (المحرّر) ، ثم جاء الإمام النووي فاختصر الشرح الكبير في كتابه (روضة الطالبين) كما اختصر المحرَّر إلى (المنهاج) .

وبعد الإمامين الرافعي والنووي بدأ طور الاستقرار في المذهب ، وكان فقههما – ممثلًا في (روضة الطالبين) و (المنهاج) – هو المعتمد وعليه المدار ، فتتابع رجال المذهب على الروضة والمنهاج شرحًا واختصارًا ونظمًا وحواشي ، ومضى الحال على ذلك قرونًا ، حتى استقرَّ المذهب عند شيخي المتأخرين : ابن حجر الهيتمي (٩٧٤هـ) و الرمْلي (١٠٠٤هـ) ، الأول في (تحفته) ، والثاني في (نهايته) وكلاهما شرحٌ على (المنهاج) للنووي [1] ، وصار الاعتماد عليهما ولا يُفْتَى إلا بقولهما .

ويصوِّر هذا التسلسل الدكتور محمد إبراهيم أحمد علي بقوله : « وهذا الاعتماد على كتب ابن حجر (يعني الهيتمي) والرملي ينبغي ألا يصرف نظر الباحث عن الحقيقة العلمية وراء ذلك ، وهي أن كتب ابن حجر والرملي إنما هي حلقة في سلسلة ذهبية من كتب أكابر العلماء الشافعية ، تمتد عبر القرون ، حتى تصل إلى مؤسس المذهب (الإمام الشافعي) :

فالتحفة والنهاية كلاهما شرح لمنهاج الطالبين .

ومنهاج الطالبين مختصر النووي من المحرر .

والمحرر مختصر الرافعي من الوجيز .

والوجيز مختصر من الوسيط .

والوسيط مختصر من البسيط .

---

[1] الفوائد المكية ٣٦، ٣٧ بتصرف كثير .

والبسيط مختصر من (نهاية المطلب) .

ونهاية المطلب شرح لنصوص الشافعي التي جمعها (مختصر المزني) [١] .

وتعبير ابن حجر الهيتمي – الذي تناقلته الكتب عنه – يوحي بأن اشتغال الناس بكلام الإمام منذ صنف (النهاية) دون سواه ، كان أمرًا مقررًا شائعًا ذائعًا ، بالغًا حد الاستفاضة ، ولذلك لم ينسبه إلى أحد ، ولم يروه عن راوٍ ، كما هو نهج العلماء ، وإنما قال : « وقولهم : إنه منذ صنف الإمام كتابه (النهاية) . .. لم يشتغل الناس إلا بكلام الإمام » [٢] ، فأنت تراه يقول : (وقولهم) هكذا ، بدون تحديد القائل ، وضمير الجمع هنا عائد على علماء الشافعية وأئمتهم ، كأنهم تكلموا بذلك جميعًا ، واتفقوا عليه .

*

نهاية المطلب وتحرير المذهب :

ولعلنا لا نجاوز الحقيقة إذا قلنا : إن (نهاية المطلب) كان الخطوة الأولى المبكرة في تحرير المذهب ، قبل الرافعي والنووي ، يشهد لذلك قول الإمام في خطبته : (. .. وأبتهل إليه سبحانه في تيسير ما هممت بافتتاحه من تهذيب مذهب الإمام المطلبي الشافعي رضي الله عنه ، ويحوي تقرير وتحرير الضوابط ، والمعاقد في تعليل الأصول وتبيين مآخذ الفروع ، وترتيب المفصّل منها والمجموع » [٣] .

فهو يؤكد أن عمله هذا تهذيبٌ لمذهب الإمام ، وتقرير للقواعد ، ثم زاد هذا الأمر إيضاحًا فقال : « وما اشتهر فيه خلاف الصحاب ذكرته ، وما ذكر فيه وجه

---

[١] المذهب عند الشافعية ، بحث منشور بمجلة جامعة الملك عبد العزيز (العدد الثاني) جمادى الآخرة ١٣٩٨ = مايو ١٩٧٨ ص ٤٧ (بشيء من التصرف) .

[٢] انظر مثلًا : الفوائد المكية للسيد علوي بن أحمد السقاف (٣٦) .

[٣] المذهب عند الشافعية ، بحث منشور بمجلة جامعة الملك عبد العزيز (العدد الثاني) جمادى الآخرة ١٣٩٨ = مايو ١٩٧٨، ص ٤٧ (بشيء من التصرف) .

غريب منقاس ذكرت ندوره وانقياسه ، وإن انضمَّ إلى ندوره ضعف القياس ، نبهت عليه بأن أذكر الصواب قائلًا : « المذهب كذا » ، فهو يذكر خلاف الأصحاب ، والوجوه المعتمدة في المذهب ، منبهًا إلى ما يخرج بندوره وضعف قياسه عن المذهب .

ثم تابع التأكيد لهذا المنهج قائلًا : « وإن جرت مسألة لم يبلغني فيها مذهب الأئمة ، خرّجتها على القواعد ، وذكرت مسالك الاحتمال فيها على مبلغ علمي وفهمي » .

فهو يؤكد أن المسائل التي لا يجد فيها حكمًا لأئمة المذهب سيخرّجها على (القواعد) ، أي : قواعد المذهب .

ويشهد لما نحاوله من إثبات أن هذا الكتاب كان أسبق في تحرير المذهب الاسمُ الذي اختاره له الإمام (نهاية المطلب في دراية المذهب) ، فهو اسم معمود مقصود لأداء معنًى وتحقيق غاية ، صرح بذلك الإمام قائلًا : وقد استقر رأيي على تلقيبه بما يشعر بمضمونه ، فليُشرب (نهاية المطلب في دراية المذهب) ، فهو يريد إذا في علم المذهب دراية .

*

ثم من يطالع (النهاية) يجد الإمام التزم بما وعد به من « تهذيب مذهب الإمام المطلبي » ؛ فحينما ينقل وجوه الأصحاب ، ويكون فيها ما لا يمكن تخريجه على أصول الشافعي ينبه على ذلك ، ويميز ما ليس من المذهب عما هو منه ، بل قد ينقدح عنده هو وجه يخالف المذهب ، فيعرضه ويقرره ، ولكنه يقول معقبًا : « والمذهب كذا » وهاك بعض نماذج وأمثلة مما جرى في (النهاية) :

قال في كتاب الزكاة عند الحديث عن زكاة الحلي : « وهذا الذي ذكرته إشكال ابتديته ، وليس قاعدة للمذهب ، فحقّ على من يعتني بجمع المذهب أن

يعتمد ما يصح نقله ، ويستعمل فكره في تعليه جهده ؛ حتى يكون نظره تبعًا لمنقوله ، فأما أن يستتبع المذهب ، فهذا قصد لوضع مذهب » ا . هـ بنصه .

فهو يضع الضابط لتحرير المذهب ، وهذا الضابط يقوم أولًا على التأكد من صحة النص المنقول عن الإمام الشافعي ، وثانيًا أن يكون الجهد في التخريج والتعليل والاستنباط (تبعًا لمنقوله) أي : ملتزمًا به ، أما أن يجعل المذهب تابعًا لاجتهاده وتعليله ، (فهذا قصدٌ لوضع مذهب) أي : ابتداع مذهب غير المذهب الشافعي ، هذا منهجه في دراية المذهب .

ولكنه مع هذا لا يمنع من إبداء وجوه الاحتمال والإشكال ، فيصرح بذلك قائلًا بعد هذا مباشرةً : (نعم ، بعد النقل يحسن إبداء الإشكال ، وذكر وجوه الاحتمال في الرأي ، لا ليُعتقد مذهبًا ، ولكن لينتفع الناظر فيها بالتدرب في مسالك الفقه) ا . هـ بنصه .

فهو إن عرض في كتابه لوجوهٍ من الاحتمال والإشكال ، فذلك للتدرّب في مسالك الفقه ، لا أن تُعتَقدَ مذهبًا .

وعندما تعرض لعلة الربا في الأصناف الستة ، وأشار إلى طرفٍ من الخلاف ، تجده يكف نفسه عن الاسترسال في ذلك قائلًا : « ولا يليق التعرّض للاختلاف بهذا الكتاب المقصور على بيان مذهب الشافعي وأصحابه ؛ فالوجه الاقتصار على هذا المذهب » ا . هـ .

وفي كتاب الغصب في مسألة إيجاب المثل مع اختلاف الأمكنة وأثره في ذلك ، كمن غصب ماءً من مسافر في صحراء ، تجده يقول : « وحكينا عن شيخنا إيجاب المثل مع اختلاف الأمكنة من غير تفصيل ، وهذا منقاس ، لكني لست أثق به ؛ فإني لم أره في شيء من الطرق ، وسبيلي فيما أنفرد بنقله – إذا لم أجده في عين طريقة – أن أتوقف ، ولا أخلي الكتاب عن ذكره » ا . هـ .

فهو أولًا يردّ قول والده ، ثم يعلن أنه لا يثق بنقله ، مع أنه يعترف بأنه منقاس ، وذلك تطبيق للضابط الذي ذكرناه سابقًا ، فهو لا يلتزم إلا باعتماد ما رآه في عين طريقة ، أي : من طرق نقل المذهب ، فلا ينسب إلى المذهب إلا ما يتحقق نقله ، (فالمذهب نقلٌ) أما ما لم يتحقق نقله ، فهو لا يخلي الكتاب عن ذكره ، ولكنه لا يعدّه من المذهب .

وإذا كان المنقول ظاهر الشذوذ والبعد عن المذهب ، لا يتردد في دفعه ، ولو كان عن والده ، ويحمل ذلك على خطأ الناقل أو المستمع : جاء في كتاب الزكاة عند الكلام عن أخذ المعيبة في الزكاة قوله : وما حكيته عن شيخي من التسوية بين الضحايا والزكاة في هذه العيوب غير معدود من المذهب ، وإنما هفوة من الناقل أو المستمع » ا . هـ .

وفي كتاب الصلاة عند الكلام عن اشتراط الطهارة في البدن : يعرض لمسألة وصل العظم المنكسر بعظم نجس ، فيقول : « ... لولا أن المذهب نقلٌ وإلا لكان القياس ، بل القواعد الكلية تقتضي أن أقول : لا يُنتزع [أي العظم النجس] عند الخوف ، وجهًا واحدًا ، ولا عند الاكتساء بالجلد ، وحصول الستر والبطون ، وكان لا يبقي احتمال إلا في صورةٍ ، ألا وهي إذا أمكن الوصل بعظم طاهر ، واعتمد الوصل بالنجس واعتدى ، فهل ينزع والحالة هذه ؟ الظاهر أنه لا ينزع مع الخوف ، وفيه احتمال بسبب تفريطه ، وتسببه إلى هذا » . ا . هـ ، وهذا كلام مبين غاية البيان ، بالغُ النهاية في إثبات ما نحاوله .

وفي كتاب الحجر : قال عند الكلام على نفقة المحجور عليه بالإفلاس وزوجه وأقاربه الذين تلزم المفلس نفقتهم ، قال : « وفي القلب من نفقة الأقارب مخالجة ظاهرة ، ولكن المذهب نقلٌ ، ونحن لا نذكر وجهًا إلا عن نقل صريح ، أو أخْذٍ من رمز وفحوى في كلام الأصحاب ، ولم أر فيما حكيته شيئًا » ، وكان قد ذكر قبل ذلك بسطور ما نصه : « الحاكم قبل تفرقة مال المفلس ينفق عليه ، وعلى من

تلزمه نفقته من زوجاته وأقاربه ، الذين يستحقون إنفاقه عليهم . . .» ، ثم قال : « وكان لا يمتنع أن يُلحق في حقوقهم بالفقير الذي لا مال له ، ولكن أجمع الأصحاب على ما ذكرناه ، فليثق الطالب بما نقلناه » ا . هـ .

فهو نقل إجماع الصحاب على النفقة على الأقارب ، ولكنه في صدره منه شيء ، فلم ير نقلًا صريحًا ، ولا مرامز إلى شيء من هذا .

ويعرض صورًا لما يقطع القدوة في صلاة الجماعة وما لا يقطعها ، وفي إحداها يميل إلى ما يخالف المذهب ، أو بالتحديد يرى احتمالًا آخر مقابلًا للمذهب ، فيعبر عن ذلك قائلًا : « فلو قيل : ينقطع حكم القدوة ، لم يكن بعيدًا عن القياس ، ولكن لم يصر إلى هذا أحد من الأصحاب ، والمذهب نقلٌ : وأنا لا أعتمد قط احتمالًا ، إلا إذا وجدت رمزًا وتشبيبًا لبعض النقلة ، فإذا وضح ذلك ، عدنا إلى البناء على ما هو المذهب » ا . هـ .

ثم نراه في هذا الكتاب لا يُعنىٰ بذكر الخلاف الفقهي المذهبي ، وحيثما تطرّق الكلام إلى مسألة خلافية أحال على (مجموعاته ، أي : كتبه في الخلاف) ، وإذا ذكر المذهبَ المخالف في مسألة – وما أكثر ما فعل – فهو لا يذكر الخلاف لذاته ، فليس هذا معمودَه ولا مقصوده ، وإنما الكتاب موضوع لبيان مذهبنا وحفظه وتأصيله ، نبه على ذلك مرارًا بأجلى بيان ، من مثل قوله في باب نكاح المشركات ؛ تعقيبًا على إحدى المسائل : « ونذكر أصول مذهب أبي حنيفة ، والغرض من ذكرها أن يكون تقييدًا لمذهبنا في الحفظ ؛ فإن الشيء قد يُحفظ بذكر ضده » ا . هـ .

ومن عنايته بتحرير المذهب أنه يكرر الضابط الذي وضعه لتحرير المذهب ، وأشرنا إليه قبلًا ، بنفس الألفاظ تقريبًا ، فيقول : « وحق من يريد الاعتناء بالمذهب أن يفهم ما قيل ، ويتثبت في النقل ، ثم يحيط بالمشكلات ، ويستمسك بها في نصرة قولٍ على قول » ا . هـ ، (قال هذا في كتاب النكاح في مسألة ما إذا أصدق

نسوة في عقد واحد صداقًا واحدًا) .

هكذا : الفهم لما قيل :

- التثبت في النقل .

- الإحاطة بالمشكلات في التفريع .

- الاستمساك بها في نصرة قولٍ على قولٍ .

فمِلاك الأمر - كما ترى - قول إمام المذهب ونصوصه ، والتثبت من صحة النقل ، وحسن الفهم لها ، والتفريع عليها ، وقد تؤدي المشكلات التي تظهر في التفريع إلى نصرة قولٍ على قولٍ ، وترجيح صحة نقله .

ولأنه التزم بيان المذهب وتحريره ، فهو يورد الوجوه كلها ، قويّها وضعيفها ، ويبذل أقصى الإمكان في توجيهها ، عبّر عن ذلك مرارًا ؛ من مثل قوله في كتاب الطهارة : « ومما يحب الاعتناء به أن الوجه البالغ في الضعف - إذا كان مشهورًا - فيتعين ذكر متعلق له على حسب الإمكان » .

وقوله في كتاب الصلاة : « وإذا عَسُر عَلَيَّ في فصلٍ تخريج المذهب المنقول على قياس ، أو ربطه بخبر ، فأقصى ما أقدر عليه استيعاب وجه الإشكال ، وإيضاح أقصى الإمكان في الجواب عن توجيه الاعتراضات » [١] .

ويصرح بأنه ملتزم بذكر المذهب والإحاطة به ، فيعتذر عن ذكر الجليات التي قد يقول قائل : لا مجال لمثلها في مثل هذا الكتاب ، فيقول : « ولكنني أضطر إلى ذكر الجليات ؛ إذ التزمت نظم مذهب جامع » .

ومن هذا الباب أيضًا - أعني تأصيل المذهب وتحريره - فحصه تخريجات

---

[١] قال هذا تعقيبًا على خلاف الأصحاب في وجوب نزع العظم النجس إذا تداوى بوصله بعظمة أحد ، وقد أشرنا إلى المسألة آنفًا .

المزني وقوله عنها : « الذي أراه أن يُلحق مذهب المزني في جميع المسائل بالمذهب ، فإنه ما انحاز عنه في أصل يتعلق الكلام فيه بقاطع ، وإذا لم يفارق الشافعيَّ في أصوله ، فتخريجاته خارجة على قاعدة إمامه ، فإن كان لتخريج مُخرِج التحاقٌ بالمذهب ، فأولاها تخريج المزني ؛ لعلو منصبه في الفقه ، وتلقيه أصول الشافعي من فَلْقِي فيه ، وإنما لم يُلحق الأصحاب مذهبه في هذه المسألة[1] بالمذهب ، لأن من صيغة تخريجه أن يقول : قياس مذهب الشافعي كذا وكذا .

وإذا انفرد بمذهب ، استعمل لفظة تشعر بانحيازه ، وقد قال في هذه المسألة – لما حكى جواب الشافعي – : « ليس هذا عندي بشيء ، وأدفع في توجيه ما رآه » ا . هـ . بنصه .

فهو يعرف للمزني حقه ، ويقر بعلوّ منصبه ، ويفضل تخريجاته التي التزم فيها أصول الشافعي على تخريجات غيره ، ويجعلها الأَوْلى بالالتحاق بالمذهب ، أما التي لا يلتزم فيها أصول الشافعي ، فهي ليست من المذهب ، مع علوّ منصب صاحبها ، والذي تلفت النظر إليه تَنَبُّه إمام الحرمين ، وتنبيهه لصيغة المزني وعبارته ، ومتى دلّ على التزام بأصول المذهب ، ومتى تدل على الخروج عليها .

وقد نرى للإمام في كتابه هذا اجتهادًا يخالف فيه المذهب ، أو يزيده وجهًا ، ولكنه يحرص دائمًا على أن يميزه عن المذهب بتعبير واضح ، لا احتمال فيه ، مثل قوله : « كنت أودّ لو قائل من أئمة المذهب بكذا » .

بل قد يختار مذهبًا مخالفًا ، ويعلل لاختياره ، ويستدلّ له ، ولكنه دائمًا يميز اختياره عن لمذهب ؛ مثال ذلك : حينما يعرض لرأي الشافعي في الزكاة ، وأنه لا يجوز إخراج البدل ، وأن الزكاة تخرج من المال الذي تجب فيه الزكاة ، فمن كان ماله ذهبًا لا يخرج عنه فضة ، وهكذا ، نجده يشير إلى رأي مالك وقوله بأن الوَرِق

---

[1] واحدة من مسائل كتاب الخلع ، لا نطيل بذكرها ؛ فقد تُسوّد عدة صفحات .

يجزئ عن الذهب ، والذهب يجزئ عن الورق ، فنراه يعلن ميله لرأي مالك صراحة ، فيقول : « وهذا فيه قرب » ، ثم يعلل لرأي مالك ويوجهه ، فيقول : « إن الماشية إن قدّرت نامية ، واعتُقد فيها اختصاص ، فلا اختصاص لأحد النقدين عن الثاني بشيء » ، ومع هذا ، فالحرص واضح على عدم عدّ ذلك من المذهب .

ونكتفي بهذه النماذج – وما أكثرها في تضاعيف الكتاب – ، فهي كافية بالغة الدلالة ، ونخوض في وجهٍ آخر يبين منزلة كتابنا هذا في بناء المذهب .

*

المذهب الكبير :

ويؤكد منزلة كتابنا هذا ومكانته في تحرير المذهب وبنائه ، أنه عُرف باسم (المذهب الكبير) وصار علمًا عليه ؛ يشهد لذلك ما ذكره ابن الصلاح في (أدب المفتي والمستفتي) قال : حدثني أحد المفتين بخراسان أيام مقامي بها عن بعض مشايخه ، أن الإمام أحمد الخَوافي قال للغزالي في مسألةٍ أفتى فيها : لقد أخطأتَ .

فقال الغزالي : من أين والمسألة ليست مسطورة ؟

فقال الخَوافي : بلى ، في (المذهب الكبير) .

فقال الغزالي : ليست فيه .

قال ابن الصلاح : ولم تكن في الموضع الذي يليق بها ، فأخرجها له الخَوافي من موضع أجراها فيه المصنف استشهادًا . . . إلخ الحكاية » ا . هـ .

وعقب على هذه الحكاية ابن الصلاح قائلًا : « والمذهب الكبير هو نهاية المطلب ، تأليف الشيخ ابن المعالي الجويني »[١] .

جاء في مشكل الوسيط قول ابن الصلاح : وقوله – أي الغزالي – : « المذهب

---

[١] أدب الفتوى ٨٣ .

البسيط » عبارة خراسانية ، ويسمون (نهاية المطلب) المذهب الكبير ، أي : كتاب (المذهب البسيط) والله أعلم [١] . ا . هـ .

وقال السبكي في ترجمة عبد الجبار بن محمد الخُواري (توفي ٥٣٦هـ) : « تفقه على إمام الحرمين ، وعلق المذهب عليه ، وبرع فيه ، وكان سريع القلم ، نسخ بخطه (المذهب الكبير) للجويني أكثر من عشرين مرة ، وكان يكتبه ويبيعه ، قلتُ [السبكي] : المذهب الكبير هو (نهاية المطلب) [٢] ا . هـ .

وشيوع هذا الاسم (المذهب الكبير) وتسمية (النهاية) به لا يحتاج إلى دليل أكثر من هذا ؛ فهو شائع ذائع ، يعرفه كل من له إلفٌ بأمهات كتب المذهب .

الإمام :

يُطلق لقب (الإمام) مطلقًا بدون تقييد في كتب الشافعية ، ويُراد به إمام الحرمين ، وهذا الإطلاق مبكّرٌ جدًّا ؛ فقد رأيناه عند البغوي المتوفى سنة ٥١٦ هـ ، فهل لهذا الإطلاق علاقة بما قام به من تحرير المذهب في كتابه هذا (نهاية المطلب) ؟

أكاد أجزم بهذا ؛ فلم تكن هذه الألقاب تطلق هزلًا ، وإذا كان لقب (الإمام) إذا أُطلق عند رجال أي مذهب ، فمعناه مؤسس المذهب ، فلا شك أن إمام الحرمين ما صار (الإمام) بعد الإمام الشافعي ، إلا لأن كتابه صار معتمد المذهب ومرجوعه ، فهذه (إمامته للمذهب) .

وإطلاق هذا اللقب على إمام الحرمين من الشيوع لا يحتاج إلى إثبات وتدليل ، وقد كان شيوع هذا اللقب مبكرًا جدًا ؛ فالبغوي المتوفى سنة ٥١٦ هـ ، عن ثمانين عامًا – فقد ولد سنة ٤٣٦ هـ – ويكاد يكون معاصرًا لإمام الحرمين ، فقد

---

[١] مشكل الوسيط لابن الصلاح بهامش الوسيط ١/ ٤٧١ .

[٢] طبقات السبكي ٧/ ١٤٤ .

كانت سنُّه فوق الأربعين يوم وفاته ، وجدناه يقول في (شرح السنة) عند الكلام عن حديث (مطل الغني ظلم) : قال الإمام : (فيه دليل على أنه يجوز لصاحب الحق التشديد على المديون المليء بالقول) [1] .

وبلغ شيوع هذا اللقب حدًّا صار به عَلَمًا على إمام الحرمين ؛ فبين يديّ كتاب أدب القضاء لابن أبي الدم المتوفى سنة ٦٤٢هـ ، ورد فيه ذكر إمام الحرمين ، والنقل عنه ، والاستشهاد بكلامه نحو مائتي مرة ، معظمها بلفظ الإمام ، على سبيل المثال جاء في ص ٨٤٤: قال الإمام : « وهذا عندي خطأ » . . . وفي ذات الصفحة يقول : « قال الإمام : والمسألة محتملة مع ما ذكرناه » ، وفي الصفحة التالية ٤٨٥ يقول : « قلت أنا : هذا الخلاف بين الإمام والصيدلاني » ، وفي ذات الصفحة يقول : « وظاهر فحوى كلام الإمام » . . . فهذه أربع مرات متتالية في صفحتين متتاليين ، مما يشهد بأن ذلك اللقب صار (علمًا) على إمام الحرمين .

ونجد ابن الصلاح المتوفى سنة ٦٤٣هـ – مع تحامله على إمام الحرمين ، لما بين المحدّثين والمتكلمين – في كتابه (مشكل الوسيط) ، جعل هذا اللقب (الإمام) علمًا على إمام الحرمين ، كرر ذلك في كتابه مرارًا ، في ثنايا تعقبه لمؤلف (الوسيط) أبي حامد الغزالي وشيخه إمام الحرمين .

وكذلك نجد العلائي ، خليل بن كيْكلدي المتوفى سنة ٧٦١هـ ، يحكي في كتابه (جامع التحصيل في أحكام المراسيل) كلام إمام الحرمين في تعريف الحديث المرسل ، ثم يعقب على ذلك قائلًا : (وهذا كلام الإمام في البرهان) [2] .

وفي أول كتاب العلم – باب فضل العلم ، من فتح الباري ، يطالعنا قول ابن حجر : « وقد أنكر ابن العربي في شرح الترمذي على من تصدّى لتعريف العلم » ،

---

[1] شرح السنة ١٩٤/٨ وهذا عينُ ما قاله الإمام في النهاية .

[2] جامع التحصيل في أحكام المراسيل ٢٣ .

وقال : « هو أبْين من أن يبيّن » ، قلت : وهذه طريقة الغزالي وشيخه الإمام أن العلم لا يحد لوضوحه أو لعسره »[١] .

وفي المنثور[٢] نجد قول الزركشي : « وقال الإمام الغياثي : أهم المطالب في الفقه التدرّب في مآخذ الظنون في مجال الأحكام ، وهو الذي يسمى فقه النفس »[٣] .

وفي البرهان في علوم القرآن : ٢/٢٦٣ نجد الزركشي أيضًا ، عندما عرض للمجاز في القرآن ، ومنه إطلاق اسم الكل على الجزء ، وضرب لذلك أمثلة منها قوله تعالى : ﴿ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهۡرَ فَلۡيَصُمۡهُۖ ﴾ (البقرة : ١٨٥) قال الزركشي : « استشكله الإمام في تفسيره ؛ من جهة أن الجزاء إنما يكون بعد تمام الشرط ، والشرط أن يشهد الشهر ، وهو اسم لثلاثين يومًا » ، ومن هذه العبارة أفدنا فائدة أخرى ؛ فقد تأكد لنا أن تفسير الإمام الذي عدّده المترجمون له ضمن آثاره كان بأيدي الناس حتى عصر الزركشي ، وللأسف لم يصل إلينا ، أو لم نصل إليه للآن .

ونجد الزركشي أيضًا في إعلام الساجد بأحكام المساجد ، يعرض لحكم الصلاة على سطح الكعبة والخلاف في ذلك ، ويحكي رأي إمام الحرمين قائلًا : « وقال الإمام : لا شك أنه يُجزئه في السطح »[٤] وجاء مثل ذلك في مواضع أخرى ، على سبيل المثال : ص ٩٥، ٩٩[٥] .

أما شيخا المذهب : الرافعي والنووي ، فأنت واجدٌ هذا الإطلاق شائعًا في كتبهما ، وبخاصة الشرح الكبير ، والمجموع شرح المهذب ، وروضة الطالبين ، وبلغ شيوع هذا الإطلاق حدًّا لا يحتاج معه إلى إيراد نماذج ، وذِكْر أمثلة ،

---

[١] فتح الباري ١/١٤١ .
[٢] المنثور ١/٦٨ .
[٣] الغياثي فقرة (٥٨٢) .
[٤] إعلام الساجد ٩٤ .
[٥] ومما يذكر هنا أن المحقق الفاضل لم يعرف أن المقصود بالإمام هو إمام الحرمين ، ولذا لم يذكر هذه الصفحات له في فهرس الأعلام .

ومواضع وأرقام صفحات ، فحيثما قَلَّبْتَ في هذه الكتب تجده أمامك .

وكذلك تجد هذا الإطلاق في مؤلفات السبكي التقيّ ، والسبكي التاج ، كما تجد هذا أيضًا عند الخطيب الشربيني في الإقناع ، وفي النهاية لولي الدين البصير ، وتتابع على هذا أئمة الشافعية في كتبهم وشروحهم وحواشيهم .

وما ذكرناه مجرد أمثلة فقط ، فحيثما وجدتَ لقب (الإمام) مطلقًا ، فاعلم أنه إمام الحرمين ، وحذارِ أن تظن أنه الإمام الشافعي .

ومن أوهام الخواصّ في هذا الباب أن مصحح روضة الطالبين[١] – على فضله – قرأ قول النووي ١/ ٢١٥ : « قلتُ : لم يجزم الإمام بأنه يكون على ذلك الخلاف ، بل قال : في هذا تردد عندي » ، فظن خطأ أن هذا الإطلاق يعني أن المقصود هو الإمام الشافعي ، وواضح أن مثل هذا لا يكون من كلام الشافعي ، فراجَعَ الشرحَ الكبير الذي هو أصل الروضة ، وراجعَ المجموع ، فوجد العبارة فيهما منسوبة لإمام الحرمين ، فغيّر عبارة لنووي حتى صارت : (لم يجزم إمام الحرمين . . .) ، وقال في الهامش : « في الأصل الإمام وقد صوّبتُها من المجموع للنووي ، والشرح الكبير للرافعي » ا . هـ .

والواقع أنه خطَّأ الصواب ، وأتى مكانه بمرادفٍ ؛ فالإمام هو إمام الحرمين بعينه .

وهذا الوهم إلى هنا أمره محتمل غير خطير ، ولكن تُرى ماذا فعل المحقق الكريم بما رآه من عشرات المرات للفظ الإمام ، ولم يجد تصريحًا في مصدر آخر بأن المقصود إمام الحرمين ؟ هل فسرها بأنها الإمام الشافعي ؟ أم بأي إمام ؟ إن هذا الوهم وأمثاله لو لم يُتدارك ، لقلب الموازين ، وغَيَّرَ وبَدَّل وسمَّى الأشياء بغير أسمائها ، وذلك لعَمري خلل عظيم .

---

[١] طبعة المكتب الإسلامي ، فقد طبعت بعدها طبعة لا خير فيها ، ولا ثقة بها .

عُدنا للحديث عن منزلة الإمام :

ولعل من أعظم الأدلة على شيوع وذيوع هذا اللقب (الإمام) ، وإطلاقه على إمامنا ، أنه انتقل إلى لسان أئمة المذاهب المخالفة ، وتردد في كتبهم ؛ فقد وجدنا صاحب مسلّم الثبوت (ابن عبد الشكور) الحنفي المتوفى سنة ١١١٩هـ ، عند الحديث عن تعبد النبي ﷺ قبل البعثة ، وهل كان متعبدًا بشرع ، أو بغير شرع ، يقول : « ونفاه المالكية ، وجمهور المتكلمين ؛ فالمعتزلة قالوا : التعبد بشرع مستحيل ، وأهل الحق : غير واقع ، وعليه القاضي ، وتوقف الإمام[١] والغزالي »[٢] .

وعند الحديث عن تعدد العلة وتعليل الحكم بأكثر من علة ، يقول : « والإمام قال : يجوز التعدد عقلًا ويمتنع شرعًا »[٣] .

والأبلغ من ذلك دلالةً أن يذيع تلقيب الإمام بهذا ، حتى ينتقل إلى لسان أئمة فنون أخرى غير الفقه والأصول والعلوم الشرعية كلها ، فنجده عند أئمة اللغة ، وفي كتبهم ؛ فها هو ابن هشام في كتابه الفذ (مغني اللبيب) – عند الحديث عن (الواو) ومعانيها – يقول : « ونقل الإمام في البرهان عن بعض الحنفية أنَّ الواو للجمع »[٤] .

*

ولم يكن لقب الإمام وإطلاقه عليه بغير تقييد هو وحده الذي عظم به الشافعية إمام الحرمين ؛ فأنت واجدٌ في كتبهم تعظيم الإمام شائعًا بأكثر من لقب ، سواء وافقوه أو خالفوه ، ويكفي أن نشير إلى نموذج يسير من ذلك ؛ فها هو النووي

---

[١] البرهان في أصوله الفقه ١ / فقرة رقم ٤٢٣، حيث يقول الإمام بالتوقف في هذه المسألة .

[٢] شرح مسلم الثبوت ٢/١٨٤ .

[٣] السابق نفسه ٢/ ٢٨٢، وانظر البرهان ٢ / فقرة رقم ٧٩١، حيث يقول الإمام : « تعليل الحكم الواحد بعلتين ليس ممتنعًا عقلًا وتسويغًا ، ونظرًا إلى المصالح الكلية ، ولكنه ممتنع شرعًا » ا . هـ بنصه .

[٤] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٤٦٤ .

يحكي كلامه في مسألة من مسائل المياه، فيقول: (نقل إمام الحرمين، وهو عمدة المذهب)[١].

وعندما يردّ قوله ويخالفه يقول: (ومن أظرف العجائب قول إمام الحرمين هذا مع علو مرتبته، ونفوذه في العلوم مطلقًا)[٢].

فمع هذا الرّدّ لقول الإمام، إلا أنه لم يسعه إلا الإقرار بعلوّ مرتبته، ونفوذه في العلوم مطلقًا.

أما السبكي فيسميه «لسان المذهب، ولسان الشريعة» ونص عبارته: «مسألة: اشتهر عن الشافعي رضي الله عنه أن تَرْك الاستفصال في حكاية الأحوال، مع قيام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال، وهذا وإن لم أجده مسطورًا في نصوصه، فقد نقله عنه لسان مذهبه، بل لسان الشريعة على الحقيقة أبو المعالي رضي الله عنه»[٣].

ولم يكن هذا أيضًا عند علماء الشافعية وأئمتهم، بل رأيناه عند المخالفين، بل أشدهم خلافًا؛ فقد وجدنا مُلّا على القاري، وهو أحد أقطاب الحنفية، وأحد مجددي القرن الحادي عشر، شيخ الإسلام ببلد الله الحرام، وجدناه وقد ألف رسالة في الرد على إمام الحرمين في كتابه (مغيث الخلق)[٤]، قال في مقدّمة هذه الرسالة[٥]، عن إمام الحرمين: «لا شك أن مدار أصول الشافعية، وفروعهم عليه»، فمع أن المقام مقام تعصب مذهبي، وردٌّ ومحاجةٌ وخصومةٌ، إلا أن منزلة إمام الحرمين لم تغب عن بال صاحب الرسالة، رضي الله عنه وعن إمامنا، وكل الأئمة الأبرار.

---

[١] المجموع ١/٥٤.

[٢] المجموع ٦/٥٢٥.

[٣] الأشباه والنظائر ٢/١٣٧.

[٤] هذا الكتاب مزيف مدَّعًى على إمام الحرمين، وقد صار عندنا من الشواهد والأدلة ما يقطع بذلك، فعسى الله أن ينسأ في الأجل، ويعيننا على إتمام هذا البحث وإخراجه، فقد ظلم إمام الحرمين بسبب هذا الكتاب ظلمًا بينًا من بعض المتعصبة.

[٥] مخطوطة بمكتبة الحرم المكي، وعندي صورة لها، هدية من الأخ العلامة الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان، عضو هيئة كبار العلماء في السعودية.

ومن أئمة المذهب المالكي نجد الإمام ابن العربي يسمي إمام الحرمين (رأس التحقيق) ، ومن عجب أنه يقول هذا الكلام في ثنايا ردّه على الإمام واختلافه معه [١] ، وفي كتاب (قانون التأويل) يقول : «و إنما ذكرنا لكم هذا لتتخذوه قانونًا ، وتعجبوا من رأس المحققين (الجويني) . . .. إلخ » [٢] .

ثم نذكّر بأن حديثنا هذا هو حديث عن (النهاية) ومنزلتها ، فالإمام إنما بلغ هذه المنزلة ، واستحق هذه المكانة ، وتحلّى بهذه الألقاب لكونه صاحب (النهاية) ، ونقرّب ذلك بقولنا : إذا كانوا يقولون : إن الأسلوب هو الرجل ، فلم لا نقول نحن هنا : إن الكتاب هو الرجل ؟

ومن جانب آخر ، حفظت لنا (النهاية) نصوصًا أصيلة لأئمة كبار ، لم تصل إلينا مؤلفاتهم للآن ، وتعتبر في عداد المفقود ، الذي ضاع من تراث أمتنا ، مثل مؤلفات ابن سُريج ، وابن الحداد ، وأبي علي السنجي ، والقفال ، وصاحب التقريب وغيرهم ، احتفظت لنا (النهاية) بكثير من هذه النصوص ، بل أهمها ، وأعني ما هو موضع المناقشة والاستشهاد ، أو المخالفة والردّ من أقوال هؤلاء الأئمة الأعلام .

*

بقي أن نعرض لقضية اتصال كتب الغزالي (بنهاية المطلب) وابتنائها عليها ، مع أن ذلك معروف يتردد بوضوح في كتب المذهب الشافعي ، ولا يحتاج منا إلى إثبات ، ولكن الذي يدعونا إلى ذلك ، أن علمًا من أعلام الفقه في عصرنا – وهو من الأثبات الذين يعتد برأيهم ، ويستمع لقولهم – ناقش في ذلك ذات يوم قائلًا : « إنه رجع إلى وسيط الغزالي ، فلم يشعر بأن الغزالي يعتمد على إمام الحرمين ، أو ينقل عنه » .

---

[١] مخطوطة بمكتبة الحرم المكي ، وعندي صورة لها ، هدية من الأخ العلامة الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان ، عضو هيئة كبار العلماء في السعودية .

[٢] مخطوطة بمكتبة الحرم المكي ، وعندي صورة لها ، هدية من الأخ العلامة الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان ، عضو هيئة كبار العلماء في السعودية .

ومن أجل ذلك نقول : إن ما يؤكد ذلك ويشهد به أدلة وشواهد ، لا تقع تحت حصر وعدٍّ ، منها :

- إن ذلك شاع وذاع عن الغزالي ، حتى أُوخِذَ به وعِيبَ عليه ، كما نقله طاش كبرى زاده ، فبعد أن ترجم له وعدّد مناقبه ومؤلفاته[1] ، قال : « ومع هذا الفضل الغزير لم يسلم من قيل وقال ، حتى خُوطب بأنك ما عملتَ شيئًا : أخذت الفقه عن كلام شيخك ، يعني إمام الحرمين في (نهاية المطلب) والتسمية لكتبك من الواحدي »[2] ا.هـ . وبلغ من ذيوع ذلك القول أن الزركلي جزم به في الأعلام ، فقال في ترجمة الواحدي ، بعد أن عدد أسماء كتبه : « أخذ الغزالي هذه الأسماء وسمَّى بها تصانيفه » ، وقد ذكر هذه العبارة الصفدي في الوافي ، وزاد عليها قوله : « ويقال : إن نهاية المطلب ، لإمام الحرمين ، كانت زُبَرَ حديد ، فجعلها الغزالي زُبَرَ خشب »[3] .

- إن النووي في المجموع أكثر نقلًا عن النهاية وإمام الحرمين ، وإذا ذكر الغزالي ، أو كتابه البسيط ، يذكره تبعًا لإمام الحرمين ، ونهاية المطلب ، وعباراته عن ذلك غالبًا - بل دائمًا - اختاره الإمام ، والغزالي في البسيط .

- إن ابن الصلاح والنووي في تعقباتها للغزالي - في (مشكل الوسيط) (والتنقيح) - غالبًا يقولان : وهذا أخذه عن شيخه في (النهاية) ، وكأنهما يورّكان بالخطأ على إمام الحرمين ، ويحمّلانه خطأ الغزالي فيما تعقباه فيه .

ومما يشهد ، بل يؤكد اختصار (البسيط) (للنهاية) ما قاله النووي في المجموع ١/ ١٤٦ : « وسلك إمام الحرمين طريقًا جامعًا مبسوطًا في هذه المسألة ، ثم اختصره

---

[1] مفتاح السعادة ومصباح السيادة ٢/ ٢٠٢، طبعة حيدر اباد ، عن عبد الرحمن بدوي - مؤلفات الغزالي : ٤٧٩ .

[2] الواحدي ، علي بن أحمد بن محمد بن علي ، أبو الحسن الواحدي : مفسر ، عالم بالأدب ، مولده ووفاته بنيسابور ، وله البسيط والوسيط والوجيز كلها في التفسير، توفي ٤٦٨هـ (الأعلام للزركلي) وانظر النجوم الزاهرة ٥/ ١٠٤ وطبقات السبكي ٥/ ٢٤٠ .

[3] الوافي بالوفيات للصفدي ١/ ٢٧٤ .

الغزالي في البسيط فقال : ...» ، وذكر عبارة الغزالي ، وعند مقارنتها بعبارة النهاية وجدنا الاختصار واضحًا جليًا .

- وأكثر دلالة ، وأوضح عبارة قول ابن الصلاح ، وهو يتعقب الغزالي في واحدة من مسائل الوسيط : « وهذا مشكل غير مذكور في (البسيط) ، وأصله وهو (النهاية) »[١] وقوله في موضع آخر : « . . . كذا وقع في (الوسيط) و (البسيط) وفي أصلهما (نهاية المطلب)[٢] فهذا نصٌّ في القضية .

- وتستطيع أن ترى هذا بعينك إذا وضعت (النهاية) و (البسيط) بين يديك ، ونظرت المسألة الواحدة فيهما ؛ فعلى سبيل المثال لو عرضنا مسألة من مسائل النذر ، وهي قوله : « لله علي أن أصوم يوم يقدم فلان » .

لو عرضنا هذه المسألة بحروفها في النهاية ، وكذلك بحروفها في (البسيط) ، لوجدنا التأثر واضحًا تمامًا ، لا يحتاج إلى تعليق ، فما قدم به الإمام للمسألة من تأصيل قدم به الغزالي بنفس الألفاظ تقريبًا ، ثم في عرض صور المسألة وتفريعاتها هو هو[٣] .

وبعد أن كتبنا هذا ، ورتبناه ، حصلنا على صورة غير مبتورة للجزء الأول من مخطوط (البسيط) ، فوجدنا الغزالي يقول في خطبة الكتاب : « . . . جعلته حاويًا لجميع الطرق ، ومذاهب الفرق القديمة والجديدة ، والأوجه القريبة والبعيدة ، ومشتملًا على جميع ما اشتمل عليه مجموع إمامي إمام الحرمين أبي المعالي قدس الله روحه ، وبهذا « قطعت جهيزة قول كل خطيب » .

ومع كل ذلك نقول : إننا لا نريد أن نثبت أن الغزالي مجرد ناقلٍ لفقه إمام الحرمين ، حاشاه ؛ فلم يأخذ النهاية عفوًا صفوًا ، وكيف يصح هذا في عقل عاقل ، والغزالي هو مَن هو . إن عمل الغزالي في إعادة صياغة (النهاية) ، وترتيبه المسائل

---

١ مشكل الوسيط ، مطبوع بهامش الوسيط ١/ ٣٢٢ ، ٣٢٣ .

٢ السابق نفسه ١/ ٤٨٣ ، ٤٨٤ .

٣ هممت أن أعرض النصين ، فوجدت ذلك يستغرق نحو عشر صفحات ، فلم أشأ التطويل والإثقال ، فراجع ذلك إن شئت .

والفصول ترتيبًا منطقيًا ، وبناء بعضها على بعض ، ليس عملًا هينًا ، بل يحتاج إلى عقلٍ واعٍ وفكر ثاقب ، وذهن متوقد ، وقدرة على الإحاطة الشاملة الكاملة بالأبواب والفصول ، وإدراك ضوابطها ومعاقدها ومفاصلها .

ثم إن الغزالي له مع ذلك زياداته ، واختياراته ، فالقول بأنه اختصر (النهاية) في (البسيط) لا يقدح في منزلته ، ولا ينال من علة منصبه ، وارتفاع مرتبته .

*

ونوجز ما قلناه عن منزلة (النهاية) ومكانتها في ما يأتي :

- إن الإمام حدّد الغاية التي يتغياها من تأليفها بقوله : إنه أرادها تهذيبًا للمذهب ، وسماها اسمًا يشعر بمضمونها .
- ثم التزم ذلك منهجًا له على طول الكتاب ، يُذكِّر به ، ويجدد العهد بالتزامه من حين لآخر .
- وقد عرف رجال المذهب ذلك ، فسمَّوها (المذهب الكبير) .
- وبها عرفوا قدر مؤلفها ؛ فسمّوه (الإمام) مطلقًا .
- ثم قد حفظت النهاية لنا نصوصًا لأئمة كبار لم نعرف عنها شيئًا للآن .
- وعليها بنيت كتب المذهب ، حتى استفاض بين أئمته القول : « منذ ألف الإمام كتابه (نهاية المطلب) لم يشتغل الناس بغير كلامه » .

* *

*

المنظومة النحوية ليست للخليل قطعًا

د. حسين بركات

شهدتْ نهاية القرن الأول الهجري ميلاد علم فَذٍّ من علماء اللغة والنحو والتصريف والأصوات، هو الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري، المولود سنة ١٠٠هـ، والمتوفي سنة ١٧٥هـ.

وفي سنة ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م قَدَّمَ لنا د. أحمد عفيفي كتابًا نسبه إلى الخليل ابن أحمد الفراهيدي، حققه ونشره في دار الكتب المصرية بالقاهرة، تحت عنوان: «المنظومة النحوية المنسوبة للخليل بن أحمد الفراهيدي».

وهذه المنظومة بائية، على الطويل، عدد أبياتها مائتان وثلاثة وتسعون.

وفي سنة ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م أعاد طبعها في سلطنة عمان - وزارة التراث القومي والثقافة - المنتدى الأدبي، ولُوحِظَ أنه حَذَف لفظة «المنسوبة» المذكورة في طبعة دار الكتب.

وفي سنة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م أعاد طبعها ثانيةً في الدار المصرية اللبنانية بالقاهرة طبعة أولى، وأثبت لفظة «المنسوبة» في العنوان مرةً أخرى، وهذا يدل على شكه في صحة نسبة المنظومة للخليل.

وكشف المحقق في المقدمة عن شخصية علمية موضوعية، تهدف إلى الحقيقة العلمية المجردة، خالفتْ رأيه أم وافقتْه، كما أبان عن سَعة صدره في

تقبل وجهات نظر الآخرين وآرائهم في أعماله [١].

وعَوَّل المحقق في توثيق نسبة المنظومة على عدة أمور، هي:

١- الكتب المنسوبة للخليل بن أحمد، كالعين والجمل.

٢- ورود بيتين من المنظومة في «مقدمة في النحو» لخلف الأحمر (ت ١٨٠هـ).

٣- المصطلحات النحوية في المنظومة وصلتها بمصطلحات الخليل وسيبويه.

٤- أعلام المنظومة وأمثلتها.

٥- قضايا نحوية تؤكد النسبة.

٦- عناوين المنظومة.

وسوف أتناول هذه الأمور التي عَوَّل عليها، معتمدًا طبعتها الأولى.

أولًا – الكتب المنسوبة للخليل:

عَوَّل المحقق في محاولته إثبات صحة نسبة المنظومة للخليل على عدة كتب منسوبة له، منها الجُمل والعين، ولم يسلم هذان الكتابان – ولا غيرهما من الكتب المنسوبة للخليل – من الشك فيها، حتى تضاءلت الثقة بها.

أما «الجمل» فقد طعن في نسبته للخليل القدامى والمحدثون، فنسبه ابن مسعر (ت ٤٤٢هـ) إلى ابن شقير [٢]، ونقل هذا عنه ياقوت الحموي [٣]، والصفدي [٤]، والسيوطي [٥]، ولم يذكره القفطي من بين الكتب التي تحقَّق أن

---

[١] مقدمة التحقيق ص ١١، ١٣.

[٢] تاريخ العلماء النحويين ٤٨، ٤٩.

[٣] معجم الأدباء ٣/ ١١.

[٤] الوافي بالوفيات ٦/ ٣٤٩.

[٥] بغية الوعاة ١/ ٣٠٢.

الخليل صنَّفها[١] .

وفي سنة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م حققه سعد أحمد سعد جحا ، بعنوان « وجوه النصب » ونسبه لابن شقير أيضًا ، ونفى نسبته للخليل مستدلًّا بأدلة نَصِّيَّة من الكتاب نفسه[٢] .

وحققه د . فائز فارس ونشره بعنوان « المحلَّى : وجوه النصب » ، ونفى نسبته للخليل ، وأيدها لابن شقير[٣] .

كما نفى د . محمد أحمد علي سحلول نسبة هذا الكتاب للخليل ، وقال مُعلِّلًا لنفيه : (إذ لم يعرف عن الخليل أنه ألَّف كتابًا في النحو ، ولو كان هذا الكتاب من عمل الخليل لأشار إليه سيبويه من بعده ، ونقل منه ، وحُفِظَتْ - على الأقل - أجزاء منه في بطون الكتب الأخرى)[٤] . .

وحقق الكتاب نفسه د . فخر الدين قباوة ، ونشره بعنوان « الجمل في النحو » ، ولم يجزم - في مقدمة التحقيق - بصحة نسبته للخليل ، ولكنه حرص على تأكيدها بما أورده من أدلة ، حاول من خلالها استبعاد نسبته لابن شقير[٥] .

وتعرض د . سعود أبو تاكي لأدلة د . قباوة ورآها غير مقنعة ، ورأى ما رآه جحا بشأن عنوان الكتاب ومؤلفه[٦] . واطمأن د. محمد إبراهيم عبادة إلى نسبة الجمل للخليل، لأنه يمثل فكره وأسلوبه، ولما فيه من رائحته ونسمات عصره[٧] .

وذكره محمد بن شنب من بين الكتب المشكوك في صحة نسبتها للخليل[٨] .

---

[١] إنباه الرواة ١/ ٣٤٦.

[٢] مقدمة تحقيق كتاب «وجوه النصب» ١ - ١٨.

[٣] مقدمة تحقيقه ٣٠ - ٣٣.

[٤] النحو قبل الكتاب ٢٥٣.

[٥] الجمل في النحو ٨ - ١٤.

[٦] خصائص التأليف النحوي في ق ٤هـ ص١٠٠ .

[٧] انظر كتاب الجمل في النحو المنسوب للخليل بن أحمد - دراسة تحليلية، ص٧، ٣٥، ٦٢، ١٤٤-١٥١.

[٨] دائرة المعارف الإسلامية ٨/ ٤٣٦.

وجزم د . محمد خير الحلواني بأن « الجمل » ليس للخليل ؛ لما جاء فيه من إشارة مؤلفه إلى أن له كتابًا مختصرًا في النحو ، ونَقْلِه عن الخليل ومعاصريه والمتأخرين عنه ، ومن ألغاز نحوية ، ومصطلحات كوفية أو غريبة ، واضطراب وتخليط لا يمكن أن يصدرا عن مثل الخليل [1].

وفي سنة ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م نشر د. حسين أحمد بو عباس بحثًا في مجلة الدراسات اللغوية - المجلد السادس - العدد الرابع من ص١٩٧ حتى ص ٢٣٤، عنوانه: « الجمل ليس للخليل ولا ابن شقير » .

وانتهى في بحثه إلى أن « الجمل » لابن خالويه (ت٣٧٠هـ)، وأن ثبوت هذه النسبة إليه أرجح من نفيها عنه رجحانًا ظاهرًا بناء على أدلة ناهضة قدمها .

يُضاف إلى ما تقدم أن الخليل لم يؤلف في النحو كتابًا ، يقول أبو الطيب : (ولم يؤلف الخليل في النحو كتابًا ، وكأنه اكتفى بحفظ تلاميذه وما ورَّثهم إياه منه ، وقد امتلأ كتاب سيبويه بآرائه ، حتى قال القدماء : عقد سيبويه أبواب كتابه بلفظه ولفظ الخليل) [2].

وقال الزبيدي في كتابه « استدراك الغلط الواقع في كتاب العين » فيما نقله عنه السيوطي : (والخليل بن أحمد أَوْحَدُ العصر . . . وهو الذي بسط النحو . . .ثم لم يَرْضَ أن يؤلف فيه حرفًا ، أو يرسُم منه رسْمًا ؛ نزاهةً بنفسه ، وترفُّعًا بقدره ؛ إذ كان قد تُقُدِّمَ إلى القول عليه والتأليف فيه ، فكَرِهَ أن يكون لمن تقدَّمه تاليًا ، وعلى نظر مَنْ سبقه مُحْتَذِيًا . . . .) [3].

ويظهر بذلك أن نسبة « الجمل » يتنازعها ثلاثة من أئمة النحويين، وليست

---

[1] المفصل في تاريخ النحو العربي ١/٢٥٨ - ٢٦٢ وانظر الجمل ٣٣، ١١٥، ١٤٤، ١٦٣، ١٨١، ٢٠٢، ٢٨٨، ٣٠٤.

[2] مراتب النحويين ٦٥ وانظر أخبار النحويين ٥٦ وطبقات النحويين ٥٢.

[3] المزهر في علوم اللغة العربية وأنواعها ١/ ٨٠، ٨١.

يقينية ولا مقطوعًا بها لواحد منهم، فلا يعتمد على ما جاء فيه من آراء وأعلام ومصطلحات .

وأما كتاب « العين » ، فقد حَظِيَ بنصيب أَوْفر من الطعن في نسبته ، يقول الزبيدي عنه : (... ومذهبنا أن نصلح ما ألفيناه مُختَلًّا في الكتاب ، ... ونحن نربأ بالخليل – رحمه الله – عن نسبة هذا الخَلَلِ إليه ، أو التعرض للمقاومة له ....)[١] .

وقال ابن جني : (وأما كتاب « العين » ففيه من التخليط والخلل والفساد ما لا يجوز أن يُحْمَل على أصغر أتباع الخليل ، فضلًا عن نفسه ، ولا محالةَ أن هذا تخليط لحق هذا الكتاب من قِبَل غيره . . .) [٢] .

وقال : (وأما « عُياهِم » فحاكيه صاحب « العين » ، وهو مجهول ، وذاكرتُ أبا عليٍّ – رحمه الله – يومًا بهذا الكتاب فأساء نَثَاه . . .) [٣] .

وذكر الرازي أن (أصل الكتب المصنفة في اللغة كتاب « العين » ، وقد أطبق الجمهور ، من أهل اللغة ، على القدح فيه) [٤] .

وقال الطراح الشيباني في كتابه « إصلاح الأغفال في كتاب المنخل »: (والعُهْدة في مُنكَر كتاب « العين » وخطئه على الليث بن المظفَّر، وهو الذي حمل هذا الكتاب عن الخليل، ولم يروِه عن الخليل أحد غيره، وكان الليثُ غير معروف بطلب العلم، ولا مشهور بحمله، فزاد في كتاب الخليل ما ليس منه، فأخطأ في مواضع منه كثيرة، قد بيَّنها العلماءُ، ومَيَّزُوها في تصانيفهم، وللمفضَّل بن سَلَمَةَ في ذلك كتاب مُفْرَد)[٥] .

---

[١] مختصر العين ١/ ٤١، ٤٢.

[٢] الخصائص ٣/ ٢٨٨.

[٣] الخصائص ١٩٧/٣ واللسان ١٢/ ٤٣٠.

[٤] المحصول في أصول الفقه ١/ ٢١٠، وانظر المزهر ١/ ٧٦.

[٥] مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (٣٥٦ لغة طلعت)، ورقة رقم (٢٢).

وهكذا تتلاحق موجات عارمة من الشك لتكتنف هذين الكتابين ، وهناك كتب أخرى نُسبت للخليل وحاطها الشك من كل وجه ؛ منها فائت العين [١] ، والحروف [٢] ، والعوامل [٣] ، وصرف الخليل [٤] ، والإمامة [٥] ، وتصريف الفعل [٦] ، وجواب عن سؤال : لم استعمل اللغويون مثال فعل ؟[٧] .

فهل يصلح بعد ما تقدم أن يُعْتَمَدَ ما جاء في كتابٍ من هذه الكتب جميعًا دليلًا على صحة نسبة المنظومة للخليل ؟

وليست المنظومة – موضوع الكلام – بدعًا من هذا ؛ فقبل ظهورها بتحقيق د . عفيفي بأكثر من عشرين سنة أشار د. محمود الطناحي إلى ذلك ، فقال : (فكان أعجب ما رأيت ما جاء في كتاب « مقدمة في النحو » المنسوب إلى خلف الأحمر (ت ١٨٠هـ) ، فقد ذكر أن للخليل بن أحمد قصيدة في النحو ، ونقل منها هذين البيتين :

فانسق وصل بالواو قولك كله وبلا وثم وأوْ وليست تصعُبُ
الفاء ناسقة كذلك عندنا وسبيلها رحب المذاهب مشعبُ

وهذا قول واضح البطلان ؛ فإن روح هذا الشعر تنفي أن يكون للخليل ، ولم يذكر أحد ممن ترجموا للخليل أن له قصيدة في النحو [٨]).

وجاء د . الليثي فردَّ قول د. الطناحي ووصفه بالتسرع ، ورجَّح أن يكون البيتان للخليل [٩] .

---

[١] النحو قبل الكتاب ٢٥٣، ومكانة الخليل ٣٤.

[٢] حوليات كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ع ١١، ص ١٣٤، ١٣٥ وانظر دائرة المعارف ٤٣٦/٨ وتاريخ الأدب العربي ٢/ ١٣٢، وتاريخ آداب اللغة العربية ٢/ ١٢٦، والمدارس النحوية ٣٤.

[٣] إنباه الرواة ١/ ٣٤٦، والمدارس النحوية ٣٤.

[٤] دائرة المعارف ٨/ ٤٣٦، وتاريخ الأدب العربي ٢/ ١٣٢، وتاريخ آداب اللغة العربية ٢/ ١٢٦، والمدارس النحوية ٣٤.

[٥] تاريخ الأدب العربي ٢/ ١٣٢.

[٦] دائرة المعارف ٨/ ٤٣٦، وتاريخ آداب اللغة العربية ٢/ ١٢٦.

[٧] تاريخ الأدب العربي ٢/ ١٣٢.

[٨] الفصول الخمسون ٢٩، ٣٠، ودراسات عربية وإسلامية ٥٦٦.

[٩] النحو المنظوم بين ابن معطٍ وابن مالك والسيوطي ٢٠، ٢١.

وتعرض د. السامرائي لمصطلح النسق، وعرض للبيتين السابقين، وعلق قائلًا: (.. وإذا صحتْ هذه الأبيات، ولا أراها تصح ...)[1]، أي: لا تصح نسبتها للخليل، كما هو ظاهر، ويؤيد قولهما - الطناحي والسامرائي - أن الخليل لم يكن شاعرًا طويل النفَس، وإنما كان يأتي بالبيتين والثلاثة في الزهد والآداب ونحوها[2].

ولم يكن بين أيدي الليثي والطناحي والسامرائي سوى البيتين السابقين.

ثانيًا - « مقدمة في النحو » المنسوب لخلف الأحمر (ت ١٨٠هـ):

كان ورود بيتين من المنظومة في كتاب « مقدمة في النحو » منسوبين للخليل دافعًا قويًّا للمحقق إلى تأكيد نسبتها إليه، كما ذكر ص ٣٩، لكني أرى أن نسبة « المقدمة » لخلف فيها نظر، وأكاد أقطع أنها غير صحيحة؛ لما يلي:

١- لم ينقل عنها أحد من النحويين، والناقلُ عنها من المحدثين - كالطناحي والسامرائي - كان نقله عنها مصحوبًا بالشك، كما تقدم.

٢- لم يرد لهذه « المقدمة » ذِكر بين مصنفات خلف الأحمر في المصادر التاريخية التي ترجمت له كافة[3].

---

[1] المدارس النحوية للسامرائي ١٣٥، ١٣٦، وانظر ص ٤٤، ٤٥، ٥٧ من مقدمة تحقيق المنظومة، فقد ذكر المحقق كلامًا في الموضعين الأولين، وذكر ما ينقضه في الموضع الأخير.

[2] أخبار النحويين البصريين ٥٥، ٥٦، وقد نقل المحقق ص ٤٦، ٤٧ عن صاحب إتحاف الأعيان أن للخليل قصيدة في النحو وذكر أولها، ولكن هذا لا يعد دليلًا؛ لأن صاحب إتحاف الأعيان عُماني معاصر، هو سيف بن حمود البطاشي، ولعله طالعها في دائرة الوثائق مصادفةً، كما طالعها المحقق فنسبها للخليل، ويؤيد ذلك أن محمد بن راشد الخصيبي ترجم للخليل ولم ينسب هذا له، ولا شك أنه اطلع على تحفة الأعيان؛ لأنه نقل منه في مواضع. (شقائق النعمان ١/ ١٦ - ١٨).

[3] طبقات النحويين ١٦١ - ١٦٥ وإنباه الرواة ١/ ٣٤٨ - ٣٥٠ وإشارة التعيين ١١٣، والبلغة ٩٨ والبغية ١/ ٥٥٤، ومعجم المؤلفين، ١/ ٦٧٣، وغيرها.

٣- اشتهار خلف بأنه أحد رواة الشعر والغريب واللغة ، وأنه كان أعلم الناس بالشعر وأقدرهم على قافية ، فشهرته بالشعر ونقده وروايته غطَّتْ على علمه بالنحو ، فلا نكاد نجد له ذكرًا في كتب النحاة [١].

٤- خلف الأحمر بصريٌّ ، تتلمذ على شيوخ البصريين ، من أمثال يونس ، والأخفش ، وأبي عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر الثقفي ، وصَحِبَ سيبويه ، وأخذ عنه الأصمعي ، لكننا نجد مصطلحات نحوية كوفية في المقدمة ، مما يدفع نسبتها له ، مثل مصطلح « الخفض » [٢]، و « النسق » [٣]، و « الجحد » [٤]، وفي الوقت نفسه نجد في « المقدمة » مصطلح « النفي » [٥]، و « حروف العطف » [٦]، و « حروف الصفات » [٧] بمعنى حروف الجر ، وكأنه يخلط بين مصطلحات البصرة والكوفة ، وواضعها - بذلك - يُعَدُّ من متأخري النحويين .

وفي هذا الصدد يقول سعيد أبو العزم عن محقق « المقدمة » : (وذكر في مقدمة التحقيق أنه عرضه على نحاة مصر ، أمثال أستاذنا علي النجدي ناصف وأ.د محمد الفحام ، الذي رأى أن المصطلحات النحوية الواردة بها لا تختلف عن مصطلحات البصريين ، وهو رأيٌ فيه شيءٌ من التجوُّز ؛ لأن كثيرًا من مصطلحاتها لم يرد في كتاب سيبويه ، وهما متعاصران ، وهي مصطلحات كوفية ، تميَّز بها نحو الكوفيين ومذهبهم) [٨].

٥- اضطربت أقوال محقق « المقدمة » بشأن صحة نسبتها لخلف ، والشك عنده هو الغالب ، يقول : (إن هذه المقدمة ليس لها أخت في خزائن الأرض

---

[١] انظر إنباه الرواة ١/ ٣٤٨.

[٢] المقدمة ٣٥، ٤٣، ٤٧، ٥٣، ٥٧، ٦٠، ٧٣، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٧، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٣، ٩٨.

[٣] المقدمة ٨٥.

[٤] المقدمة ٦٩.

[٥] المقدمة ٥٣، ٩٣.

[٦] المقدمة ٨٥.

[٧] المقدمة ٤٣.

[٨] المصطلحات النحوية نشأتها وتطورها ١١١، ١١٢.

تساعد على التثبُّت من صحة نسبتها لخلف الأحمر[١].

وإن كان ظهور أختٍ لها لا يُعين على هذا.

وقال: (... وأما مقدمة «خلف» هذه، فليس لها من أدلة العَزْو هذه ما يُعتمد عليه فيكون مُسَلَّم الثبوت)[٢].

كما أن عرض المحقق للمقدمة على كثيرين من أبناء عصره يؤكد شكه في نسبتها لخلف، وبعضهم لم يكن من أهل هذا الشأن[٣].

٦- تاريخ النسخة الوحيدة الموجودة حديث (سنة ٨٣٦هـ)، كما أنها طُولعتْ (سنة ١٠٥٠هـ)، وحداثة التواريخ في هذا المقام من مؤيدات الشك، وكذلك جهل الناسخ وعدم معرفته بالضبط الصحيح، وتلفيق الأبيات وتحريفها يقوي الشك أيضًا، ولذلك فلا يعتدُّ بما ورد فيها في هذا المقام.

ثالثًا – المصطلحات النحوية في المنظومة وصلتها بمصطلحات الخليل وسيبويه:

تناول المحقق المصطلحات الواردة في المنظومة، وقارن بينها وبين ما جاء في «العين» و «الجمل» و «مقدمة في النحو» و «الكتاب»؛ ليدلل على صحة نسبتها للخليل، يقول ص ٥٣ من مقدمة التحقيق:

(سنحاول التعليق على المصطلحات الواردة في المنظومة، مع المقارنة بتلك المصطلحات الواردة على لسان الخليل في بعض أعماله الأخرى، مثل «الجمل في النحو العربي» ومعجم «العين»، وما ورد عند سيبويه منقولًا عن الخليل).

ومنهج المقارنة صحيح، لكن الكتب موضوع المقارنة مقدوح في صحة نسبتها للخليل، إلا ما حكاه عنه سيبويه في كتابه، وهو ما سيكون موضع الاعتبار

---

[١] المقدمة ٤.

[٢] المقدمة ٤ وانظر منها ص ٣، ٢٨.

[٣] المقدمة ٥، ٦.

في هذا المقام ، فلن أنسب رأيًا في المصطلح للبصريين إلا إذا أَقَرَّه سيبويه ومَنْ ماثَلَهُ من شيوخ المدرسة البصرية ، كالخليل في « الكتاب » .

النَّسَق :

في ص ٥٤ يرى المحقق أن النحويين اعتبروا مصطلح النسق كوفيًا ، مع أنه وُلِدَ على يد الخليل ، واستخدمه في ثلاثة مصادر ؛ هي : المنظومة النحوية والعين والجمل .

أما « المنظومة » فيجب إبعادها ؛ لأن الدراسة كلها هي محاولة لإثبات صحة نسبتها للخليل .

وأما « العين » فما جاء فيه ونقله المحقق ص ٥٤ إنما هو تفسير لغوي لكلمة « نسق » ، ولا يختلف عمَّا جاء في المعاجم اللغوية الأخرى ، بل إن بعضها صَرَّح بأن « النَّسَق » مصطلح نحوي يُقابل العطف [١] ، فضلًا عن كوْن « العين » مقدوحًا في نسبته للخليل .

وأما « الجمل » فقد ذكر المحقق ص ٥٤ أن الخليل استخدم هذا المصطلح كثيرًا في كتابه « الجمل » ، ثم أورد في ص ٥٥ ثلاثة نقول عن الجمل ، ورد المصطلح فيها ، ولكنه لا يُعْتَدُّ بما جاء في هذا الكتاب ، لما تقدم .

أما ما يصلح الاعتداد به فهو كتاب سيبويه ؛ لوثوقنا بصحة ما جاء فيه منسوبًا للخليل وسيبويه ، وهما لم يستعملا مصطلح « النَّسَق » ولا أحد مشتقاته ، وإنما استعملا العطف [٢] ، والضم [٣] ، والإشراك والشريك والشِّرْكة والاشتراك [٤] ، مقابلًا

---

[١] الصحاح ١١٧٩، والمحكم ٦/٢٣٩، والمصباح ٢٣٠، والتكملة للصاغاني ٥/١٥٨، ١٥٩، واللسان ١٠/٣٥٣ والقاموس ١٢٢٦.

[٢] الكتاب ١/٩٠، ١٣٩، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠١، و ٢/ ١١، ..

[٣] الكتاب ١/١٤٨، ٢٧٤، ٢٧٩، و ٣/٣٤، ٤٦، ٥٠١، ٥٠٢ و ٤/٢١٧،....

[٤] الكتاب ١/٥٩، ٦٠، ٦٧، ٩١، ١٠٧، ١٤٨، ١٦٩، ١٩١، ٤٢١، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١ و ٢/٥٩، ٨٢، ١٨٧، ١٨٨، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٨٢و ٣/٢٣، ٢٨، ٣٠، ٣٢، ٣٤، ٣٨، ٤١، ٤٣، ٤٩،

للنسق الكوفي ، واستقر الرأي عند النحويين القدماء والمحدثين على أن النسق كوفي [١]، وذلك من خلال دراسةِ كتبِ أعلام نحاة الكوفة .

ونشأتْ شبهة لدى كل من د. عوض بن حمد القوزي [٢]، ود. إبراهيم السامرائي [٣] فنسبا مصطلح « النسق » للخليل ؛ اغترارًا بالبيتين الواردين في « مقدمة في النحو » المنسوب لخلف منسوبين للخليل [٤].

ونقل المحقق ص ٥٧ عن السامرائي قوله : (. . . وشاع أيضًا أن « النسق » مصطلح كوفي ، والذي عرفناه أن « النسق » جاء في كلام الخليل في « العين » ، وذكره سيبويه في « الكتاب ») [٥].

قال المحقق ص ٥٧ : (. . . وأضيف إلى كلامه ورود المصطلح في منظومة الخليل النحوية ، وفي كتابه « الجمل ») [٦].

ولنا هنا وقفة ؛ لأن المحقق سلَّم بكلام السامرائي ، بأن النسق ذكره سيبويه في « الكتاب » ، وليس هذا صحيحًا ، ولم يذهب أحد إليه ؛ لأن « الكتاب » خلا تمامًا من هذا المصطلح .

ولام المحقق المخزومي ؛ لأنه يرى أن « النسق » كوفي ، ونفىٰ الصحة عن

---

[١] انظر : شرح المفصل ٣/٧٤ و ٨/٨٨ وهمع الهوامع ٢/١٢٨، والتصريح ٣/٥٤٩، ومدرسة الكوفة ٣١٥ وأبو زكريا الفراء ٤٥٣، ومصطلحات النحو الكوفي ٧٧ ودراسة في النحو الكوفي ٢٥٠ - ٢٥٢ والمصطلحات النحوية نشأتها وتطورها ١١١، ١١٢ ومصطلحات الكوفيين النحوية ١٦٣، ١٦٥ ومكانة الخليل ١٧٧، ١٧٨ والمدارس النحوية ١٦٧.

[٢] المصطلح النحوي نشأته وتطوره ١٠٨، ١٦٩ وانظر مصطلحات الكوفيين النحوية ١٦٦، ١٦٧.

[٣] المدارس النحوية أسطورة وواقع ١٣٥، ١٣٦، ١٥٤.

[٤] مقدمة في النحو ٨٥، ٨٦.

[٥] مقدمة تحقيق المنظومة ص٥٧ وانظر منها ص ٤٤، ٤٥.

[٦] انظر : كتاب الجمل في النحو المنسوب للخليل ابن أحمد دراسة تحليلية ٨٠، ٨١.

٥١، ٥٢ وانظر مصطلحات الكوفيين النحوية ١٦٤ والتوابع في كتاب سيبويه ١/١١٦ .

كلامه [١]، كما لامَ د . جعفر نايف عبابنة لذكره « النسق » من بين مصطلحات الكوفيين [٢]، وردَّ كلامه بورود النسق في المنظومة ، فهل يصلح الاعتداد بما جاء في المنظومة التي يسعى لإثبات صحة نسبتها ؟

الجحد :

اتخذ المحقق من ورود مصطلح « الجحد » و « الجحود » في « العين » و « المنظومة » و « الجمل » دليلًا على صحة نسبة المنظومة للخليل ، وهذه المصادر الثلاثة مقدوح في صحة نسبتها إليه ، ولم ترد هاتان العبارتان في « الكتاب » على لسان صاحبه ، ولا فيما حكاه عن شيخه الخليل ؛ وإنما استعملا « النفي » مقابلًا لهما [٣]، ولم أر أحدًا سبق المحقق إلى نسبة هذا المصطلح للبصريين [٤]، فكيف بنسبته إلى إمامهم ؟

ووقع المحقق في مزالق الجزم بأحكام خاطئة ، منها قوله ص ٦٠ عن « الجحد » : « وورود هذا المصطلح لدى الخليل - أي في المنظومة - يؤكد أنه بصري ، أخذه الكوفيون من الخليل فشاع على ألسنتهم، وبهذا فلا مجال لقول بعض المحدثين - يقصد د. المخزومي-: إن هذا المصطلح كوفي يعني النفي . . .» .

وقوله ص ٦٠ : « وجودُ هذا المصطلح المتكرر عند الخليل - أي في المنظومة - يؤكد عدم صحة أن المصطلح كوفي » [٥].

---

[١] مقدمة تحقيق المنظومة ٥٧.

[٢] مقدمة تحقيق المنظومة ٥٧، ٥٨.

[٣] الكتاب ١/ ٥٥، ٥٩، ٦١، ١٣٥، ١٣٦، ١٤٥، ١٤٦، ٤٣٥، ٤٣٨، و ٢/ ٨٥ و ٣/ ٤٠، ..

[٤] المصطلح النحوي ١٧١ وأبو زكريا الفراء ٤٤٢ ومصطلحات الكوفيين النحوية ١٨٤ - ١٨٦ ومصطلحات النحو الكوفي ١٤٦ - ١٤٩ ومدرسة الكوفة ٣٠٩ ودراسة في النحو الكوفي ٢٦٢ - ٢٦٤.

[٥] وانظر ص ٦٠، ٦٢ من مقدمة التحقيق ؛ ففيهما افتراضات من المحقق لا يدعمها دليل، وانظر مدرسة الكوفة ٣٠٩.

والذي أوقعه في هذا استقرار صحة نسبة المنظومة للخليل عنده سلفًا ، والثابت في الاستعمال عند نحاة المدرستين[١] أن الجحد كوفي ، والنفي بصري ، وهو ما اتفق عليه النحاة المحدثون ، كما تقدم .

الخفض :

في الصفحات ٦٦ – ٦٨ أورد المحقق نصوصًا من المنظومة والجمل والعين ورد فيها مصطلح « الخفض » ؛ محاولًا التأكيد على صحة نسبة المنظومة للخليل ، وذكر أن الخفض مصطلح خليلي ، ولكن هذا كله منقوض بأن الكتب الثلاثة مقدوح في نسبتها .

أما « كتاب سيبويه » – الذي تضمن أقوال الخليل وآراءه ومصطلحاته – فقد خلا من ذِكْرٍ لمصطلح « الخفض » ومشتقاته ، فليس هذا المصطلح خليليًا ولا بصريًا كما ذكر المحقق ، وإنما هو تسمية كوفية ، ذكرها بعض البصريين واستعملوها ، كما ذكر أبو القاسم الزجاجي[٢].

وذكر اللبدي أن « الخفض بمعنى الجر تسمية أطلقها الكوفيون »[٣]، كما ذكر عبابنة أن الجر والخفض خلا منهما كتاب سيبويه[٤]، وليس صحيحًا ؛ فقد عبر سيبويه بالجر ومشتقاته[٥]، وذكر حروف الجر[٦]، وأطلق عليها حروف الإضافة[٧].

وفي هذا الصدد يقول د . السامرائي : (... فالوجه أن يقال : إن الخليل أول

---

[١] انظر معاني القرآن للفراء ١/ ٢٨، ٥٢، ٥٣، ٤٧٩ و ٢/ ٤٩، ٨٤ ومجالس ثعلب ١٣٢، ١٥١ وشرح القصائد السبع الطوال لأبي بكر الأنباري ٣٤، ٥٣، ٢٦٧، ٣٨٢.

[٢] الإيضاح في علل النحو ٩٣ وانظر المقتضب ١/ ١٨٤ و ٢/ ٣٤٧ و ٣/ ٦٠، ٦١ والأصول ١/ ٤٠٨.

[٣] معجم المصطلحات النحوية والصرفية ٧٦ وابن الناظم النحوي ٢٦٦، ٢٦٧.

[٤] مكانة الخليل ١٦٠.

[٥] الكتاب ١/١/١٣، ٢٢.

[٦] الكتاب ١/ ٩٤، ١٥٢، ١٥٩، ١٦٠، ٣٩٥، ٤١٩، و٣/١٤٧، ٤٩٦.

[٧] الكتاب ١/ ٣٩، ٩٢، ١٠٦، و ٢/٣٠٩ و ٣/ ٨٢، ٤٩٦، ٤٩٧، وانظر المقتضب ٤/١٣٦ ومكانة الخليل ١٦٣.

من استعمل الخفض . . .) [١].

وهذا سَهْوٌ منه ، لم يتوقف المحقق عنده ناقدًا ، بل أوقعه هذا السَّهْوُ السامرائي في مزالق أخرى [٢] يطول المقام بذكرها.

ما لم يُسَمَّ فاعله :

في ص ٨٣، ٨٤ استدل المحقق بنصوص من المنظومة والجمل ، على أن هذا المصطلح خليلي بصري ، وهذا خطأ ؛ إذ لم يرد هذا المصطلح في « الكتاب » ، وهو كوفي [٣]. وفي ص ٨٤ خطَّأ المحقق د . السامرائي؛ إذ ذكر أن « ما لم يُسَمَّ فاعله » من مصطلحات الكوفيين [٤]، وهو سَهْوٌ من المحقق .

لا التبرئة :

ذكر المحقق ص ٨٦ أن مصطلح « التبرئة » ورد في المنظومة ، ويقصد بـ « لا التبرئة » : لا النافية للجنس ، ولم يستخدم الخليل وسيبويه واحدًا من الاسمين المذكورين ؛ وإنما اكتفيا بإطلاق صفة النفي عليها ، فقال سيبويه : « هذا باب النفي بلا » . . [٥]، أما اصطلاح « التبرئة » وإطلاقه على « لا » فهو صنعةُ الفراء [٦]. واستعمله ثعلب [٧].

الصفات = الظروف :

الظرف مصطلح بصري ، يسميه الكوفيون « صفة » ، ويطلق بعضهم عليه :

---

[١] المدارس النحوية أسطورة وواقع ١٣٢ وانظر مدرسة الكوفة ٣١١ وأبو زكريا الفراء ٤٣٧، ٤٣٨؛ فقد وهم المخزومي والأنصاري ، فنسبا الخفض للخليل .

[٢] انظر ص ٦٩ من مقدمة التحقيق وانظر أيضًا ص ٦٦ ، ٦٨ ففيها أوهام أخرى ، وقع فيها المحقق .

[٣] انظر مصطلحات النحو الكوفي ٦٣- ٦٦، ودراسة في النحو الكوفي ٢٧٨، ٢٧٩ وأبو زكريا الفراء ٤٤٤، ٤٤٥، والمصطلح النحوي ١٤٣، ١٤٤.

[٤] المدارس النحوية أسطورة وواقع ١٢١، ١٢٢.

[٥] الكتاب ٢٧٤/٢ وانظر مصطلحات الكوفيين النحوية ١٣٦.

[٦] مصطلحات الكوفيين النحوية ١٣٧.

[٧] مجالس ثعلب ١٣١، ١٣٢ وانظر مصطلح النحو الكوفي ١٥٨ ودراسة في النحو الكوفي ٢٦٩ - ٢٧١ والمصطلح النحوي ١٧٢، ١٧٣ ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية ٢١.

« المحل » ، وقد جاء اصطلاح « الصفات » في المنظومة [١] ، ولم يستعمل الخليل وسيبويه في « الكتاب » الصفة أو المحل فهما كوفيان ، فالصفات أو الصفة من صنعة الكسائي [٢] ، والمحل من صنعة الفراء [٣] ، ولكنه استعملهما [٤] ، ورأي ابن منظور في اللسان [٥] ، والزَّبيدي في التاج [٦] أن المحل من صنعة الكسائي ، والصفات من صنعة الفراء ، وأيًّا ما كان الأمر ، فإن هذا لا يُخرج الاصطلاحين من دائرة الكوفيين [٧] ، وذكر الدكتور القوزي أن (ما حصل من لبسٍ عند الأزهري في نسبة المحل إلى الكسائي ، ونسبة الصفة إلى الفراء ، فهذا لا يخرج المصطلحين عن دائرة الكوفيين) [٨] ، لكن اللبس حصل من الدكتور القوزي ؛ لأن هذا لم يقع من الأزهري في التصريح [٩] الذي نقل عنه .

واستعمل سيبويه مصطلح « المستقَرّ » بمعنى الظرف ، أي : مستقر فيه [١٠] ، وعبارة الخليل وسيبويه وعامة البصريين « الظرف » [١١] .

وخلاصة الأمر أنه لا يصح الاستدلال بورود المصطلحات السابقة في المنظومة على إثبات صحة نسبتها للخليل ؛ لأنها لم ترد في الكتاب على لسان الإمامين ، ولا يصح – أيضًا – المقارنة بين ما جاء في « الكتاب » وما جاء في

---

[١] المنظومة ص ٢٣٩، ٢٤٧.

[٢] الأصول ١/ ٢٠٤، ٢٠٥ ومصطلحات الكوفيين النحوية ١٤٨ والتصريح ٢/ ٥٠٣ والمصطلح النحوي ١٦٣.

[٣] الأصول ١/ ٢٠٤ والتصريح ٢/ ٥٠٣ والمصطلح النحوي ١٦٣.

[٤] معاني القرآن ١/ ١١٩، ٣٦٢.

[٥] ٧/ ٢٢٩ .

[٦] ٢٤/ ١١١.

[٧] الإنصاف ١/ ٥١ ودراسة في النحو الكوفي ٢٤٥ – ٢٤٧ والمصطلح النحوي ١٤٠، ١٤١، ١٦٣ ومدرسة الكوفة ٣٠٩، ٣١٠ وأبو زكريا الفراء ٤٤٦ – ٤٤٨ ومصطلحات النحو الكوفي ٧١ – ٧٤.

[٨] المصطلح النحوي ١٦٣.

[٩] التصريح ٢/ ٥٠٣.

[١٠] الكتاب ١/ ٥٥، ٥٦ و٢/ ٨٨، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٨، ١٣٢، و ٣/ ٢٤ والأشباه والنظائر في النحو ٢/ ٢٣١.

[١١] الكتاب ١/ ٦٨، ٦٩، ٨٥، ١٠٤، ١٠٥، ١١٧، ١١٨، ١٣٥، ١٣٦، ١٥٩، ١٦٠، ١٧٦، ١٨١، ٢١١، ٢١٦، ٢٣٥، ٢٤٠، ٤٠٣، ٤٠٧، ٤٠٩، ٤١٦، و ٢/ ٣٠٢، ....

المنظومة والعين والجمل ؛ لأنها مقارنة بين ما ثبتت نسبته يقينًا لمؤلفه ، وبين ما اكتُنِف بالشك من كل وجه ، ونسبة المنظومة للخليل تهدم بناءً مستقرًّا بشأن المصطلحات ونسبتها إلى أصحابها من نحاة المدرستين ، يقول المحقق : (إن دراسة تلك المنظومة تؤدي إلى نتائج مهمة ؛ أولها أن كثيرًا من المصطلحات التي نُسِبتْ خطأً إلى الكوفيين لم تكن للكوفيين ، ولكنها للبصريين ، وللخليل بشكل خاص . . .) [1].

رابعًا – أعلام المنظومة :

حاول المحقق الاستدلال بأعلام المنظومة على صحة نسبتها للخليل ، ومنها « عبد السلام » الذي كان مثيرًا بالنسبة للمحقق[2] وربط بين « عبد المهيمن » الذي ورد في المنظومة[3] وبين « المهيمن » الوارد في بيت شعر منسوب للخليل بلا رابط حقيقي ، وكذلك فعل مع اسم « المهلب »[4] وصلته بحياة الخليل ، وحوشب [5] ، وغيرها من الأعلام التي لا يحسن إطالة الوقفة عندها؛ لأنها لن تفيدنا فيما نحن بصدده ، وكلام المحقق فيها محض افتراض .

وفي ص ٩٧ – ١٠٣، حاول المحقق الاستدلال على صحة نسبة المنظومة للخليل لذكر قطرب المتوفى سنة ٢٠٦هـ فيها .

لكني أرى أن قطربًا جاء لمناسبة الرويّ وإقامة الوزن فقط ؛ لأن المسألة التي ذُكِر فيها ليست خلافية ، وهي نصب المختوم بألف أو تاء أصلية بالفتحة ، وهو أمر مُجمَع عليه ، ليس لقطرب رأي خاص فيه ، ولكن المحقق وحده يرى أن المسألة خلافية [6].

---

[1] حوارات صالون الفراهيدي ٤٩.
[2] مقدمة تحقيق المنظومة ٩٢، ٩٣.
[3] مقدمة تحقيق المنظومة ٩٤.
[4] مقدمة تحقيق المنظومة ٩٦.
[5] مقدمة تحقيق المنظومة ٩٥.
[6] مقدمة تحقيق المنظومة ٤٩.

والمشكلة عند المحقق تكمن في ذِكْر الناظم قطربًا في قوله عن التاء :

فنصبتُ لما أن أتتْ أصليةً وكذاك ينصبها أخونا قطربُ

ولكن ذِكْر قطرب يُعَدُّ من أدلة النفي ؛ لأن المصادر لم تمدنا بأية إشارة إلى تتلمذ قطرب للخليل وأخذه عنه ، فكيف يمكن أن يشير الخليل إلى رأيه ، رغم أن سيبويه - وقد تتلمذ قطرب له ، وهو الذي لقَّبه بلقبه - لم يشر إليه في كتابه ، ولم يذكر رأيًا له في هذه المسألة ولا في غيرها من المسائل ، ولم ينقل النحويون من هذه المنظومة على كثرة ما نقلوه عن الخليل ، والخليل نفسه لم يُحِلْ إليها فيما نُقِل عنه من آراء ، ولا أشار إليها سيبويه ، وهو أقرب تلاميذه إليه .

وذكر المحقق ص ١٠١ أن « الخليل نفسه ذكر سيبويه في نص من نصوصه التي نُسِبتْ إليه محققةً ؛ فقد ورد في كتاب الجمل في النحو تصنيف الخليل بن أحمد الفراهيدي ، في باب جمل الواوات ، عندما كان الخليل يتكلم عن واو الإقحام ، وذكر قول الله تعالىٰ : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ وأن معناه « يصدون » ، والواو فيه واو إقحام ، قال الخليل : (ومثله قول الله عز وجل : ﴿فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ۝١٠٣ وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ۝١٠٤ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ﴾ ، معناه : ناديناه ، والواو حشو ، على ما ذكره سيبويه النحوي » .

وعلق المحقق قائلًا : « هكذا ذكر الخليل تلميذه سيبويه ، ونسب له رأيًا ، ولا ضير في أن يذكر الأستاذ تلميذه ، ولهذا فذِكْر الخليل لقطرب لا يدعو إلى الدهشة . . .» .

وكلام المحقق مردود بوجوهٍ :

أولها : نسبة كتاب الجمل في النحو للخليل مقدوح فيها ، كما تقدم ، فلا يستدل بما جاء فيه من آراء وأقوال وأعلام .

وثانيها : الرأي القائل بزيادة الواو وإقحامها رأي الكوفيين ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش وابن برهان من البصريين ، وعامة البصريين على أنه لا يجوز ،

وتأوَّلوا نصوص الكوفيين ، والخليل وسيبويه شيخا البصريين ، فلا ينسب القول بزيادة الواو إليهما[١] .

ونسب الأنباري في الإنصاف[٢] القول بزيادة الواو إلى أبي العباس المبرد من البصريين ، وهو وهْمٌ منه ؛ لأن المبرد يقول بتقدير خبر محذوف ، ويرى زيادة الواو أبعد الأقاويل[٣] ، وغير جائز عند البصريين[٤] ، وكذلك ابن جني[٥] ، ويرى ابن الشجري أن زيادة الواو (لم تثبت في شيء من الكلام الفصيح)[٦] .

والقول بزيادة الواو ليس على إطلاقه عند الكوفيين أنفسهم ، فيرى الفراء أنها تُزاد في جواب « لمَّا » و« حتى إذا » فقط ، يقول : (. . . وهو في « حتى إذا » و « فلما أن » مَقُولٌ ، لم يأت في غير هذين[٧] بل إن الفراء لا يشتهي القول بإقحام الواو ، قال : (وقد قال بعض مَنْ روى عن قتادة من البصريين : « إذا السماء انشقَّتْ أذنتْ لربها وحقتْ » ، ولستُ أشتهي ذلك)[٨] .

وثالثها : لم يتعرض سيبويه في « الكتاب » لإقحام الواو عند ذكره الآية موضوع الكلام ، فقد أورد الآية تحت بابٍ عنوانه : (هذا باب ما تكون فيه « أن » بمنزلة « أيْ ») ، ويرى أن « أنْ » في قوله سبحانه : ﴿وَنَٰدَيۡنَٰهُ أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ۝١٠٤﴾ ليست من هذا الباب[٩] ، أما ما جاء في « الجمل » فهو خطأ ، لا تصح نسبته لإمام النحاة سيبويه .

---

[١] معاني القرآن للفراء ١/ ١٠٧، ١٠٨، ٢٣٨ و ٢/ ٥٠، ٥١، ٢١١، ٣٩٠ و٣/ ٢٤٩، ٢٥٠ وللأخفش ٤٥٧، ٤٥٨ وللزجاج ٤/٣١١ والخصائص ٢/٤٦٢ وسر صناعة الإعراب ٦٤٥ – ٦٥٠ ومقدمة تحقيق وجوه النصب لجحا إذ خطأ هذا القول ص ١٥.

[٢] الإنصاف ٤٥٦ – ٤٦٢.

[٣] المقتضب ٢/ ٧٧.

[٤] المقتضب ٢/ ٧٨.

[٥] الخصائص ٤٦٢/٢ وسر صناعة الإعراب ٦٤٦.

[٦] الأمالي ٢/ ١٢٢.

[٧] معاني القرآن ٢٣٨/١ وانظر ٣٩٠/٢ و ٣/ ٢٤٩.

[٨] معاني القرآن ١/ ٢٣٨.

[٩] الكتاب ٣/ ١٦٢، ١٦٣ والتعليقة للفارسي ٢/ ٢٧١ والهامش .

رابعها : لم يتعرض الخليل للواو في هذه الآية فيما حُكِيَ عنه ، قال سيبويه : (وقال الخليل : تكون أيضًا على « أي ») [١]، يقصد « أن » المفسِّرة ، وقال الباقولي : (وأجاز الخليل أيضًا أن يكون على « أيْ » ؛ لأن ﴿ناديناه﴾ كلام تام ، ومعناه : يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا) [٢].

وقال سيبويه : (وسألت الخليل عن قوله ، جلَّ ذكره : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾ أين جوابها ؟ . .. فقال : إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبرِ الجوابَ في كلامهم ؛ لعِلْم المخْبَر لأيِّ شيء وُضِعَ هذا الكلام) [٣].

فالخليل لا يقول بزيادة الواو في هذه الآية ولا في نظائرها ، وإنما يقدر جوابًا محذوفًا .

وقال الرماني : (واختلف العلماء في قوله : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾ ، فذهب المبرد إلى أن الواو زائدة ، والتقدير : حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها . . . .، واعتفى الخليل من الآية والقول فيها . . . .) [٤].

ونسبة الرماني القول بزيادة الواو هنا للمبرد خطأ ، سبق تصحيحه عند بيان وَهْم الأنباري في المسألة نفسها ، والاستدلال بالكتاب لسيبويه ومعاني الحروف للرماني الثابتي النسبة لمؤلفيهما مقدم على الجمل المشكوك فيه .

وخامسها : في باب جمل التاءات من « الجمل » تعرض مؤلفه لتاء التأنيث ، فقال : (وتاء التأنيث كسر في الخفض والنصب ، ورفع في الرفع) [٥]، ولم يتعرض لخلافٍ ولا لقطرب ولا غيره ، فالمادة في المنظومة والجمل ليست على نسق واحد .

---

[١] الكتاب ٣/ ١٦٣.

[٢] إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٧٩٧ وانظر البحر المحيط ٩/ ١١٧، ١١٨.

[٣] الكتاب ٣/ ١٠٣.

[٤] كتاب معاني الحروف ٦٣، ٦٤.

[٥] الجمل ٢٧٤.

يضاف إلى ما تقدم أن قطربًا لم يكن ثقة [١]، ولا صاحب نَجْمٍ عالٍ بين أصحاب الخليل [٢]، بل كان لئيم الطبع دنيئًا، فقد قَدَّم تلميذه عليه وأَقَرَّ له بالعلم لجُعْل جعله له [٣]، وقال في ذلك شعرًا، فليس جديرًا بأن يذكر قصدًا على لسان الناظم، بل ذُكر لإقامة الوزن ومناسبة الروي، مثل (حوشب، مهلب، مصعب، أشعب، شوزب، جندب، معتب، زينب، مقنب، تغلب، مرحب، قعنب، مخلب، ...)، وكلها بائية، ولو كان الرويُّ حرفًا آخر لحلتْ محلَّ هذه الأعلام أعلام أخرى مختومة به.

فلا صلة لذكر قطرب هنا في المنظومة بكونها للخليل.

زيد وعمرو

ومما يدعو للعجب أن المحقق اتخذ من ورود زيد وعمرو في المنظومة دليلًا على صحة نسبتها للخليل؛ لورود هذين الاسمين في كتاب سيبويه، وهو التلميذ النابه للخليل.

وهذا خطأ منه؛ فقد كثر ذكر هذين الاسمين في «الكتاب» [٤] على لسان عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت ١١٧هـ) وعيسى بن عمر الثقفي (ت ١٤٩هـ) وأبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ)، وهؤلاء جميعًا سبقوا الخليل وشافَهوا العرب قبله.

وصار هذان الاسمان علمين في ضرب الأمثلة النحوية، حتى تمثَّل الشعراء بهما تندرًا، قال ابن الدهان [٥] عن زيد:

---

[١] بغية الوعاة ١/ ٢٤٢، ٢٤٣.

[٢] أخبار النحويين البصريين ٦٤، ٦٥.

[٣] انظر طبقات النحويين واللغويين ١٠٠ وتاريخ العلماء النحويين ٨٤ وإنباه الرواة ٣/٢١٩، ٢٢٠.

[٤] الكتاب ١/٢٨٦ و ٢/٩٦، ١١٣، ١٨٥، ٣١٩ و٣/٢٤٢، ٢٨١، ٢٩٥، ٥٠٨.

[٥] البلغة ١٠٢، ١٠٤ وانظر أخبار النحويين=

النحو أنت أحق العالمين به   أليس باسمك فيه يضرب المثلُ

وقال السخاوي [١] :

وهما زيدٌ وعمرٌو إنما   بُنيَ النحو على زيد وعمرو

خامسًا – قضايا نحوية للمناقشة :

عقد المحقق فصْلًا ناقش فيه بعض القضايا النحوية الواردة في المنظومة ، التي رأى أنها تستحق وقفة ؛ ليستدلَّ منها على صحة نسبة المنظومة للخليل ، ومنها :

١– أمس بين الإعراب والبناء :

لم يتعرض الناظم لخلاف في « أمس » معرَّفةً أو منكرةً [٢] ، ولم يذكر سوى المشهور من أقوال النحاة [٣] الذين خطأوا من خالف المشهور [٤] .

ورغم هذا نجد المحقق في ص ١١٤ – ١٢١ يربط بين ما جاء في المنظومة والكتاب والجمل ؛ فذهب مذاهب شتىٰ ، ولم يصل إلى قول جديد في المسألة ، ورجع إلى كتب النحو ينقل كلامًا اتفق الجمهور عليه ، ويؤيده قوله نفسه : (... وما قال الخليل – يقصد في المنظومة – كان عليه معظم النحاة) [٥] .

ولا توافُقَ بين ما جاء في المنظومة والكتاب والجمل ؛ لأن المنظومة والجمل لم يتعرضا لشيء من الخلاف ، أما الكتاب فقد تردد فيه قول الخليل واضطرب حتى ضعَّفه سيبويه ونفىٰ القوة عنه [٦] .

= البصريين ٦٩ والبغية ١/ ١٨٠، ١٨١ و ٢/ ٢٣٧.

[١] البلغة ١٥٨، ١٥٩ والبغية ١/ ٥٧١.

[٢] المنظومة ٢٤٥، ٢٤٦.

[٣] الكتاب ٢/ ١٦٢، ١٦٣ و ٣/ ٢٨٣ – ٢٨٥ والمقتضب ٣/ ١٧٣ و ٤/ ٣٣٣، ٣٣٤ والأصول ٢/ ١٤٢، ١٤٣ والجمل ٢٩٩ والأمالي لابن الشجري ٢/ ٥٩٥، ٥٩٦ وتعليق الفرائد ٥/ ١٩٥ – ١٩٨.

[٤] انظر الكتاب ٢/ ١٦٤ وشرح التسهيل ٢/ ٢٢٣، ٢٢٤ وشرح الرضي ٣/ ٢٢٨، ٢٢٩ والمساعد ١/ ٥٢٠ وشفاء العليل ٤٧٧ وتعليق الفرائد ٥/ ١٩٩، ٢٠٠.

[٥] مقدمة تحقيق المنظومة ١١٥.

[٦] الكتاب ٢/ ١٦٤.

فلا يستدل بهذه المسألة على صحة نسبة المنظومة للخليل .

٢- حتى وعملها :

ذكر المحقق ص ١٢٢، ١٢٣ أن الخليل - في المنظومة - يرى أن « حتى » لا تجر الاسم بعدها ، إلا إذا كان معناها الغاية ، فإن لم تكن كذلك فقد يُرفع الاسم بعدها على الابتداء أو الفاعل ونائبه ، أو ينصب على المفعولية ، ونقل عن الجمل ما يؤيد هذا ، وتوقف عند المثال المشهور : « أكلت السمكة حتى رأسها » ، وورد في المنظومة : « أكلت الحوت حتى رأسه » ، وورد في الجمل : « أكلت السمكة حتى رأسها » ، ونقل من « العين » أن « الحوت معروف ، والجمع : الحيتان ، وهو السمك » ، واستدل بهذا على صحة نسبة المنظومة للخليل ؛ لأن هذا الترابط بين هذه المصادر الثلاثة يدل على اتساق في الكلام ، وعلى أداء دلالي موحَّد ، كما يرى المحقق .

ولكن لا خلاف بين النحاة في كون « حتى » جارةً إذا دلتْ على انتهاء الغاية ، ودخلت على اسمٍ ، وكانتْ بمعنى « إلى »[1] ، ولا يصلح الاستدلال بما جاء في الجمل والعين والمنظومة للقدح فيها جميعًا .

أما المثال الذي يدور احتجاج المحقق حوله - وهو « أكلت السمكة حتى رأسها » - فلم يرد في كتاب سيبويه لا على لسانه ، ولا فيما حكاه عن شيخه ، والكتاب هو المصدر الوحيد الذي نثق في صحة ما ورد فيه من بين هذه المصادر .

يقول المحقق ص ١٢٣ عن تفسير الحوت من العين : (وربما ما ورد في العين لقرينة على أن الكلام إنما هو للخليل نصًّا ، بل قارئ الكتاب لسيبويه ليكاد يجزم بأن الرأي الوارد فيه للخليل) .

---

[1] الكتاب ٣/ ١٦، ١٧ والأصول ١/٤٢٤ - ٤٢٦ والجمل للزجاجي ٦٨ ومعاني الحروف له ٦٤ وللرماني ١١٩ وشرح الكتاب للسيرافي ٣/ ١٤٨، ١٤٩ وشرح أبياته لابن السيرافي ١/ ٣٦١.

قلت : تفسير الحوت بالسمك شأن لغوي ، لا يتصل بموضوع الكلام ، ولا خلاف بين أهل اللغة فيه [١] ، وسيبويه في هذه المسألة ، وفي الموضع الذي نقل عنه المحقق [٢] ، لم يصرح بذكر الخليل ، كما أن هذا الباب في « الكتاب » لا صلة له بكوْن « حتى » للغاية ، وهو باب « يحمل فيه الاسم على اسم بُنِيَ عليه الفعل مرةً ، ويحمل مرةً أخرى على اسمٍ مبني على الفعل » [٣] ، والمسألة التي تتصل بـ « حتى » ليست مفردةً لها في « الكتاب » [٤] .

٣- النداء المفرد المنعوت :

عرض المحقق في ص ١٢٤ - ١٢٨ لمسألة « نداء المفرد المنعوت » ، وأبدى تعجبه من لفظة « المفرد » الواردة في قول الناظم :

وإذا أتيتَ بمفرد ونَعَتَّه فانصبْ فذاك إذا فعلتَ الأصوبُ
يا راكبًا فرسًا ويا متوجهًا للصيد دونك إن صيدك محصَبُ

وذهب مذاهبَ شتَّى في تفسير « المفرد » ، وأبْعَدَ في التمحُّل ، وتعجَّل في قراءة النصوص فبترها ، ورأى أن البيتين السابقين غير مرتبطين ، وأن المراد منهما غير واضع ولا محدد ، ورجَّح أن يكون المراد بالمفرد هو العلم المفرد ، كما في « زيد الطويل » ، وأن الرفع والنصب جائزان في نعته ، وانتهى إلى أن العنوان « باب النداء المنعوت » ليس في موضعه ، ثم أورد ما يقابل « المفرد » من تقسيمات ، وادَّعى أن الخليل وسيبويه - وتبعهما المبرد - لم يستعملوا اصطلاح « الشبيه بالمضاف » ، واستعملوا « النكرة الموصوفة وغير الموصوفة » عوضًا عنه .

والذي أوقع المحقق في هذه المزالق المركَّبة كلها ، وألجأه إلى هذه التأويلات

---

[١] انظر : الصحاح ٢٤٠ واللسان ٢/٢٦ والقاموس ٢٤٥.
[٢] الكتاب ١/ ٩٦، ٩٧.
[٣] الكتاب ١/ ٩١.
[٤] الكتاب ١/ ٩٦، ٩٧.

المُتَمَحِّلة ، هو عدم وقوفه على المعنى الصحيح المراد من لفظة « مفرد » عند الناظم ، والمراد منها هو « النكرة غير المقصودة » ، لكن لما وقعتْ عين المحقق على لفظة « مفرد » انصرف ذهنه إلى المفرد العلم ، الذي يُبْنَى على الضم في النداء ، كما رأى أن أمثلة البيت الثاني لا تتوافق مع العنوان والبيت الأول .

ولكن المفرد – في النداء – إما أن يكون معرفة كزيد ، وإما أن يكون نكرة ، وتنقسم النكرة إلى مفرد نكرة معينة (مقصودة) ، ومفرد نكرة غير معينة (غير مقصودة) .

قال ابن السراج : (الاسم المفرد ينقسم على ضربين : معرفة ونكرة ؛ فالمعرفة هو المضموم في النداء . . . وأما الاسم النكرة الذي بقي على نكرته ، فلم يتعرف بتسمية ولا نداءٍ ، فإذا ناديته فهو منصوب ، تقول : يا رجلًا أقبل ، ويا غلامًا تعالَ ، وكذلك إن قلت : يا رجلًا عاقلًا تعالَ ، فالنكرة منصوبة ، وصَفْتَها أو لم تصفها ، ومعنى هذا أنك لم تدعُ رجلًا بعينه ، فمن أجابك فقد أطاعك) [1].

وقال الرضي : (قوله : « وينصب ما سواهما » ، أي : ينصب ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث ، مع اللام كان أو مع الألف ، وما سواهما ثلاثة أقسام : المضاف والمضارع له والمفرد النكرة) [2].

ومؤلف الجمل – الذي ينسبه المحقق للخليل – أشار إلى أن المراد بالنكرة الموصوفة عنده – في الباب الذي ساق منه المحقق نقلًا طويلًا – هي غير المقصودة ، وحكمها النصب ، أما النكرة المقصودة فحكمها الرفع ، قال مؤلف الجمل : (. . . فنصب « راكبًا » و « ساريًا » . . . لأنه نداء نكرة موصوفة) [3]، وقال

---

[1] الأصول ١/ ٣٣٠، ٣٣١ وانظر المقتضب ٤/ ٢٠٢، ٢٠٣ والجمل للزجاجي ١٤٧ – ١٥٠ واللمع ١٩١ وشرح اللمع للباقولي ق ٧٥ أ وللواسطي ١٣٩ ولابن الخباز ٣١٨، ٣١٩ والإيضاح للفارسي ١٨٧، ١٨٨ وابن الناظم ٢٣٢، ٢٣٣.

[2] شرح الكافية ١/ ٣٥٤.

[3] الجمل ٥٣.

عن قول الأعشي : « وويلي منك يا رجلُ » وقول كثير : « حُيِّيتَ يا رجلُ » : (. . . فرفع « رجلًا » ، وهو نكرة ، وإنما رفعه لأنه قصده فسمَّاه بهذا الاسم ، فكأنه جعله معرفة) [1] .

وهذا كلام لم ينقله المحقق عن الجمل ، فصارت الصورة عنده ناقصة ، ولم يهتد إلى المراد الصحيح من لفظة « مفرد » ، ولا « نكرة موصوفة » .

وقال الفراء عن النكرة الموصوفة : « والعربُ إذا دعتْ نكرةً موصولةً بشيء آثرت النصب ، يقولون : يا رجلًا كريمًا أقبل ، ويا راكبًا على البعير أقبل . . .) [2] .

ويؤيد ما ذهبتُ إليه من قَصْد الناظم بلفظة « مفرد » قول الزجاجي : (.. وتقول في النكرة : يا ذاهبًا مسرعًا ، ويا راكبًا مستعجلًا ، ويا قاصدًا بلدًا) [3] .

فقوله : « يا قاصدًا بلدًا » كقول الناظم : « يا راكبًا فرسًا » ، ويؤيد هذا أيضًا قول ناظم عُماني هو ابن أبي غسان [4] :

وقل في نداء النعت : يا باسطًا يدًا ويا قاصدًا للصيد لا تَصِدِ الرَّخَمْ

فقوله : « يا باسطًا يدًا » نداء النعت ، وهو بهذا يوافق قول ناظمنا .

٤- النداء المضاف :

في الصفحات ١٢٨ - ١٣٠ أثار المحقق مشكلة حول ارتباط هذا العنوان بالبيتين المندرجين تحته ، وهما قول الناظم :

فإذا أتتْ ألف ولام بعدها وأردتَّ فانصبْ ما تريد وتوجبُ
يا زيد والضحاك سيرا نحونا فكلاكما عَبْلُ الذراع مجربُ

---

[1] الجمل ٥٣.

[2] معاني القرآن ٢/ ٣٧٥، ٣٧٦ وانظر الكتاب ٢/ ١٩٩ - ٢٠٣ وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٩٣.

[3] الجمل في النحو ١٤٧.

[4] فريدة مرجان العلوم ١٥ وانظر ١٢٦، ١٢٧ من مقدمة تحقيق المنظومة ؛ ففيها افتراضات وتأويلات للمحقق مردودة بما تقدم .

وتساءل المحقق عن عَوْد الضمير في قول الناظم : « بعدها » ، وذكر أنه يحتمل أن يكون المقصود بالبيت الأول هو المنادى المضاف ، ولا علاقة للبيت الثاني بالأول ولا بالعنوان .

وفي كلامه نظر ؛ فالعنوان لا صلة له بالبيتين معًا ، وليس المقصود بالبيت الأول « المنادى المضاف » ، وهو ظاهر ، وموضع هذا العنوان أن يكون قبل هذين البيتين بثلاثة أبيات ، شرع فيها الناظم في ذكر أحكام المنادى المضاف ، وتبدأ بقوله :

فإذا أضفتَ نصَبتَ مَن ناديتَه   يا ذا المكارم ، أين أصبحَ جُنْدَبُ ؟

وبهذا يتفق العنوان مع سياق الأبيات ، كما أن العنوان سقط من النسختين ب ، ج ، فلعل الناسخين تعمدا ذلك ؛ لئلا يقع اللبس الحاصل .

وفي ص ١٢٩ اهتدى المحقق إلى المراد الصحيح من البيتين ، فذكر أن المقصود هو العطف على المنادى المفرد باسمٍ مقترن بالألف واللام ، وعلى هذا يكون المقصود جواز عطف المقترن بـ « ال » على المنادى بالنصب أو الرفع ، وإن كان الواجب حسب القياس الرفع .

وما ذكره المحقق فيه نظر ؛ لأن الرفع في المعطوف « والضحاك » ليس واجبًا ، وإنما الوجهان جائزان ، والخلاف في الاختيار ؛ فاختار الخليل وسيبويه والمازني والمبرد والزجاجي وابن مالك والمكودي الرفع ، واختار أبو عمرو وعيسى بن عمر ويونس وأبو عمر الجرميّ النصب [1] .

وذكر المحقق ص ١٣٠ أن السيرافي وصل بالكلام على المعطوف المعرف بـ

---

[1] الكتاب ٢/ ١٨٦، ١٨٧ وابن الناظم ٢٣٥ ومعاني القرآن للفراء ٢/٣٥٥ والزجاج ٤/٢٤٣ والمقتضب ٤/ ٢١٢، ٢١٣ والأصول ١/ ٣٧١، ٣٧٢ والجمل للزجاجي ١٥١ – ١٥٣ والإيضاح للفارسيّ ١٨٩ واللمع ١٩٥ وشرحها للواسطي ١٤٢، ١٤٣ وللباقولي ق ٧٥ ب ولابن الخباز ٣٢٦ .

« ال » إلى حد وجوب رفعه في حالة كونه علمًا لا يتعرف بـ « ال » ، مثل نضر ، عباس . . .؛ وذلك لأن « ال » لن تفيده معنى جديدًا ، ووجوب نصبه إذا كانت « ال » ستفيده تعريفًا ومعنى جديدًا ، مثل : رجل .

ولكن السيرافي لم يقل بذلك ، وإنما قال ما ملخصه [١] : اختيار الخليل الرفع ، أما المبرد فقد فصَّل القول ، وفرق بين الحالتين السابقتين ، والاختيار عنده الرفع في الأولى والنصب في الثانية ، فالأمر دائر في نطاق الاختيار لا الوجوب .

ومؤلف الجمل - الذي ينسبه المحقق للخليل - ذكر الوجهين في « والطير » في قوله سبحانه : ﴿ يَـٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ﴾ ، والضحاك ، وغيرهما ، وقدم النصب واستشهد له ، وكأنه الاختيار عنده [٢] ، وصاحب المنظومة أيضًا قدَّم النصب [٣] ، أما الخليل وسيبويه فقد اختارا الرفع ، فلا يصح ما ختم به المحقق حديثه بقوله : (إذن فنص المنظومة مستقيم غير متعارض فيما نقله عن سيبويه في « الكتاب » وفيما ورد في كتاب الجمل . . .) [٤] .

٥- قطّ ، قد ، حسب ، كفى :

في الصفحات ١٣٠ - ١٣٤ ذكر المحقق أن معنى هذه الكلمات الانتهاء والاكتفاء ، ونقل عن العين في أربعة مواضع منه ما يوضح معناها ، والحركة التي تبنى عليها ، وانتهى إلى وجود اتفاق بين ما في العين وما في المنظومة ، وليس هذا وليدًا للصدفة ، ولكن الكتابين لرجل واحد ، كما يرى .

لكن ما ذكره الناظم وما نقله المحقق عن العين لم تختلف فيه كتب النحو [٥] واللغة [٦] ، فلا يُعَدُّ دليلًا على صحة أو نفي .

---

[١] الكتاب ٢/١٨٧ حاشية (٢) وانظر التعليقة للفارسي ١/ ٣٣٢، ٣٣٤.

[٢] الجمل ٨٣، ٨٤.

[٣] المنظومة ٢١٤.

[٤] مقدمة تحقيق المنظومة ١٣٠.

[٥] الكتاب ٣/ ٢٦٨، ٢٨٦، و٤/ ٢٢٨.

[٦] الصحاح ٨٩٨، ٨٩٩.

٦- باب المجازاة :

في ص ١٣٣ لفت نظر المحقق تمثيل الناظم لـ « إنْ » قبل غيرها من حروف الجزاء ، ونقل عن الخليل في « الكتاب » أن « إنْ » هي أم الباب وتعليله لذلك ، وحاول الربط بين ما ورد في « الكتاب » والمنظومة ، وأنه يؤدي إلى صحة نسبة المنظومة للخليل .

ولكن لا داعي إلى التوقف أمام هذه النقطة ؛ لأنه كما أن « إنْ » هي أم باب الجزاء[1] والمجازاة[2] نجد أن الألف أصل باب الاستفهام ، والواو أم باب العطف ، وإنَّ أم باب إن وأخواتها ، و« كان » أم باب كان وأخواتها ، و« من » أم باب حروف الجر ، و« إلا » أم باب الاستثناء ، فليس في هذا دليل ولا حجة ، ولا خلاف بين النحاة في تقديم التمثيل لإنْ على غيرها من أدوات الشرط .

وما قاله الخليل عن « إن » قاله المبرد وزاد عليه [3]، وفعل الرضي مثل ذلك [4].

وقضية « إن » أم الباب أوقعت المحقق في مزالق يطول المقام بذكرها [5]؛ وذلك بشأن قضية العامل في الشرط والجزاء [6].

سادسًا – عناوين المنظومة :

في ص ١٠٩ رأى المحقق أن عناوين المنظومة قصيرة نسبيًا ؛ لأنها – في رأيه – وضعتْ للشداة في حقل النحو تيسيرًا وتسهيلًا ، ولكن هذا لا يُعَدُّ دليلًا على صحة نسبة المنظومة للخليل ، وربط المحقق بين المنهج التسهيلي في الجمل

---

[1] الكتاب ١/ ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٧، ١٤٠، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٨، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٨٨، و٣/ ٦٣، ٢١٢، ٢١٣.

[2] الكتاب ١/ ١٠٧، ١٣٥، ١٣٦، ٢٦٣.

[3] المقتضب ٢/ ٤٥، ٤٩، ٥٢.

[4] شرح الكافية ٤/ ٨٦.

[5] مقدمة تحقيق المنظومة ١٣٤ وانظر ١٣٥؛ فقد ربط فيها بين أمور متباعدة .

[6] انظر الكتاب ٣/ ٩٣ والمقتضب ٢/ ٤٨ وشرح الكافية ٤/ ٩١، ٩٢.

والعين وبين عناوين المنظومة ، رغم القدح في الكتابين الأولين ، قلتُ : وقد يكون قِصَرُ العناوين دليلًا على نفي النسبة ؛ لأنها تدل على نضوج المصطلحات واستقرارها ، ولم يكن هذا قد حدث في زمن الخليل .

وفي ص ١١٣ يقول المحقق : (يطلق الخليل - أحيانًا - الباب على الكلمات التي تحتاج إلى معالجات خاصة ، وفي هذه الحالة يكون العنوان منسوبًا إلى تلك الكلمات لا منسوبًا إلى القضية النحوية التي يعالجها ، مثل باب حسب ، وقطك وقدك ، وباب ويح وويل في الدعاء . . . هذه الطريقة وُجدتْ فيما بعد عند سيبويه في « الكتاب » ، وعند السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه ، ويبدو أن ذلك كان من تأثير الخليل) .

ولكن واقع « الكتاب » وشرحه للسيرافي لا يؤيد ما ذهب إليه المحقق ؛ فإذا نظرنا إلى عناوين « الكتاب » وجدناها لمعالجة أبواب كاملة ، فإذا وجدنا عنوانًا جزئيًا خاصًّا بكلمة ، فهو ضمن بابه الأصلي ؛ مثال ذلك قول سيبويه : (هذا باب متصرف رويد) [١]، جاء ضمن باب أسماء الأفعال ، وقوله : « هذا باب غير » [٢]، جاء بين أبواب الاستثناء ، التي قسمها سيبويه إلى ستة عشر بابًا ، وقوله : (هذا بابُ مَن إذَا كنتَ مُستفهِما عن نكرة) [٣]، جاء بين أبواب الاستفهام وأحكامه ، وقوله : (هذا باب إذَنْ) [٤]، وقوله : (هذا باب حتي) [٥]، وقوله : (هذا باب الفاء) [٦]، وقوله : (هذا باب الواو) [٧]، وقوله : « هذا باب أوْ » [٨]، كل هذه أبواب فرعية تتبع بابًا أصليًا ، هو باب الأفعال المضارعة والحروف العاملة فيه .

أما السيرافي فقد التزم التزامًا حرفيًا بعناوين « الكتاب » ، إلا في خمسة عناوين

---

[١] الكتاب ١/ ٢٤٣.
[٢] الكتاب ٢/ ٣٤٣.
[٣] الكتاب ٢/ ٤٠٨.
[٤] الكتاب ٣/ ١٢.
[٥] الكتاب ٣/ ١٦.
[٦] الكتاب ٣/ ٢٨.
[٧] الكتاب ٣/ ٤١.
[٨] الكتاب ٣/٤٦.

تفرعت عن باب أصلي ، أرجِّح أنها من عمل الناسخ ، وذلك في باب « ما يحتمل الشعر »[١]، جاءت عناوين الأبواب الجزئية هكذا : « باب الحذف »[٢]، و « باب البدل »[٣]، و « باب التقديم والتأخير »[٤]، و « باب تغيير الإعراب عن وجهه »[٥]، و « باب تأنيث المذكر وتذكير المؤنث »[٦].

وليس في عناوين المنظومة شيء من رائحة الخليل وسيبويه ، بل إن بعض العناوين من مصطلحات الكوفة[٧].

وبعد هذه الوقفة الطويلة مع الأدلة التي ساقها المحقق لتأكيد نسبة المنظومة للخليل بن أحمد الفراهيدي ، أود أن أذكر أنني وقفت على منظومة نحوية ميمية عدة أبياتها ثلاثمائة وتسعون بيتًا ، على بحر الطويل – وهو قريب من الكامل الذي جاءت عليه المنظومة موضوع الحديث – والناظم عماني ، عاش في القرن التاسع الهجري ، انتهى من نظمها سنة ٨٧٢ هـ ، واسمها « فريدة مرجان العلوم » ، والناظم هو أحمد بن مانع بن سليمان بن مدَّاد بن ربيعة بن محمد بن راشد بن صلت بن ربيعة بن أبي غسان ، الساكن بمحلة « العقر » من « نزوى » بعُمان .

ويترجَّح لديَّ أن المنظومة النحوية التي نسبها المحقق للفراهيدي إنما هي لابن أبي غسَّان هذا ؛ وذلك للشبه القويّ الظاهر بين ما ورد في المنظومتين من آراء وأعلام وأمثلة ومعانٍ واصطلاحات وعناوين ، ونحو ذلك مما سأقدمه دليلًا على عدم صحة نسبة المنظومة للخليل ، وترجيح نسبتها لابن أبي غسان .

---

١ شرح السيرافي ٢/ ٩٥.

٢ نفسه ٢/ ١٣٣.

٣ نفسه ٢/ ١٧٩.

٤ نفسه ٢/ ٢١٢.

٥ نفسه ٢/ ٢٣٢.

٦ نفسه ٢/ ٢٤١.

٧ المنظومة ٢٢٢ : (باب ما لم يُسَمَّ فاعله) ، ٢٢٤ : (باب النسق) ، ٢٤٦ : (باب التبرئة ، وهي لا تقع إلا على نكرة) ، ٢٤٨ : (باب ما يجرى وما لا يجرى) .

أولًا – التشابه في الآراء النحوية :

١– علامات الإعراب :

قال ابن أبي غسان [١]:

فلِلنَّحو رفع في الكلام وبعضه
بنصب وخفض يعرف الكلم كي يتمْ

وفي المنظومة [٢]:

النحو رفع في الكلام وبعضه   خفض وبعض في التكلم ينصب

٢– المبتدأ والخبر :

قال ابن أبي غسان [٣]:

وفي المبتدا رفعٌ جميعٌ ونعتُه   كقولك : عمرو قادم ، وأبوك ثَمْ

وفي المنظومة [٤]:

فالمبتدا رفع جميع كله   ونعوته ولذاك باب معجب

٣– الإغراء :

قال ابن أبي غسان [٥]:

وقَوْلُكَ في الإغراء : دونك عامرًا   وهاكَ حصانًا أو عليك أبا الحكمْ

وفي المنظومة [٦]:

وتقول إن أغريت : دونك عامرًا   وعليك زيدًا عنك لا يتغيبُ

٤– التحذير :

قال ابن أبي غسان [٧]:

---

[١] الفريدة ٢.
[٢] المنظومة ١٩٨.
[٣] الفريدة ٤.
[٤] المنظومة ٢١٩.
[٥] الفريدة ١٩.
[٦] المنظومة ٢٢٦.
[٧] الفريدة ١٩.

كذلك في التحذير فانصبه كلَّه كقولهم : احذر يا فتى زلةَ القدمْ

وفي المنظومة [١]:

وكذلك التحذير نصبٌ كلُّه النارَ فاحذرْ إن يومكَ يَقْربُ

٥- حروف الرفع :

قال ابن أبي غسان [٢]:

وهاك حروف الرفع ترفعُ كلَّما يليها من الأسماء ليس بها غَتَمْ

وفي المنظومة [٣]:

وحروف رفع النحو ترفع كلما مَرَّتْ عليه وحدُّها لا يصعبُ

فالآراء والأمثلة النحوية الواردة في الأبيات السابقة ، وطريقة التعبير عنها في النظمين ، تؤيد القول بأن المنظومتين لناظم واحد .

ثانيًا – التشابه في استعمال المصطلحات :

تشابهت مصطلحات المنظومتين ، ومن ذلك :

١- الخفض : قال ابن أبي غسان [٤]:

وكم تخفض الأسماء والنعت إن أتَتْ

كرُبَّ لدى الأخبارِ لا تجهلنَّ كمْ

وفي المنظومة [٥]:

واخفض بربَّ إذا أتتك وكمْ إذا كانت لمعناها وأنت الأكربُ

---

[١] المنظومة ٢٢٧.

[٢] الفريدة ٩.

[٣] المنظومة ٢٠٣.

[٤] الفريدة ٢٠ وانظر منها ٢، ٣، ٨، ٩، ١٢، ١٨، ٢٠، ٣٠.

[٥] المنظومة ٢٣٥ وانظر منها ١٩٨.

٢- النسَق : قال ابن أبي غسان [١] :

كذا إن نسقت اسمًا على اسم بأوْ ولا
وبالفاء فانسُقْ ثم مِن بعدِها بِثُمْ

وفي المنظومة [٢] :

وإذا نسقتَ اسمًا على اسم قبله   وبلا وثـمَّ وأوْ وليست تعقبُ
والفاء ناسقةٌ كذلك عندنا   وسبيلُها رحْبُ المذاهب مشعبُ

٣- الغاية : قال ابن أبي غسان [٣] :

وقولك في حتى بخفضٍ كقول من
تقولُ : لقد خاصمتَ من عاب أو شَتَمْ
لدي غايةٍ حتى أخيكم معمَّرٍ   وحتى بني عَمِّيَّ يا أيها الأجَمّْ

وفي المنظومة [٤] :

وإذا أتتْ حتى وكانت غايةً   فاخفض وإن كثروا عليك وألَّبوا

وكذلك استخدم الناظمان مصطلح « ما لم يسمَّ فاعله » [٥]، وخلطا بين ألقاب الإعراب والبناء [٦].

ثالثًا – أعلام المنظومتين :

توقف محقق المنظومة ص ٩٢ - ٩٤ عند الأعلام التي وردت فيها ، وحاول الربط بين هذه الأعلام وأعلام أخرى لها صلة بحياة الخليل ، منها « عبد السلام » و « المهلب » و « ابن المهلب » ، وغيرها ، وهذه الأعلام موجودة أيضًا عند ابن أبي غسان :

---

[١] الفريدة ١٢.
[٢] المنظومة ٢٢٤، ٢٢٥.
[٣] الفريدة ٢، ٢١، ٢٧.
[٤] المنظومة ٢٢٠، ٢٢٧.
[٥] الفريدة ٦ والمنظومة ٢٢٢.
[٦] الفريدة ٦، ٧، ١٣ وغيرها والمنظومة ٢١٣.

١- عبد السلام :

يقول ابن أبي غسان [١] :

وقل في التمني : ليت زيدًا وخالدًا وعبد السلام عندنا وابنَه العَلَمْ

٢- المهلب وابنه :

قال المحقق ص ٩٥، ٩٦: (أما مهلب الوارد ثلاث مرات في قصيدة الخليل ، فيبدو هذا العلم مرتبطًا بتراث الخليل ارتباطًا وثيقًا ، مع المهلب بن أبي صفرة وابنه سليمان ، والي الأهواز . . .) .

وقال ابن أبي غسان [٢] :

وسافر عمرو والمهلب وابنه إلى الزنج والسودان والقبط والعَجَمْ

رابعًا – عناوين المنظومتين :

تطابقت عبارة الناظمين وتقاربت في التعبير عن تراجم كثير من عناوين الأبواب ؛ من ذلك : « باب ما لم يُسَمَّ فاعله » [٣]، و « باب حروف كان وأخواتها » [٤]، و « باب حروف الرفع » [٥].

كما أفرد الناظمان أبوابًا خاصة لمعالجة مسائل وكلمات بعينها ؛ من ذلك : « باب حتى إذا كانت غاية » [٦]، و « باب حسب وكفي » [٧]، و « باب قبل وبعد إذا كانتا غاية » [٨]، و « باب ويك وويل وويح » [٩]، و « باب الأمر والنهي » [١٠].

---

[١] الفريدة ٣ وانظر ص ١٢ والمنظومة ٢٢٥.
[٢] الفريدة ٣ وانظر ٥، ٧ والمنظومة ٢١٤، ٢٣٧.
[٣] الفريدة ٦ والمنظومة ٢٢٢.
[٤] الفريدة ١٠ والمنظومة ٢٠٥.
[٥] الفريدة ٩ والمنظومة ٢٠٣.
[٦] الفريدة ٢٠ والمنظومة ٢٢٠.
[٧] الفريدة ٢١ والمنظومة ٢٢٩.
[٨] الفريدة ٢٧ والمنظومة ٢٢٧.
[٩] الفريدة ٢٣ والمنظومة ٢٣٢.
[١٠] الفريدة ١٨ والمنظومة ٢١٧.

خامسًا – تقارب العبارة :

تقاربت عبارة المنظومتين في بعض أبيات المقدمة والخاتمة ؛ من ذلك :

١– قال ابن أبي غسان في المقدمة [١] :

وبعد ، فإني قد نظمتُ قصيدة   مُحَبَّرةً فيها بيانٌ لمن فهمْ

وفي المنظومة [٢] :

إني نظمت قصيدة حَبَّرتُها   فيها كلام مُونِقٌ وتأدُّبُ

٢– قال ابن أبي غسان في الخاتمة [٣] :

فأكرمْ بعلم النحو واعلم بأنه

بعيد المدى ، وَعْرُ المسالك ، ملتطمْ

وفي المنظومة [٤] :

النحو بحر ليس يُدركُ قعرُه   وَعْرُ السبيل عيونُه لا تنضبُ

سادسًا – تديُّن الناظمين :

تناول المحقق شخصية الخليل من ص ٢١ إلى ص ٣١، ووصف المؤرخين له بالزهد والورع والتقوى ، وأسقط ذلك على ما جاء في المنظومة من معانٍ ، ويصدق هذا على ابن أبي غسان ، من ذلك :

– قال ابن أبي غسان [٥] :

ولا تنأ عن وقت الصلاة مبطئًا   فتحرمَ حورًا في الخيام وتخترمْ

وفي المنظومة [٦] :

---

١ الفريدة ٢.

٢ المنظومة ١٩٣.

٣ الفريدة ٣٥.

٤ المنظومة ٢٥٤.

٥ الفريدة ٢٨.

٦ المنظومة ٢٢٦.

فأجب ولا تدع الصلاة جماعةً إن الصلاة مع الجماعة أطيبُ

وفيها أيضًا [١]:

وتقول لا تدع الصلاة لوقتها فيخيبَ سعيك ثم لا تُستعتبُ

وغير ذلك من الأمثلة التي يطول المقام بذكرها [٢].

وأرجح – في النهاية – أن المنظومة ليست للخليل، وإنما هي لابن أبي غسان، ونسبتُها للخليل تهدم بناء النحو الذي استقر منذ أكثر من عشرة قرون بشأن المصطلحات والمذاهب والآراء النحوية، كما أن عصر الخليل لم يكن عصر منظومات، ولم تكن الحاجة داعية إليها، وكما ذكر المحقق نفسه ص ٤٨: (لم يكن التأليف النحوي في عصر الخليل وقبله قد استقر أو أصبح له أصول وقواعد، فالأمر كان في حَيِّز البدايات التأليفية . . .).

كما أرجح أن تكون هذه المنظومة ناقصة؛ لأن عادة أصحاب المنظومات أن يختتموها بطلب الإغضاء عن الزلل، وقد يذكرون عدد أبياتها وعنوانها وتاريخ الفراغ من نظمها... إلخ، كما أن المنظومة لم تستوف كل أبواب النحو.

كما وقع في طباعة المنظومة أخطاء وكسور عروضية، كما في البيت رقم ١٢٦، وكان المحقق قد عاب على ناسخ النسخة «ب» وقوعه في أخطاء تخل بوزن البيت موسيقيًّا، وذلك في ص ١٥٦ من مقدمة التحقيق.

وتكرر صدر البيتين ١٧٩، ١٨٠، مما قد يشير إلى أن صدر أحدهما سقط.

كما جاء البيت رقم ٢٢٥ في « باب الذي ومن وما اتصلا بهما وهي المعرفة»، وتكرر بلفظه برقم ٢٦١ في باب «كل شيء حسنت فيه التاء»، وهذا البيت المكرر مقحم في البابين، غير منسجمع مع سابقه ولاحقه، ولا يتفق وموضوع القاعدة في البابين.

---

[١] المنظومة ٢٤١.

[٢] انظر الفريدة ٥، ٦، ٧، ٨، ١١، ١٤ والمنظومة ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٤، ٢١٨، ٢٢٣، ٢٢٧، ٢٣٢، ٢٣٤.

وقد يستبدل المحقق الخطأ بالصواب، ففي عجز البيت رقم «٩» ورد قول الناظم : «إن التتابع في الفهاهة أعيبُ» والصواب «التتايع»، والتتايع في الشيء وعلى الشيء: التهافت فيه والمتابعة عليه والإسراع إليه، والتتايع في الشر كالتتابع في الخير، والعِيِّ والفهاهة شر، فالصحيح «التتايع» . وقد غيّره المحقق بالخطأ في المتن والحاشية .

ومثله في عجز البيت رقم «٢٣٧»: «حتَّام في جبل العداوة تَحْطِب» ، والصواب: «حَبْل» بالحاء المهملة، ولكنه غَيَّر الصواب بالخطأ وذكره في المتن والحاشية أيضًا، وفي الحديث: «لأن يأخذ أحدكم حبله فيحتطب خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه » .

ومقدمة المحقق ملأى بالافتراضات المحضة ، التي لا يدعمها دليل ولا نص ، والوقوف أمامها يطول ، وقد يُمِلُّ ، أكتفي بما تناولتُه منها ، وجدير بالذكر أن د .أحمد كشك قَدَّم لتحقيق المحقق ، وبدا أن في نفسه شيئًا من نسبة المنظومة للخليل [1] .

وبعد ذلك كله تبقى الأرجوزة النحوية لأحمد بن منصور اليشكري (ت ٣٧٠هـ) التي نقل أبو حيان شيئًا منها هي أقدم أرجوزة نحوية وصلتْ إلينا ، وهي أرجوزة في النحو والصرف ، تنيف على أَلْفَيْ بيتٍ ، احتوتْ على نظمٍ سهل وعلمٍ جَمٍّ [2] .

* * *

[1] مقدمة التحقيق ص ٦.

[2] انظر : الفصول الخمسون ٣٠ - ٣٢ وارتشاف الضرب ط الخانجي ١١٩٩/٣ وتذكرة النحاة لأبي حيان ص٦٨٧ والبلغة ٦٥ والأشباه والنظائر ١/ ٣٠٠، ٣٠١ وبغية الوعاة ١/٣٩٢ .

أهم المصادر والمراجع

- أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ، د . أحمد مكي الأنصاري ، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، نشر الرسائل الاجتماعية ، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م .
- الأصول في النحو ، ابن السراج ، تحقيق د . عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- أمالي ابن الشجري ، تحقيق د . محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
- تاريخ آداب اللغة العربية ، جرجي زيدان ، ج ٢، راجعها وعلق عليها د . شوقي ضيف ، دار الهلال ، القاهرة .
- تاريخ الأدب العربي ، كارل بروكلمان ، ج ٢، نقله إلى العربية د . عبد الحليم النجار ، دار المعارف ، القاهرة ، ط ٤، ١٩٧٧م .
- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم ، ابن مسعر ، تحقيق د . عبد الفتاح محمد الحلو ، هجر للطباعة ، القاهرة ، ط ٢، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .
- الخصائص ، أبو الفتح بن جني ، حققه محمد على النجار ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ٣، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري ، سعود بن غازي بن ضيف الله أبو تاكي ، دار غريب ، القاهرة ، ط ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م .
- دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء ، المختار أحمد ديره ، دار قتيبة ، بيروت ، ط ٢١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م .
- شقائق النعمان على سموط الجمان في أسماء شعراء عمان ، محمد بن راشد الخصيبي ، عُمان ، وزارة التراث القومي والثقافة ، ط ٣ ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .
- فريدة مرجان العلوم ، أحمد بن مانع بن أبي غسان ، مخطوط ، عمان ، وزارة التراث ، دائرة المخطوطات والوثائق ، رقم عام ٣٠٧٢.
- الفصول الخمسون ، ابن معطي ، تحقيق د . محمود محمد الطناحي ، مكتبة الإيمان والحلبي ، القاهرة ، ط ١، ١٩٧٧م .
- الكتاب ، سيبويه ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ط ١.
- كتاب الجمل في النحو ، تصنيف الخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق د . فخر الدين قباوة ، مؤسسة

الرسالة ، بيروت ، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

- كتاب الجمل في النحو المنسوب للخليل بن أحمد دراسة تحليلية ، د . محمد إبراهيم عبادة ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ط ١، ١٩٨٧م .
- كتاب الحروف ، الخليل بن أحمد الفراهيدي ، حققه وقدم له وعلق عليه د . رمضان عبد التواب ، حوليات كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، العدد ١١، ١٩٦٩م .
- المحصول في أصول الفقه : فخر الدين الرازي (محمد بن عمر) ، بيروت .
- المحلى : وجوه النصب ، المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق د . فائز فارس ، دار الأمل ، بيروت .
- مختصر العين ، أبو بكر الزبيدي ، قدم له وحققه د . نور حامد الشاذلي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، د . مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي ، بيروت ، ط ٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ، د . عوض بن حمد القوزي ، عمادة شئون المكتبات ، الرياض ، ط ١، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- مصطلحات النحو الكوفي : دراستها وتحديد مدلولاتها د . عبد الله بن حمد الخثران ، هجر للطباعة ، القاهرة ط ١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .
- معاني القرآن ، الفراء ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد على النجار ، دار السرور ، ١٩٩٥م .
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، د . محمد سمير نجيب اللبدي ، مؤسسة الرسالة ، ودار الفرقان ، ط ٣، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م .
- المقتضب ، صنعة أبي العباس المبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، منشورات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .
- مقدمة في النحو ، خلف الأحمر ، تحقيق عز الدين التنوخي ، دمشق ، ط ١، ١٣٨١هـ - ١٩٦١م .
- مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي ، د . جعفر نايف عبابنة ، دار الفكر ، عمّان ، ط ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

الرسائل الجامعية :

- مصطلحات الكوفيين النحوية ، رسالة جامعية بالأزهر ، إعداد عبد القادر عبد الرحمن أسعد السعدي ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- المصطلحات النحوية نشأتها وتطورها ، رسالة جامعية بدار العلوم بجامعة القاهرة ، إعداد سعيد أبو العزم إبراهيم ، ١٩٧٧م .

- النحو قبل الكتاب ، رسالة جامعية بالأزهر ، إعداد محمد أحمد على سحلول ، ١٩٧٣م .
- النحو المنظوم بين ابن معطي وابن مالك والسيوطي ، رسالة جامعية بدار العلوم جامعة القاهرة ، إعداد أحمد عبد اللطيف الليثي ، ١٩٨٢م .
- وجوه النصب ، أبو بكر بن شقير ، تحقيق سعد أحمد سعد جحا ، رسالة جامعية بالأزهر ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م

* *

*

مُفَضَّلِيَّةُ تَأَبَّطَ شَرًّا
بِشَرْحِ أَبِي عَلِيٍّ المَرْزُوقِيِّ

تحقيق: علي ذو الفقار شاكر

نَقْد وتَوْجِيه:
عَبْدِ السَّلَامِ الهَمَّالِي سُعُود*

توقُّف الحال بعملية جمع الشعر العربي القديم وتدوينه ، منذ أن انقضى عصر العلماء الأوائل ، أمثال حماد الراوية ، والمفضل الضبي ، وأبي عمرو بن العلاء ، والأصمعي ، وأبي عبيدة ، وأبي عمرو الشيباني ، وغيرهم ، إلى أن أهلَّ العصر الحديث ، فهَبَّ العرب بعد سبات ورقاد دام ردحًا طويلًا من الزمن ، فتفتحت عيونهم على هذا الإرث العظيم ، فَنَهَدُوا ينفضون عنه غبار السنين ، ويبعثون فيه نور الحياة ، ويخلصونه من الأرضة وخشاش الأرض ، التي عاثت فيه قرضًا وتثقيبًا .

وإضافة إلى تحقيق الدواوين الشعرية التي جمعها الأوائل ، وإخراجها في طبعات زاهية قشيبة ، التفت محققو العصر الحديث إلى جمع ما أضاعته حوادث الدهر ، التي ألمَّت بهذه الأمة وتراثها ، من عمل الأوائل ، فشدوا الرحال هم أيضًا ، للسفر بحثًا وراء الأشعار ، لا إلى البوادي والقفار ومشافهة الأعراب ، كما كان يفعل أسلافهم ، بل لرحلة هي أشد نَصَبًا وَعَنَتًا ، رحلة في بطون كتب الأدب والأنساب ، والأماكن والبلدان ، والتاريخ والرجال ، والملل والنحل ، وكتب اللغة والنحو ، والمعجمات العربية ، ودواوين الشعر ، وكتب الاختيارات وشروحها ، فجمعوا من دواوين القبائل المفقودة دواوين : تميم ، وذبيان ، وهمدان ، وتغلب ،

---

* أستاذ مساعد بكلية الآداب – جامعة الفاتح – طرابلس الغرب .

وكلب ، وعامر بن صعصعة ، وسُلَيم ، وأسد بن خُزَيمة[1] وغيرها .

أما الدواوين المفردة فهي أكثر من ذلك بكثير . ونُحيل من أراد الوقوف على هذه الجهود المباركة على مجلة المورد العراقية ، التي كان لها الفضل السابغ في ذلك ، ليقف على جهود علماء العراق – فك الله أسره – في هذا المضمار ، الذين كانوا أصحاب القدح المعلَّى في جمع الشعر وتحقيقه ، وكأنهم كانوا بهذا يكملون جهود أسلافهم من شيوخ البصرة والكوفة وبغداد .

ومن بين الدواوين التي صنعها الأوائل وضنّت بها الأيام علينا ، ديوان الشاعر الجاهلي تأبط شرا ، ثابت بن جابر الفهمي ، أحد صعاليك العرب وفتاكها المشهورين ، وقد كان هذا الديوان معروفًا ومتداولًا حتى عهد البغدادي ، صاحب خزانة الأدب ، فقد علّق على بيت تأبط شرا :

فَأُبْتُ إلى فهم ، وما كدت آيبًا وكم مثلُها فارقتُها وهي تَصْفَرُ

بقوله : « هذه هي الرواية الصحيحة في هذا البيت ، أعني قوله : وما كدت آيبا، وكذلك وجدتها في شعر هذا الرجل بالخط القديم ، وهو عتيد عندي إلى الآن ، والمعنى عليه البتَّة »[2] ، بيد أن هذا الديوان – الذي أشار إليه البغدادي – لم يعد له ذكر في خزائن المخطوطات العربية ، وهذا ما حفز الأستاذ علي ذو الفقار شاكر

[1] جمع شعر قبيلة تميم عبد الحميد المعيني ، لينال به درجة الدكتوراه من جامعة القاهرة . وجمع شعر ذبيان سلامة عبد الله السويدي ، ونال به درجة الماجستير من جامعة القاهرة . وجمع شعر همدان حسن عيسى ، ونال به درجة الماجستير من جامعة القاهرة . وجمع شعر تغلب أيمن محمد ميدان ، ونشره معهد المخطوطات العربية بالقاهرة عام ١٩٩٥ م . وجمع شعر قبيلة كلب أحمد محمد عُبيد ، ونال به درجة الماجستير من جامعة عين شمس . وجمع شعر بني عامر رضوان النجّار ، ونال به درجة الدكتوراه من جامعة الأزهر . وجمع شعر بني سليم زكرياء التوني ، ونال به درجة الدكتوراه من جامعة الأزهر . وجمع شعر قبيلة بني أسد أحمد محمد الأعرج ، ونال به درجة الدكتوراه من جامعة الأزهر.

[2] خزانة الأدب للبغدادي ٨ / ٣٧٤ ، تحقيق وشرح : عبد السلام هارون . مكتبة الخانجي بالقاهرة . ط ٣. ١٩٨٩م .

إلى القيام بجمع شعر الرجل من مظانّه، وتحقيق نسبته، وشرح ما غمض من ألفاظه، ثم نشره في دار الغرب الإسلامي ببيروت، عام ١٩٨٤ م، تحت عنوان: «ديوان تأبط شرا وأخباره»، وَكَسَرَ عمله فيه على بابين رئيسين؛ ضم الباب الأول قسمين اثنين: فحوى القسم الأول الشعر الذي لم يختلف في نسبته للشاعر، وقصر الآخِر على الشعر المختلط النسبة مما نسب للشاعر وليس له، أما الباب الثاني - الذي وسمه بالملاحق - فضم ثلاثة نصوص مخطوطة، **محققة تحقيقًا وافيًا**[١]، هي:

* ترجمة تأبط شرا من كتاب الأغاني، اعتمادًا على مخطوطة مكتبة فيض الله بتركيا.
* ما خرّجه ابن جني من شعر تأبط شرا، اعتمادًا على مخطوطة مكتبة دير الأسكوريال بإسبانيا.
* شرح المرزوقي للقصيدة القافية، من شرحه على المفضليات، المحفوظ بمكتبة برلين بألمانيا.

ووطّأ المحقق لعمله هذا بمقدمة، شغلت تسعًا وثلاثين صفحة، تعرض فيها لثُلّة من القضايا المتعلقة بالشاعر وشعره، لفت نظري منها إشادته بأعمال من سبقوه بالاهتمام بتأبط شرا وشعره، من عرب ومستعربين، ونسي - أو تناسى - من سبقاه وجمعا ديوان الشاعر، وأخرجاه للنور قبل أن يُخرج هو عمله هذا بأحد عشر حولًا، أي في عام ١٩٧٣ م؛ وهما الباحثان العراقيان؛ سلمان داود القره غولي، والمرحوم جبار جاسم، ولو كلف الأستاذ المحقق نفسه بعض العناء فسأل من أهدى إليه كتابه هذا، وهو عمه وشيخه، الشيخ محمود محمد شاكر لأخبره، فما الشيخ شاكر بالذي يجهل ذلك، لا سيما أن الكتاب موزع توزيعًا

---

[١] هذه العبارة من إنشاء الأستاذ المحقق.

جيدًا ، وأذكر أنني رأيتُ نسخًا منه في مكتبة كلية التربية بجامعة طرابلس الغرب ، فإذا وصل إلى ليبيا فهو لا ريب قد وصل إلى مصر قَبْلاً .

وليس من عَزَمات هذه الورقة الحديث عن الديوان كله ، بل سيقتصر حديثنا على شرح المرزوقي للقصيدة القافِيَّة ليس غير ؛ فقد قابلتُ بين ما هو مطبوع منشور وبين ما هو مخطوط مستور، فخرجتُ بمجموعة من التصويبات ، جعلتها في خمس نقاط :

أولًا – أخطاء في القراءة :

وعددها ثلاثة وعشرون خطأ ، وهي :

١ – ٣٦٩، ٨ [1]: « فإن ثُنِّيَ تأبط شرا احتيج إلى أن يوقى بذو وصلة ثم يثنى » ، صوابه « احتيج إلى أن يؤتى بذو وصلة » .

٢ – ٤٧١، ١١: « وإنما هو كديمايين وديامين » ، صوابه : « وإنما هو كديماس وديميس » ، والديماس هو الكِنُّ .

٣ – ٣٧٦، ٩: « وطرَّاق هنا للمبالغة » ، صوابه : « وطرَّاق بناء للمبالغة » .

٤ – ٣٨١، ٦: « رَثُّ القُوى والعقل » ، صوابه : « رثُّ القوى والعقد » .

٥ – ٣٨٢، ٧: « لا يطلب علوًا ولا آبا » ، صوابه : « لا يطلب علوًا ولا إباءً » .

٦ – ٣٨٣، ١٤: « كأنه لازمه » ، صوابه : « كأنه لاصقه » .

٧ – ٣٩٣، ١: « والصياح في البكاء » ، صوابه : « والصراخ في البكاء » .

٨ – ٣٩٤، ٣: « وانتصب هذا على الحال » ، صوابه : « وانتصب هدًّا على الحال » .

---

[1] الرقم الأول هو رقم الصفحة ، والرقم الثاني هو رقم السطر .

٩ - ٣٩٤، ٥: « هدّه الوعل » ، صوابه : « هدّه الرّعد » .

١٠ - ٣٩٦، ٦: « للنفار في أمر » ، صوابه : « للنقار في أمر » .

١١ - ٣٩٧، ١: « ومفعال ومفعيل هنا للمبالغة » ، صوابه : « ومفعال ومفعيل بناءان للمبالغة » .

١٢ - ٣٩٨، ٧: « فيرى طوارق الناس » ، صوابه : « فيرى طوائف الناس ».

١٣ - ٣٩٩، ٨: « عند النوازل والخطوب ، وعظائم الأمور » ، صوابه : « عند النوازل والخطوب ، وتعاظم الأمر » .

١٤ - ٤٠٠، ١٢: « وقد رُوي نعاق بعين غير معجمة ، أبعد في الاستعارة » ، صوابه : « ومن روى نعاق بعين غير معجمة ، أبعد في الاستعارة » .

١٥ - ٤٠٢، ١٨: « في أخلاقه وأفعاله ومناقبه » ، صوابه : « في أخلاقه وأفعاله ومناعته » .

١٦ - ٤٠٥، ٢: « تجرى الصفة المؤنثة على الموصوف المذكر ، يجوز : رجل يفعة » ، صوابه : « تجري الصفة المؤنثة على الموصوف المذكر ، نحو : رجل يَفَعَةٌ » .

١٧ - ٤٠٥، ١٢: « لِضعفها ورقَّتِها وتقطُّعِها وبلائِها » ، صوابه : « لِضعفها ورِقَّتِها وتقطُّعِها وبِلاَها » .

١٨ - ٤٠٦، ٤: « وكل ما يُعانيه يحترز له ، ويرتقب لِمَ يتولاَّهُ بنفسه ولا يتّكل على غيره » ، صوابه : « وكل ما يُعانيه يحترز له ويرتقب ، ثُمَّ يتولاّهُ بنفسه ولا يتّكل على غيره » .

١٩ - ٤٠٦، ٨: « ويريد بالعذّالة رجلا ، لكنه أدالها على عذَّل » ، صوابه : « ويريد بالعذَّالة رجلا ، لكنه أدالها على عذَّال » .

٢٠ – ٤١٠، ٢: « لو قنعت بذلك الإهلاك » ، صوابه : « لو قنعت بذلك للإهلاك » .

٢١ – ٤١٠، ١٩: « إن من اللوم » ، صوابه : « إن في اللوم » .

٢٢ – ٤١١، ١٠: « والتنقيب عن حالي » ، صوابه : « والتنقير عن حالي » .

٢٣ – ٤١٢، ١٦: « وقوله : فلا يخبرهم مستأنفٌ فذلك رفعهُ » ، صوابه : « وقوله : فلا يخبرهم مستأنفٌ ، فلذلك رفعه » .

ثانيا – ما أسقطه من النص المخطوط :

١ – ٣٧٠، ٧: « تريد أنه قد أثار حزازة وحقدًا ، وتحمّل طائلة ووترًا » ، صوابه : « قد أثار حزازة وحقدًا ، أو تحمّل طائلة ووترًا » .

٢ – ٣٧٣، ١٠: « وقيل : أصله طَيِّف كَهَيِّنٍ » ، صوابه : « وقيل : أصله طيف كَهَيْنٍ وهَيِّن » .

٣ – ٣٧٣، ١٤: « وهذا كما يقال نزغ من الشيطان » ، صوابه : « وهذا كما يقال : مسَّه نزغ من الشيطان » .

٤ – ٣٨٦، ٨: « ظبية رعت الشّتّ » ، صوابه : « ظبية رعت منبت الشّتّ » .

٥ – ٣٩٣، ١١: « والجر هنا على أنه بدل » ، صوابه : « والجر في سبّاق على أنه بدل » .

٦ – ٣٩٣، ١٢: « وهم يضيفون الشيء لأدنى مناسبة سبب وعلقة » ، صوابه : « وهم يضيفون الشيء إلى الشيء لأدنى سبب وعلّة » .

٧ – ٣٩٣، ١٤: « وهذا وصف اللهِ تعالى بالمجيد » ، صوابه : « ولهذا وُصِفَ اللهُ تعالى بالمجيد » .

٨ - ٣٩٧، ١٥: « واهي الماء صفة المدلاج » ، صوابه : « واهي الماء من صفة المدلاج » .

٩ - ٤٠١، ٩: « مشى فوقه صبيان فتجمّع وتلمّس ، وقيل : أراد أن ضفائر رأسه » ، أسقط الأستاذ هنا سطرًا كاملًا ، والنص كاملًا هو : « مشى فوقه صبيان فتجمّع وتلمّس، وهذا كما قيل في صفة الفرس :

بِـمُـرَوِّحٍ ، لـحـمُـهـا زِيـَمُ [1]

أي : متفرق في نواحي بدنه ، وقيل : أراد أن ضفائر رأسه » .

١٠ - ٤٠٢، ١٠: « ويقال : ضحى للشمس يضحى ، وضحا يضحو ضحوًا للعيان » ، صوابه : « ويقال : ضحى للشمس يضحى ، وضحا يضحو ضحوًا لغتان » .

١١ - ٤٠٣، ١٢: « ينمى نمًا ونميًا في من جعله من الواو » ، صوابه : « ينمى نما ونميا ونموا في من جعله من الواو » .

١٢ - ٤٠٦، ٣: « لا كافئ له ولا مُعاون » ، صوابه : « لا كافئ له في شيء ولا معاون » .

١٣ - ٤٠٨، ٣: « وسنُبيِّن الكلام في هذا البيت الذي يليه » ، صوابه : « وسنبيِّن الكلام في هذا في البيت الذي يليه » .

١٤ - ٤١٣، ٣: « فيما لامه وألزمه الحجة » ، صوابه : « فيما لامه فيه ، وألزمه الحجة » .

---

[1] من عجز بيت لزياد بن حمل في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٣٩٩ . وتمامه :

متى أمرُّ على الشقراءِ مُعْتَسِفاً
خلَّ النّقا ....

ثالثا – التقصير في تخريج بعض الشواهد :

١ – ٣٧٩، ١١: « على رجُلٍ ما سدَّ كفي خليلها » ، صوابه : « شدَّ » بالشين المعجمة ، وهو عجز بيت للفرزدق في ديوانه ص ٤١٧، وفي المعاني الكبير ص ١٠٧٧، وصدره :

فإنِّي كَمَا قالتْ نَوَارُ إنِ اجْتَلَتْ

٢ – ٣٧٩، ١٣: « إني للخليل وصول » ، تركه على حاله من غير أن يكمله في الحاشية ، ولا خرَّجه ، وأقول : هو من عجز بيت لأبي الأبيض العبسي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٤٦٨، ومن غير نسبة في الأزمنة والأمكنة ٢ / ٣٣٧، والبيت بتمامه :

أَقِيهِ بنفسي في الحروبِ وأتَّقِي   بِهَادِيهِ إنّي لِلخليلِ وَصُولُ

٣ – ٣٨٠، ٥: « فإنْ تَقْبَلْ بما علِمتْ فإنِّي » ، والصواب : « تُقْبِلْ » بضم التاء وسكون القاف وكسر الباء ، ولو خرّجه وأكمله لَمَا وقع في الخطأ ، وهو صدر بيت لسلمة بن الخرشب الأنماري في المفضليات : ٣٩، وعجزه :

بِحَمْدِ اللهِ وَصَّالٌ صَرُومُ

٤ – ٣٩٢، ٧: ترك البيت :

وإني – ولا كفران للّه – أَيَّةً   لنفسي لقد طالبتُ غيرَ مُنِيلِ

من غير نسبة ، مكتفيًا بوروده في شرح الأنباري من غير عزو ، وأقول : هو لابن الدمينة الخثعمي في ديوانه ص ٨٦، برواية « فإني . . .لله شقوة . . . لقد تابعت » . ونُسِب لكُثَيِّر بن عبد الرحمن في الدّرر اللوامع ٢ / ٢٢٧، وفيه « مثيل » ، وهو من غير عزو في الخصائص ١ / ٣٣٧، ومغني اللبيب ٢ / ٤٤، وهمع الهوامع ١ / ١٤٧.

٥ – ٣٩٤، ٢٠: « ولما لحقنا بالحمول . . . البيت » ، ترك البيت على

حاله، ولم يكمله في الحاشية، ولم يخرجه، وأقول: البيت لابن الدّمينة الخثعمي في ديوانه ص ٥٢، وفي أمالي القالي ١ / ١٥٦، والبيت بتمامه:

ولما لحقنا بالحمول ودونها

خميص الحشى توهي القميص عواتقه

٦ - ٤٠١، ١١: «أشعث الرأس جافله»، وضعه الأستاذ المحقق في درج الكلام، وكأنه كلام نثري من إنشاء الشارح، وأقول: هذا من عجز بيت لزينب بنت الطَّثْرِيّة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، والبيت بتمامه:

كريمٌ إذا لاقَيْتَهُ مُتَبَسِّماً   وإِمَّا تولَّى أشعثَ الرّأسِ جافلُهْ

٧ - ٤٠٤، ٥: لم يخرِّج البيت الشعري، الذي ورد في هذا السطر، وهو:

قد أشهدُ الحيَّ جميعًا بها   لهم نَعَامٌ وعليهم نَعَمْ

وأقول: هو للبُريق الهذلي في أساس البلاغة (نعم)، ولم أجده في ديوان الهذليين ولا في شرحه للسكري.

٨ - ٤٠٥، ١٨: «قال الشاعر:

دوامي الأيد يخبطن السَّرِيحاَ

مرّ عليه ولم يخرّجه، وأقول: هو عجز بيت لمضرس بن ربعي الأسدي في شرح أبيات سيبويه ١ / ٦٢، وشرح شواهد الشافية ص ٤٨١، ويُنسب ليزيد بن الطّثْرِيّة في شرح شواهد المغني ص ٥٩٨، وصدره:

وطرتُ بِمُنْصُلي في يعملاتٍ

٩ - ٤١٣، ١٣: «وفي القرآن: ﴿فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَٰلِهِۦ﴾» خرَّج الآية بقوله: «سورة النور من الآية ٤٣»، وأقول: هي أيضا جزء من الآية ٤٧ في سورة الروم.

رابعا – الزيادات على النص المخطوط :

١ – ٣٦٩، ٩: « تقول : هذان ذوا تأبط شرًّا » ، صوابه : « تقول هذان ذوا تأبط » بحذف كلمة « شرا » .

٢ – ٣٧٢، ١١: « فقالوا : هو معاود عليه ، أي : مواظب ، وهو معيد له ، أي : مطيق ، معيد أي : معتاد [للضراب] » واللفظة التي بين المعقوفين زادها المحقق من شرح التبريزي ، والصواب : « فقالوا : هو معاود عليه ، أي : مواظب ، وهو معيد له ، أي : مطيق ، ومحل معيد ، أي : معتاد » ، وعليه فلا داعي لهذه اللفظة الغريبة ، التي أقحمها .

٣ – ٣٧٨، ١٥: « لا شيء أسرع مني ، ولا ذا عذر ، ولا ذا جناح » ، صوابه : « لا شيء أسرع مني ، لا ذا عذر ، ولا ذا جناح » .

٤ – ٤٠٧، ٨: « حتى يصير كالجَذْلِ لِتَحْتَكَّ فيه [الإبلُ] » زاد ما بين المعقوفين من عنده ، كي يستقيم له السياق كما زعم ، وصوابه : « حتى يصير كالجِذْلِ – بكسر الجيم لا بفتحها كما أثبت – المنصوبِ ليُحَكَّ به » .

خامسا – تعليقاته على النص :

١ – ٣٧٢، ١: « وكأنه صار اسمًا » ، علق عليها في الحاشية بقوله : « في شرح التبريزي : فكأنه » ، و هذا غير صحيح ؛ لأن ما في المرزوقي هو عين ما في التبريزي .

٢ – ٤٠٠، ٩: « منعّمًا ومستسريًا » ، علّق على كلمة « مستسريًا » في الحاشية بقوله : « هكذا قرأتها في الأصل المخطوط ، وهي غير واضحة » ، وأقول : هي واضحة في المخطوط ، ومعنى « مستسريًا » : يتكلّف فعل السراة .

٣ – ٤٠٠، ١١: « وطال نعيقه في الغلمان والتابعين سوقه للطرائد » ، علق في الحاشية : « مكان النقط موضع ثلاث كلمات غير واضحة في مصورة الأصل

المخطوط » وأقول : الكلام في المخطوط متصل ، لا غموض فيه ، والكلام بتمامه : « وطال نعيقه في الغلمان والتابعين له في الأعمال ، ودام سوقه للطرائد » .

وختاما فليس القصد مما كتبتُ الإزراء بعمل الأستاذ المحقق ، بل هي مشاركة متواضعة له في عمله المبرور هذا ، فالنقص لاحق بأعمال البشر جميعًا ، مهما بلغوا من العلم ، وَتَوَقَّلُوا في سُلّم المعرفة، فالكمال لله وحده ، نسأله – سبحانه – أن يهب لنا رحمة من لدنه ، يستر بها نقائصنا ، وتوفيقا يَرْأَبُ به ما تَشَعَّبَ من قصورنا ، فإنه – تعالى – أقرب مدعوٍّ وأكرم مرجوّ .

*

أهم المصادر والمراجع

- القرآن الكريم ، برواية قالون عن نافع المدني . منشورات جمعية الدعوة الإسلامية بطرابلس الغرب ليبيا . ١٩٨٦م .
- الأزمنة والأمكنة ، لأبي علي المرزوقي . مطبعة مجلس دائرة المعارف بحيدر اباد الدكن ، ١٣٣٢هـ .
- أساس البلاغة ، لجار الله الزمخشري . دار صادر بيروت ، ط ١ . ١٩٩٢م .
- الأمالي ، لأبي علي القالي . نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية بدار الكتب العلمية بيروت .
- خزانة الأدب ، للبغدادي ، تحقيق : عبد السلام هارون . دار الخانجي بالقاهرة . ط ٣ . ١٩٨٩ م .
- الخصائص ، لابن جني . تحقيق : محمد علي النجّار . دار الكتاب العربي ببيروت .
- الدرر اللوامع على همع الهوامع ، لأحمد بن الأمين الشنقيطي ، تحقيق : عبد العال سالم مكرم . دار البحوث العلمية بالكويت ، ١٩٨١ م .
- ديوان تأبط شرا وأخباره ، جمع وتحقيق وشرح : علي ذو الفقار شاكر . دار الغرب الإسلامي بيروت ، ١٩٨٤م .
- ديوان تأبط شرا ، جمع وتحقيق : سلمان القره غولي و جبّار جاسم . طبع بمدينة الكوت بالعراق ، ١٩٧٣م .
- ديوان ابن الدمينة الخثعمي ، صنعة : أبي العباس ثعلب ومحمد بن حبيب ، تحقيق : أحمد راتب النفّاخ . مكتبة العروبة بالقاهرة ، ١٩٥٩ م .
- ديوان الفرزدق ، شرحه وضبطه وقدم له : علي فاغور . دار الكتب العلمية ببيروت ، ١٩٨٧ م .
- شرح أبيات سيبويه ، للسيرافي . دار المأمون للتراث بدمشق ، ١٩٧٩ م .
- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي . تحقيق : أحمد أمين وعبد السلام هارون . دار الجيل ببيروت ، ١٩٩١م .
- شرح شواهد الشافية ، للبغدادي ، تحقيق : محمد نور الحسن وآخَرَيْن . دار الكتب العلمية ببيروت ، ١٩٨٢م .
- شرح شواهد المغني ، للسيوطي . منشورات دار مكتبة الحياة ببيروت .
- شرح المفضليات ، لأبي علي المرزوقي ، مُصَوَّرة النسخة الخطية المحفوظة بمكتبة برلين تحت رقم : ٧٤٤٦.
- المعاني الكبير ، لابن قتيبة . دار الكتب العلمية ببيروت ، ١٩٨٤ م .

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد . المكتبة العصرية بصيدا ، ١٩٨٧ م .
- المفضليات ، للمفضل الضبي ، تحقيق وشرح : أحمد شاكر و عبد السلام هارون . دار المعارف بالقاهرة . ط ٣. ١٩٦٣م .
- همع الهوامع ، للسيوطي . نشر مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة ، ١٣٢٧ هـ .

* *

*

إحسان عبّاس
وأولى تجاربه مع التحقيق

عصام محمد الشنطي*

(١)

مدخل :

عُرف عن إحسان عبّاس أنه موسوعي متعدد الجوانب ؛ فهو محقق للنصوص ، وباحث ومؤرخ ، وناقد وأديب ، وشاعر ومترجم ، وقد طاف في نصوص التراث العربي ، شرقيّها وغربيّها ، وحقّق منها عشرات الكتب ، على مدى ما يزيد على نصف قرن ، وقد شجّعه على المضيّ قُدُمًا في هذا الميدان أن هذه النصوص كانت سَنَدًا لدراساته الأكاديمية ، ورِدْفًا لمؤلّفاته الأخرى [١] .

ولا أُجانب الصواب إذا قلتُ : إن ميدانَه الأول – مساحةً – هو تحقيق النصوص ، أو هكذا يراه كل مَن له صلة بالتراث [٢] . ومن ثَمّ فقد أسهم بعد هذه التجربة الطويلة في وضع قواعد تحقيق النصوص ومناهجها ، دون أن يقصد ذلك ؛ لأنه لم يضع كتابًا مفردًا بهذا العنوان أو المعنى ؛ وإنما يجد هذه القواعد مَن يتتبّع أعماله من الداخل ، فينتهي إلى استخلاصها ، واستنباط المنهج الذي يُعَدُّ – دون شك – من وضع عالمٍ بصير بمشكلات التراث ، متفهِّم لخبايا نصوصه ونُسَخه المخطوطة المختلفة .

---

* خبير بمعهد المخطوطات العربية ، مدير سابقًا .

[١] غربة الراعي ، ص ٢٢٧ ، ٢٢٨ .

[٢] إحسان عباس عالم موسوعي من فلسطين ، ص ٢٥٦ .

وراقَ لي أن أعرض في هذا البحث التجربة الأُولى لإحسان في التحقيق ، وهي اعتناؤه برسالة أبي العلاء المعرّي (ت ٤٤٩ هـ) في تعزية أبي عليّ بن أبي الرِّجَال في ولده أبي الأزهر ، التي ظهرت في طبعتها الأولى في القاهرة ، عن دار الفكر العربي ، عام ١٩٥٠ [١] .

ولا أشك في أن هذه هي أولية إحسان في هذا المجال ، ولم يسبقها في مجال إنجازاته عمومًا إلّا ترجمته لكتاب الشعر لأرسطاليس عن الإنجليزية ، وقد صدر عن القاهرة أيضًا ، من الدار ذاتها ، في عام ١٩٥٠ ، وهو وإن اتفق في صدوره في العام نفسه ، إلّا أنه –بيقين– يسبق كتابنا موضوع البحث ، أقول ذلك لأن ترجمة إحسان وقعت في فلسطين قبل أن يقدم إِلى القاهرة ، لإكمال دراسته الجامعية ، حملها معه لينشرها فيها [٢] .

ومن جانب آخر ، فكتابنا سابق لمشاركة أستاذيه أحمد أمين وشوقي ضيف في تحقيق كتاب « خريدة القصر وجريدة العصر » – قسم شعراء مصر ، للعماد الأصفهاني (ت ٥٩٧ هـ) الذي صدر في القاهرة ، في جزأين ؛ حمل الجزء الأول تاريخ ١٣٧٠هـ/١٩٥١م ، أما الجزء الثاني فهو خلو من تاريخ صدوره [٣] ، على أن نجاح إحسان في تجربته الأولى – موضوع البحث – كان دون شك حافزًا لأستاذيه أن يشركاه في تحقيق « الخريدة » .

وكان إحسان يتردد على أستاذه أحمد أمين ، يقرأ له في منزله بحيّ « الدُّقِّي » نصوصًا بالعربية والإنجليزية ؛ لأن نظر الأستاذ قد ضعف كثيرًا في أُخريات عمره ، ونعلم أن الأستاذ أملى عليه مذكراته التي أصدرها بعنوان « حياتي » ، وقال إحسان : إنه أفاد من أستاذه هذا كثيرًا .

---

[١] المصدر نفسه ، ص ٢٤٥ .

[٢] غربة الراعي ، ص ١٣٠ ، ١٧٦ ، ١٨١ .

[٣] جاء في ص ٢٤٥ من : « إحسان عباس عالم موسوعي من فلسطين » أنه صدر سنة ١٩٥٢ .

وفي تضاعيف هذه العلاقة ، قَدَّم الأستاذ لتلميذه صورة من مخطوطة رسالة أبي العلاء المعرّي في التعزية ، وكان معهد المخطوطات العربية قد صوَّرها من مكتبة روان كشك ، الملحقة بمكتبة طوب قبو سراي بإستانبول [1] ، وكان أحمد أمين آنذاك مديرًا للإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية ، ومعهد المخطوطات تبع لها .

لقد قدَّم الأستاذ المصوَّرة لإحسان ليحققها ؛ إذا وجد فيها ما يستحق ذلك . وفي ظني أن الأستاذ دفع هذه المصوَّرة لتلميذه لسببين : الأول أنه آنس فيه – عمومًا – الاستعداد العلمي ، والقدرة اللغوية على إنجاز هذا العمل ، والثاني لعله كان بمثابة اختبار حقيقي ، أو تدريب للتلميذ ؛ تمهيدًا لأعمال مشابهة أخرى مُقْبلة .

وسنرى في هذا البحث صنيع إحسان في هذه الرسالة ، ومدى موافقته لقواعد تحقيق النصوص ، التي نضجت وقَرَّت بعد مضي ما يزيد على نصف قرن من الزمان ، على أن نستعرض – غير هذا العمل – عملين معروفين : أحدهما صدر عام ١٣٥٤هـ/١٩٣٥م ، أي : قبل عمل إحسان بنحو خمس عشرة سنة ، والثاني من أربعة أجزاء ، صدر الجزء الأول منه عام ١٣٦٤هـ/١٩٤٥م ، والأخير عام ١٣٧١هـ/١٩٥١م ، أي : في حقبة زمنية ليست بعيدة عن حقبة إحسان حين أنجز عمله .

ونعلم أن خدمة النصّ محقَّقًا ، على وَفْق ما استقر عليه منهج التحقيق ، اتخذت ثلاثة أقسام ، هي : المقدمة ، والنَّصُّ ، والفهارس ، وعلى هذا النظام سننظر في كلٍّ قسم منها .

*

---

[1] رقمها في روان كشك ١٠٥٨ ، وهي في ٤٢ ورقة (قياس ١٣ × ١٩سم) . والمصوَّرة محفوظة بالمعهد برقم ٣٩٧ أدب .

(٢)

المقدّمة :

استهلّ إحسان عمله بالمرحلة الأولى من التحقيق ، وهي تجميع النسخ ، وقد عرفنا أن بين يديه نسخة إستانبول ، وأخذ يبحث عن الأصل الذي نَشر عنه مرجوليوث هذه الرسالة فلم يجده . ووجد ثلاث نسخ تيمورية بدار الكتب المصرية ، وهي جميعًا صورة لنسخة واحدة ، أقدمها ترجع إلى القرن الحادي عشر الهجري ، فجعلها النسخة المساعدة . أما نسخة إستانبول فجعلها النسخة الأم ؛ لأنها كتبت في القرن السابع الهجري . بالإضافة إلى أنها أتمّ مادةً من النسخة المتأخرة . واكتفى إحسان بهاتين النسختين ، مع الإشارة إلى طبعة مرجوليوث ، وطبعة أخرى في بيروت [١] .

وانتقل المحقق إلى التثبُّت من صحة عنوان الرسالة . فجميع النسخ قاطبة ، وإن نَسبت الرسالة إلى أبي العلاء ، إلّا أنها تختلف على الجهة التي أملى رسالته إليها ؛ فنسخ تيمور الثلاث ، وكذلك الأصل الذي اعتمد عليه مرجوليوث ، وطبعة بيروت ، تجعل الرسالة في تعزية خاله أبي القاسم بن سُبيكة في أخيه أبي بكر . في حين أن نسخة إستانبول تجعلها في تعزية أبي علي بن أبي الرِّجَال في ولده أبي الأزهر .

وأخذ إحسان يرجع إلى المظانّ ، واطمأن إلى صحة ما ذُكر في نسخة إستانبول ، بإشارات تؤكد ذلك وجدها في المصادر ، وفي داخل النص . وبمناسبة تدقيق المحقق في النص استطاع – من عبارة وردت في نسخة إستانبول – أن يحدِّد أن أبا العلاء أملى الرسالة سنة ٤٤٢هـ ، أي : قبل وفاته بسنوات

---

[١] غربة الراعي ، ص ٢٢٧ .

معدودة . ولكنه لم يستطع أن ينتفع من هذه المعلومة القيّمة ؛ لأنه لم يعثر على ترجمة للمعزّى ، ولا سنة وفاة خاله أبي بكر .

ومن ثَمَّ استرسل إحسان في دراسة الرسالة ، وأعانه على هضمها وفهمها فهمًا دقيقًا ، أنه نسخها بنفسه ، كلمة كلمة ، وجملة جملة [١] . واستطاع أن يقسم النَّصَّ من حيث شكله العام إلى أربعة أقسام : مقدمة ، الإنسان والموت ، الحيوان والموت ، خاتمة .

أما المقدّمة فكانت منصبّة على ثناء أبي العلاء صاحبه الذي أنشأ الرسالة إليه ، فوصفه بالثبات والركانة . واستعرض إحسان إشارات غامضة ذكرها المؤلِّف لوفاة خاله . ولكنّ هذا لم يغيّر من يقين المحقق ، نحو ما اطمأن إليه من عنوان الرسالة ، التي تبينِّ المعزَّى في ولده أبي الأزهر .

وانتقل إحسان إلى قسم الإنسان والموت ، الذي أراد فيه أبو العلاء أن يعزز الصبر في قلب صاحبه . فابتدأ بالإنسان ؛ يتحدث عن ضعفه أمام الموت ، كأنه يقول له : إن الخلق قد جروا على هذه السُّنَّة ، ولم يَنْجُ منها الأنبياء والملوك والكرام والفرسان . وقد أطال المؤلِّف كثيرًا في ذكر الملوك من سبئيين وحِمْيَريين وأحباش . وملوك غَسَّان والحيرة وفارس .

واستطاع إحسان أن يضع يده على مصدر أبي العلاء الرئيس ، وهو ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) في كتابه « المعارف » ، وقارن بينهما ، وبيَّن كيف أحال أبو العلاء هذه المادة التاريخية بأسلوبه إلى أدب .

ورأى المحقق في القسم الثالث من النصّ – وهو حديث المؤلِّف عن الحيوان والموت – أنه لم يخرج في الشكل العام عن حديث أبي ذؤيب الهُذَليّ في « عينيته » ، أو « لامية » أبي خِرَاش الهُذَليّ ، وغيرهما من قصائد الهذليين في

---

[١] أذكر أنني كنتُ آنذاك بصحبته في وسط مدينة القاهرة ، وكان يستعدّ لتحقيق الرسالة ، مبتهجًا به ومُقبلًا عليه ، فاشترى ورقًا فاخرًا من حجم كبير ، ليشرع في مرحلة النسخ .

الرثاء ، أو الجاهليين عمومًا ، كالشَّمَّاخ بن ضِرَار الغَطَفَاني في قصيدته الشهيرة في صنع القوس .

كما بيَّن إحسان تأثر أبي العلاء بالهذليين عند مقارنته ببعض رسائله أو لزومياته ، المحتوية على معنى الصراع والتظالم بين الأحياء ؛ تأييدًا لرأي في شريعة الظلم ، التي يدين بها هؤلاء الأحياء .

وخصص المحقق في خاتمة الدراسة نقده للرسالة ، فبيَّن أن أبا العلاء كان متّبعًا لا مبتدعًا ، وصوره مأخوذة من صور الشعراء الجاهليين عامة ، والهذليين بوجه خاص ، في هذا اللون من التعزِّي ، الأمر الذي قاد أبا العلاء إِلى كثير من المبالغة والإغراق والتهويل ، حتى تتضح للمتبِع والمحاكي ناحية ولو ضئيلة من التفرّد والامتياز .

أما أسلوب المؤلف من ناحية اللفظ فهو قائم على الغريب ، ومن ناحية الموسيقى فعلى السجع . وقد شبّه إحسان أسلوبه – لمن لم يتعوّده – كقطعة موسيقية غريبة على الأُذن ، لابدّ من أن يسمعه المرء مرة بعد أخرى حتى يألفه ويتذوقه ، ومن ثَمَّ يدرك دقّة المعرِّي في اختيار الألفاظ . ولكن لا يلبث أن يبعث الملل لدى القارئ أو السامع . وأخيرًا يربط المحقق بعض صور هذه الرسالة بالصور عند المؤلِّف نفسه في رسالة الغفران .

وفي نقد إحسان هذا يكشف عن بذرة للنقد نامية في داخله . وسنرى في ما بعد كيف نَمَت هذه البذرة ، وأصبحت شجرة باسقة ، ليس في مقدّمات ما حقَّق فحسب ، وإنما في مؤلفاته حول الشعر والنثر ، وفي فن النقد نفسه .

وختم المحقق مقدمته بتوصيف كافٍ للنسخ الخطيّة التي اعتمد عليها ، كذكر رقمها في المكتبات التي تحتفظ بها ، وسنة النسخ ، واسم الناسِخ ، وصفة الخط ، وعدد الأوراق ، وموضع الرسالة من المجموع التي وردت فيه .

وهنا أشار إحسان إِلى عمل مرجوليوث في نشر الرسالة ، وكيف أصلح في

نشرته بعض الأخطاء. كما أشار إلى طبعة بيروت، وكلاهما احتفظت ببعض الأخطاء، التي تدخل في باب التصحيف والتحريف.

أما فروق النسخ، فقد جعلها المحقق في قائمة وضعها مع فهارس الكتاب في آخره، على نحو ما سنبيّنه عمّا قليل.

ولم ينبّه إحسان على أخطاءٍ رَأَى أن إصلاحها واجب، مع إغفال ذكرها. وهي سُنَّة درج عليها المحقق، واتبعها في جميع محقَّقاته في ما بعد؛ لأنها تعود – في الغالب – إلى جهل الناسخ. وكذلك لم يكن يثبت في المتن إلّا وجه الصواب، ولا يُدرج في الحاشية إلّا القراءَة المحتمَلة.

ويلحظ القارئ أننا أطلنا قليلًا في عرض هذه الدراسة. لنوضّح حرص المحقق، منذ أُولى تجاربه مع التحقيق، أن يقدّم للنصّ بدراسة بالغة الاتساع والعمق؛ لأنه رأى أن مثل هذه الدراسات تفتح الباب على مصراعيه لفهم النصوص، وربطها بثقافة المؤلِّف واتجاهاته. ولنؤكد أيضًا هذا الارتباط الوثيق بين تحقيق النصوص ودراساته الأكاديمية، ومؤلفاته الأخرى، على نحو ما أسلفنا في صدر هذا البحث. ولا شك في أن إحسانًا لم يقدّم هذه الدراسة الضافية إلّا بعد تحقيقه للنص ضبطًا وإضاءَة وتعليقًا، ومن ثَمَّ فهمه فهمًا دقيقًا. ويسعفنا في ما نؤكّده قوله المأثور: «إن التراث لا يتحقق درسه بغير إحيائه» [1].

وفي ختام حديثنا عن المقدّمة، نلاحظ أن المحقق لم يحرص على إثبات ترجمة للمؤلِّف، على غير ما يفعل كثير في مقدّمات تحقيقاتهم. ويفسر إحسان هذا الإهمال من جانبه بعدم الرغبة في تكرار مادةٍ سوف لا تضيف إلى مقدّمته جديدًا، خاصة أن كتب التراجم القديمة، والمؤلفات الحديثة، قد أتت على ذكر حياة المؤلِّف وإنجازاته.

---

[1] غربة الراعي، ص ٢٢٧.

وقد ظلّ المحقق على هذا المنهج ، يهمل الحديث عن المؤلِّف ، إلّا إذا وجد أنه سيضيف شيئًا ذا قيمة من ناحية ، وربط الترجمة بالنص برباطٍ مجدٍ . ونعدّ هذا الصنيع تفرّدًا من إحسان ، يتمرَّد فيه على القواعد ، فلا يطبّقها تطبيقًا صارمًا ، ما دامت خصوصية النص تقتضي ذلك .

(٣)

النَّصّ :

انتهت قواعد تحقيق النصوص – على وَفْق ما استقرّت عليه ونضجت – إلى أن يُضبط النَّصُّ ضبطًا كاملًا ، أو أن يُشْكِلَ المحققُ ما يُشْكِل . وأن يُخدَم هذا النص بإضاءته في الحواشي بتعليقات ، وتعريف أعلامٍ ، وذكر معانٍ ، على أن يكون ذلك مُحكَمًا ، لا إثقال فيه ولا ترهُّل ، مع ربط أجزاء هذه النصوص بعضها ببعض إن كانت متفرقة بين أبواب الكتاب وفصوله .

وحين نعود إلى نصّ الرسالة ، نرى إحسانًا يسجِّل تألقًا ثانيًا في عمله ، بعد أن سجّلنا له تألقه الأول في دراسة النص .

ننظر في النصّ ، ونقرؤه بتؤدة ، فنرى كيف ضبط المحقق النصّ ضبطًا كاملًا ، لم يترك للقارئ شبهة إشكال ، وكيف أخضعه لعلامات الترقيم المختلفة ، وإلى فِقْرات ، تعين كلها على فهم النص فهمًا سليمًا .

وقد التفت شوقي ضيف – أستاذ إحسان وصديقه – إلى هذا التفوق في ضبط النص وخدمته ، فكان دورُ إحسان – عند تحقيقه « خريدة القصر » بالاشتراك مع أستاذيه أحمد أمين وشوقي ضيف – نَسْخَ المادة من النسخ الخطية وضبطها . يقول شوقي ضيف في مقدمة الجزء الأول من « الخريدة » : « ولما تماثل النص بهذه الصورة ، وأصبح جديرًا بالنشر ، عَهدتُ إلى تلميذي وصديقي الأستاذ إحسان عبّاس أن ينقله من المصوَّرتين المذكورتين ؛ لما أعهده فيه من حسٍّ لغويّ

وذوق أدبي ، فقبل ذلك مخلصًا ، وأدّاه على خير وجه من الصحة والضبط والدقة »[١] .

أما حواشي الرسالة فنراها مستوفاة ؛ جمع فيها المحقق معاني الألفاظ الواردة . وكان قد ذكر أن أبا العلاء أكثر من الغريب في رسالته ، فكان عليه أن يوضِّحها بالشرح ؛ ذلك لأنه لا يقدّم النصّ للمتخصص فحسب ، وإنما للمثقف الذي يقرأ التراث .

وأثرى إحسان النص بالحواشي ، غير ما ذكرنا من شرح المفردات والمعاني الغامضة ، وذلك بتعريف الأعلام ، وبيان المصطلحات في الجاهلية ، وردّ الشعر لقائله في الدواوين أو المجموعات الشعرية . واقتصر في الحواشي على ذكر فروق النسختين المطبوعتين مع نسختيه الخطيتين . أما فروق نسخ المخطوطات فقد جعلها في آخر الكتاب مع الفهارس ، على نحو ما أسلفنا ، وسنبيِّنُ في حينه لماذا صنع المحقق ذلك .

وحين نمعن النظر في هذه الحواشي ، نرى انفتاح إحسان الواسع على مصادر التراث ، وكتب أجنبية ذات علاقة ، وكيف ردّ جزئيات النصّ إليها . ولعلّ كثرة هذه المصادر المنفتحة أمام المحقق ، هي التي مالت بحواشيه إلى النماء والزيادة ، تحمل في داخلها معلومات قيمة تفيد القارئ والدارس معًا .

(٤)

الفهارس :

واضح أن إحسانًا كان يرى أن الفهارس التقليدية غير ضرورة الصنع لكل النصوص ؛ لأن لكل نص خصوصية تُملي على المحقق الفهارسَ التي من شأنها أن تكشف عن مخبّآته .

---

[١] صفحة ح .

نلقى إحسانًا صنع فهرسًا واحدًا بأسماء الحيوانات والنباتات والنجوم وغيرها من المعارف . وقد ألحق به فهرسًا للمراجع ، منها مراجع باللغة الإنجليزية التي يتقنها إتقانًا جيدًا .

أما الفهرس الأخير فهو فهرس لمقارنة النسخ الخطية ، وإثبات الفروق بينها . ونعلم أن قواعد تحقيق النصوص اعتادت أن تجعل ذلك في الحواشي ، غير منفصلة عن النصوص . ولكن شخصية إحسان رُكِّبت على أن لا يطبِّق هذه القواعد تطبيقًا صارمًا . وكان كثيرًا ما يخرج عنها إذا اقتضت الضرورة ذلك ؛ اتضح هذا المنهج عنده في دراساته للشعر قديمه وحديثه ، ودراساته النقدية . وظهر هذا الاتجاه أيضًا في تحقيق هذه الرسالة ، لأسباب عديدة : أولها أنه لا يريد أن يزحم حواشيه بأكثر مما ازدحمت ، ثم هي – مع قلّتها – لا تعني إلّا العلماء من ذوي الاختصاص ، فلا بأس أن تكون منفصلة عن النص . أما حواشيه الأخرى فهي لازمة الاتصال المباشر بالنص ؛ ليقرأها وينتفع منها القارئ المثقف . ولعلّ أقلّ هذه الأسباب أهمية ضرورات الإخراج الطباعي ؛ لأن وضعها في آخر الكتاب أيسر على الطباعة ، من وضعها في الحواشي منفصلة عن التعليقات الأخرى بفاصل .

وأخيرًا ، نلحظ أن المحقق قد أهمل صنع فهرس للشعر ، وهو ، وإن قلّ عدد الأبيات في الرسالة [١] ، إلّا أنه كان من المفيد إثباته مرتّبًا على القوافي .

---

[١] بلغت عشرة أبيات ، ثلاثة منها وردت في أواخر الرسالة . والباقي في أوائلها .

(٥)

مقارنة :

سَبَقَتْ إحسانًا في مجال التحقيق المنهجي غيرُ محاولة ، اخترنا منها اثنتين : الأولى قام بها أحمد محمد شاكر في تحقيقه كتاب لباب الآداب لأُسامة بن مُنْقذ (ت ٥٨٤هـ) ، وصدرت طبعته الأولى عام ١٣٥٤هـ/١٩٣٥م ، أي : قبل تجربة إحسان الأولى بخمس عشرة سنة .

وقد حقق الكتاب عن نسخة واحدة ، وهي نسخة المؤلف ، كُتبت له في حياته ، سنة ٥٧٩هـ ، وعليها إهداء منه لابنه مرهف . وقد اكتفى المحقق بهذه النسخة بالرغم مما بها من خَرْم في نحو ست ورقات . وأثناء طبع الكتاب – وعند صفحة ١٤٨ (كله نحو ٥٠٠ صفحة) – وجد نسخة أخرى بدار الكتب المصرية ، دُلَّ عليها ، وكانت مفهرسة في فن التصوف خطأ ، وهي نسخة كتبت سنة ١٠٦٦هـ . وعندها أفادت المحقق في التصحيح في مواضع عديدة .

وفي مقدمة المحقق ترجمة للمؤلِّف واسعة (من صفحة ١٦ – ٣٢) ، وكان يمكن أن يوجزها ، خاصة أنه ذكر في حاشية الترجمة مصادرها ، على أن يُظهر فيها ما يعين على ربط ثقافة المؤلِّف ومعارفه بالنَّصِّ المحقَّق .

أما دراسته للكتاب فكانت مقتضَبة ، جاءت في سطور لا تتجاوز عدد أصابع اليدين .

وكان همُّ المحقق أن يخرج النصّ صحيحًا ، يقول : « وحاولتُ أن أُخرجه للناس مثالًا يحتذى في جودة الطبع ودقة التصحيح »[١] . والحق أن المحقق تميز

---

[١] ص ٥ .

بدقة ضبطه للنصّ ، وشكله شكلًا كاملًا ، خاصة الشعر .

وكان يَذكر في الحاشية ما صححه من نسخة الأصل ، أو الأصلين . وخلط فيها بين شروحه ومعاني المفردات ، وفروق النسختين ، وتصحيحه للنصّ .

وفي آخر الكتاب ، وقبل الفهارس ، استدراكات ، يقول المحقق في مقدّمته : « وقد وقَعَتْ في الكتاب بعض أغلاط - مع كل ما عانينا في تصحيحه - بعضها جاء سَهْوًا مني ، وبعضها جاء خطأً في النظر ، وبعضها من الأغلاط المطبعية التي لا يتنزّه عنها كتاب »[١] . وقد قمتُ بإحصاء هذه الاستدراكات التي جاءت في ست صفحات ، احتوت على ١٠٢ استدراكٍ .

وختم المحقق تحقيقه بفهارس متنوعة ، منها قوافي الشعر . وأشار - في هذا الوقت المُبَكِّرِ - إلى أهمية الفهارس ، وأنها مفاتيحُ الكتب .

والثانية للأستاذ مصطفى السَّقَّا في تحقيقه « معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع » ، لأبي عُبَيْد البَكْرِيّ الأندلسي (ت٤٨٧هـ) .

وقد صدر في أربعة أجزاء ؛ الجزء الأول منها في طبعته الأولى عام ١٣٦٤هـ/ ١٩٤٥م ، أي : قبل محاولة إحسان بخمس سنين ، أما الجزء الأخير فقد صدر سنة ١٣٧١هـ/١٩٥١م ، أي : بعد تحقيق إحسان بعام واحد .

لقد جاء على غلاف الجزء الأول أن المحقق عارضه بمخطوطات القاهرة وحقَّقه وضبطه ، وأضاف في الجزء الرابع عبارة : وشرحه وفهرسه .

ابتدأ المحقق في مقدمته بدراسة الكتاب ، وهي دراسة مستفيضة وعميقة ، فيها استقصاء ومناقشة ومقارنة .

وعرَّف المحقق بمؤلف الكتاب دون إطالة (٤ صفحات) .

---

[١] ص٦ .

وذكر أنه جمع نسخًا جيدة ؛ اثنتان بدار الكتب المصرية ،وواحدة في الأزهر . ووصف النسخ وصفًا كافيًا ، وحدّد منها النسخة الأم . وانتفع في الجزء الرابع بمصورتين خطيتين ، جلبهما معهد المخطوطات العربية من إستانبول .

واطلع السقا على نشرة فردناند وستنفلد (ت ١٨٩٩م) التي أصدرها في طبعة حجرية ، في جوتنجن (ألمانيا) ، في مجلدين كبيرين ؛ الأول سنة ١٨٧٦، والثاني ١٨٧٧. وقد جمع المستشرق لعمله نسخًا مخطوطة ، وقابَل على نسخ عديدة ، وقدَّم للنص ، وخَتم بالفهارس المتنوعة . وقد أشاد السقا بعمله .

أما السقا فقد ضبط النصّ ضبطًا كاملًا وصحيحًا . وأثبت تعليقاته في ذيول الصفحات ، لا في آخر الكتاب ، أو عند نهاية كل حرف ، كما يفعل المستشرقون . وخلط في الحواشي بين فروق النسخ والشرح .

وختم عمله بفهارس متنوعة ومتقَنة .

غير أنه أُخذ عليه سقطة كبيرة ، ليس من حقه أن يفعلها ؛ وهي تغييره ترتيب حروف المعجم التي وضعها البَكْرِيّ بالنظام المغربي ، فجعلها المحقق بترتيب أهل المشرق . وكأنه يقدِّم الكتاب لأهل المشرق فحسب . وكان من الممكن أن يُبقي النصوصَ على ما هي عليه ، كما وضعها المؤلِّف ، ويضيف إلى فهارسه فهرسًا بترتيب الحروف المشرقية ، ومواضعها من الكتاب .

(٦)

خاتمة :

رأينا صنيع إحسان في أول تجربة له مع التحقيق ، ولقيناه – بشكل عام – يدرج على قواعد مقرَّرة ، ومنهج واضح . كما رأيناه ، بعد مقارنته بسابقَيْه ، لم يقصِّر عنهما . وتميَّز إحسان في تحقيقه باهتمامه البالغ بتحليل النص ، ودراسته دراسة توصَّلت إلى نتائج ذات عمق وفائدة .

واهتمّ كذلك بضبط النص ضبطًا كاملًا ، دقيقًا وصحيحًا . وأثراه في الحواشي بإضاءات وتعليقات وشروح ، نمَّت عن سَعَة إطلاعه على مصادر التراث المختلفة .

وأفترض – وهو افتراضٍ صحيح – أن قلة من أبناء العربية الذين أخذوا يشتغلون بالتحقيق ، في وقت مُبَكِّر ، ومنهم إحسان – اطلعوا جميعهم على منهج المستشرقين في تحقيقهم للتراث العربي ، منذ القرن التاسع عشر الميلادي . وهو منهج كان قد وُضع في أُوروبا قبل ذلك ببضعة قرون ؛ لتحقيق نصوصهم الإغريقية واللاتينية .

إن الذين كتبوا عن جهود إحسان في التحقيق كُثْر ، وهم – في الغالب – يعرضون جهوده عرضًا بيليوغرافيًا ، أو مقسمًا على الموضوعات التي تَنتسب إليها محقَّقاته . والحق أن بعضهم لا تخلو دراساتهم الجادّة من ملاحظات دقيقة ، وإشارات لمَّاحة نحو طريقته في التحقيق[١] ، ولكنها وغيرها شذرات لا ينظمها عِقْد واحد .

---

[١] أُشير إلى بحثين قيِّمين : الأول لِـ د . يوسف بكَّار في : إحسان عباس وتحقيق الشعر ، والثاني لِـ د . محمد إبراهيم حوّر في : إحسان عباس وتحقيق النثر .

وكما ذكرت في صدر هذا البحث ، إن مَن يدرس محقَّقات إحسان كلها ، بمقدّماتها وفهارسها ، واستدراكاتها ، ويرصد تطوره في مدى نصف قرن ، ويطلع على ما نُشر من بحوث بهذا الخصوص ، لابدَّ أن يخرج إلينا بدراسة ترسم منهجه في التحقيق ، وتوضح معالم هذا المنهج ، ومدى تكامله .

ومهما أُخذ على إحسان من هَنَات في تجربته الأولى ، فإنه من الواضح أنه قد خاض بحر التحقيق قويًّا محصَّنًا بأمانة علمية ، وتوافر شروط المحقِّق لديه . يقول إحسان في هذا الصدد : « التحقيق العلمي لن يكون مخذولًا ، ما دامت تتولاه أيدٍ أمينة »[١] . وقد ظل متمسِّكًا بضرورة التحقيق العلمي المنهجي للتراث ، وَميَّز بينه وبين طبع الكتاب ، أو نشره غير محقَّق . ورأيناه يسبح مع تيار التحقيق بسلاسة ويُسر واقتدار ، ويتميَّز بشخصية متفرّدة ، واستطاع على مدى السنين ، أن يقوم بمفرده – من ناحية الكم والنوع – بما لم يستطع امرؤ أن يقوم بمثله ، أو يقاربه .

*

[١] غربة الراعي ، ص ٢٢٧ .

أهم المصادر والمراجع

- إحسان عباس عالِم موسوعي من فلسطين ، وداد القاضي ، مجلة « الباحث » ، العدد ٢٤، تموز ، كانون أول ١٩٨٢م ، ط . بيروت . [من صفحة ٢٤٣ - ٢٥٧] .
- إحسان عباس وتحقيق الشعر ، يوسف بكّار ، في كتاب إحسان عباس ناقدًا ، محققًا ، مؤرخًا ، بحوث ندوة مؤسسة شومان ، عَمّان ، الط . الأولى ، ١٩٩٨م . [من صفحة ١٦١ - ٢٠٧] .
- إحسان عباس وتحقيق النثر ، محمد إبراهيم حوّر ، في كتاب إحسان عباس ناقدًا ، محققًا ، مؤرخًا ، بحوث ندوة مؤسسة شومان ، عَمّان ، الط . الأولى ١٩٩٨م . [من صفحة ٢٠٨ - ٢٣٦] .
- خريدة القصر وجريدة العصر – قسم شعراء مصر ، العماد الأصفهاني الكاتب ، نشره أحمد أمين ، شوقي ضيف ، إحسان عباس ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، في جزأين .
- رسالة في تعزية أبي علي بن أبي الرِّجَال في ولده أبي الأزهر ، لأبي العلاء المعرّي ، حققها وقدم لها إحسان عباس ، الط . الأولى ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٥٠م .
- غربة الراعي – سيرة ذاتية ، إحسان عباس ، دار الشروق ، عَمّان ، الط . الأُولى ، ١٩٩٦م .
- لباب الآداب ، أُسامة بن مُنْقِذ ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، الط . الأولى ١٣٥٤هـ/١٩٣٥م .
- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع ، لأبي عُبَيْد البكري الأندلسي ، تحقيق مصطفى السقا ، القاهرة ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، في أربعة أجزاء .
-

* *

*